المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الأزمة اليمنية و تداعياتها على الرهانات الإقليمية و الدولية: بين الصراع و التسوية (2011-2024)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد:

زهرة حمادي

تحت إشراف:

أ.د ابراهيم تيقامونين

أعضاء لجنة المناقشة :

الرئيس	أ.د كريم خيضر
المشرف و المقرر	أ.د ابراهيم تيقامونين
العضو المناقش	أ.د رامي حميد

السنة الجامعية: 2023 م – 2024 م

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا وأعطانا من القوة والمقدرة لإتمام هذا العمل.

بعد حمد الله تعالى والثناء على عظيم فضله وعطائه..... من الواجب أن أسند الفضل إلى أهله عرفانا وامتنانا، فأتوجه بخالص شكري وتقديري إلى المشرف "الدكتور إبراهيم تيڤامونين" الذي تفضل برعايته وتأطيره لهذه الدراسة وعلى ما بذله من جهد وما قدمه من وقت ونصح ومشورة..... كل الإمتنان والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والثناء إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، لكم مني جزيل الشكر والإحترام.

كما لا يفوتني أن أعبر عن تقديري واحترامي لكافة الأساتذة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.... جزاكم الله خيرا.

زهرة حمادي

الإهداء

ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل الرضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى..... أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الذي زيّن إسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود، من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق.....(أبي)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، سرّ قوتي ونجاحي، إلى من أنارت دربي بالصلوات والدعوات.....(أمي)

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي.....(أخي)

إلى ملهميّ نجاحي، إلى من شددت عضدي بهم، خيرة أيامي وصفوتها....(أخواتي).

إلى كل من ساندني ودعمني من داخل البلاد وخارجها.... إلى كل من أحبوني في الله وأحببتهم فيه...

الملخص:
تبحث هذه الدراسة الموسومة بـ "الأزمة اليمنية وتداعياتها على الرهانات الإقليمية والدولية: بين الصراع والتسوية (2011-2024) ": في المحددات المؤثرة في الصراع والتسوية في الأزمة اليمنية، بين تحديات البيئة الداخلية والرهانات الإقليمية والدولية، حيث يثار إشكال حول أي من هذه المحددات (محلية، إقليمية، دولية) قد يلعب دورا في توجيه مسار الأزمة سواء نحو التسوية أو التصعيد، ومن ثم معرفة مداخل إدارة هذه الأزمة المعقدة في تشبيكاتها الداخلية والإقليمية والدولية.

وعلى هذا الأساس، هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب الأزمة اليمنية بالرجوع إلى جذور الأزمة التي مثلت ركيزة لهذه الأسباب وساهمت في تفاقمها، ما أدى إلى فشل الحراك السياسي وتحوله إلى أزمة. كما رصدت الدراسة التداعيات الداخلية بكل تعقيداتها القبلية والسياسية والدينية، إلى جانب التداعيات الدولية والإقليمية،لا سيما ما يتعلق بالفاعلين الإقليميين الرئيسيين: إيران ودول الخليج العربي.

وأخيرا قدمت الدراسة سيناريوهات وتوقعات لمسار الأزمة سواء التسوية أو الاستمرار أو الحسم لأحد أطراف الأزمة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:

•تعدد الأطراف المتورطة في الأزمة اليمنية يلعب دورا في عرقلة التوصل لحل سياسي للأزمة.

•ترتب عن الأزمة اليمنية تعثر المسار الانتقاليوزيادة المخاطر والتهديدات الأمنية على الصعيد الداخلي.

• الأزمة اليمنية مفتوحة على كل السيناريوهات والتوقعات، حيث يصعب توقع حدوث انفراج وتسوية للأزمة دون قبول كافة الأطراف(الداخلية والخارجية) لتقديم تنازلات يمكنها الدفع باتجاه تسوية الأزمة.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الأزمة، الأزمة اليمنية، البيئة الجيوسياسية الإقليمية، سيناريوهات.

Abstract:

This study entitled "the Yemeni crisis and its repercussions on regional and International Stakes: between conflict and settlement (2011-2024): examines the determinants affecting the conflict and settlement in the Yemeni crisis, among the challenges of the internal, regional and international environment, where a question is raised about which of these determinants (local, regional, international) may play a role in directing the course of the crisis either towards settlement or escalation.

On this basis, the study aimed to analyze the causes of the Yemeni crisis by referring to the roots of the crisis, which was a pillar of these causes and contributed to its aggravation, which led to the political movement stumbling and turning into a crisis. The study also monitored the internal repercussions, as well as the International and regional repercussions on both Iran and the Arab Gulf countries.

Finally, the study presented scenarios and forecasts for the course of the crisis, whether settlement, continuation or resolution for one of the parties to the crisis. The study reached a number of results:

- The multiplicity of parties involved in the Yemeni crisis plays a role in hindering a political solution to the crisis.
- The Yemeni crisis has resulted in the stalling of the transitional path and an increase in security risks and threats at the internal level.

The Yemeni crisis is open to all scenarios and expectations, as it is difficult to expect a breakthrough and settlement of the crisis without the acceptance of all parties(internal and external) to make concessions that can push towards the settlement of the crisis.

Keywords: Yemen, the crisis, the Yemeni crisis, the regional environment, scenarios.

مقدمة

مقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة، شهدت العلاقات الدولية تغيرات عميقة أثرت في طبيعة النزاعات، مما جعلها تتحول من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، ونتيجة لذلك أصبحت الأزمات المتسببة بالصراعات الهوياتية محل اهتمام متزايد من قبل الباحثين والمفكرين، كما تأثرت طبيعة التهديدات الأمنية بشكل كبير، حيث برز نمط جديد من التهديدات لم يكن موجودا في السابق، اصطلح عليه بـ "التهديدات اللاتماثلية"، وتتسم هذه الأخيرة بتعقيدها وتحولها المستمر، مما يجعلها تتجاوز قدرات الدول الفردية في مجال الأمن، وتعبر الحدود بسرعة وتؤثر على الوحدات السياسية المجاورة، مما يعزز الحاجة إلى استجابة دولية مشتركة لمواجهتها، ويمكن إسقاط كل هذه التوصيفات على العديد من الدول العربية التي تواجه تحديات في كيفية توحيد الهويات المتعددة، مثل الإثنيات والطوائف والعشائر، تحت راية الولاء الوطني والدولة الواحدة بهدف تقليل حدة الصراعات، وكذلك لبناء بيئة سياسية مستقرة تعزز السلم المجتمعي والعدالة الإجتماعية، وهذا ينطبق بشكل خاص على دولة اليمن التي تعاني من تنوع الهويات والنزاعات الطائفية والقبلية.

بعد اتساع رقعة الاحتجاجات التي اجتاحت الدول العربية عام 2011والتي اصطلح عليها إعلامياب"ثورات الربيع العربي" لم تكن اليمن بعيدة عن ذلك،رغم ان المطالب المنادية بالتغيير والإصلاحات السياسية كانت حاضرة قبل سنة 2011،لكن تجاوب الشارع اليمني مع هذه الاحتجاجات تميز بسرعة تطور الأحداث نظرا لتعدد الأطراف،وشهدت اليمن حالة لا متناهية من الإضطرابات والعنف وعدم الاستقرار السياسي وضعف في البنية الإقتصادية، كما كان هناك سياسات الظلم والتحيز والتهميش التي كان يمارسها نظام علي عبد الله صالح في اليمن أثناء فترة حكمه، نتيجة لهذه الأوضاع، انتفض الشعب اليمني رافضا هذه الظروف وكان هدفه بناء دولة العدالة والحرية والمساواة.

ولكن لم تكن نتائج الإنتفاضة كما كان يصبو إليه الشعب اليمني، بسبب مجموعة من العوامل والمتغيرات المتداخلة والمتشابكة التي زادت من حدة الاضطرابات السياسية والأمنية في البلاد، مثل صعود قوى وفاعلين جدد داخليا، وانفتاح المشهد على لاعبين إقليميين مثل السعودية وإيران والإمارات، وكذلك على خلفية نزاع مستمر وقديم مع الحوثيين أخذت الأحداث منحى آخر عندما استولت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014،الأمر الذي ساهم في تبلور الأزمة اليمنية وتصاعد تأثيراتها الداخلية والخارجية مع محاولة تقديم آفاق مستقبلية متوقعة لها.

أولا: أهداف الدراسة وأهميتها

1-أهداف الدراسة:

-رسم تصور شامل لطبيعة الأزمة اليمنية بهدف الإحاطة بالموضوع وذلك من خلال تشخيص هذه الأزمة ورصد أسبابها وأطرافها الداخلية والإقليمية.

-رصد تداعيات الأزمة وتأثيراتها في البيئة المحلية والإقليمية والدولية.

-التعرف على الآفاق المستقبلية للأزمة اليمنية والعوامل والمحددات التي توجه الأزمة سواء نحو مسار التسوية أو التصعيد.

2-تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

•**الأهمية العلمية:** تأتي الأهمية العلمية للدراسة من كونها تسعى لتقديم تحليلات تفسر أسباب الأزمة اليمنية وتبين تأثيراتها وتداعياتها داخليا وإقليميا ودوليا، وتعد هذه الدراسة مساهمة ضمن مجال الأزمات والدراسات الأمنية والتي تعد من المجالات الحيوية والمهمة في حقل العلاقات الدولية، لا سيما في الحالات النزاعية التي تتشابك فيها المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

•**الأهمية العملية:** تأتي الأهمية العملية لدراسة الأزمة اليمنية في فهم كيفية تأثير المحددات الداخلية والإقليمية والدولية على تطور الوضع في اليمن ومن ثم تقديم توصيات واستنتاجات تساعد في اتخاذ إجراءات فعالة لمساعدة اليمن على التغلب على الأزمة.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

•**الأسباب الذاتية:** تمثلت المبررات الذاتية التي كانت دافعا للبحث في هذا الموضوع في الإهتمام بالدراسات التي تتعلق بالمنطقة العربية، التي نحن جزء منها ونتأثر فيها إيجابا وسلبا وكذلك رغبة في محاولة الإسهام لتقديم إضافة في الأبحاث الأكاديمية التي تناولت موضوع الأزمة اليمنية.

•**الأسباب الموضوعية:**

- تتبع تطورات الأزمة اليمنية لفهم أسبابها وتحديد أطرافها الداخلية والإقليمية ثم محاولة تسليط الضوء على تداعيات الأزمة إقليميا ودوليا.

- تقديم سيناريوهات مستقبلية لآفاق الصراع والتسوية في الأزمة اليمنية.

ثالثا: الدراسات السابقة

1/دراسة **سلطان علي حسن غريب** (2020): الأزمة اليمنية (2011-2022) دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الأزمة اليمنية وبيان طرق إدارتها من قبل أطراف النزاع المحلية و الدولية، وتمثلت مشكلة الدراسة في الطبيعة المعقدة للأزمة بسبب تعدد أطرافها و تنوع الأهداف المراد تحقيقها من كل طرف، وتمسك الأطراف بوجهات نظرها و رغبتها في تقديم أي تنازلات لصالح تسوية الأزمة واعتقاد كل الطرف أن الحل الذي يتبناه هو الصحيح الأمر الذي أدى إلى تعقيد الأزمة وصعوبة ايجاد حلول مقبولة لها ، وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن ضعف الولاء والإنتماء الوطني وتغليب الإنتماء القبلي والنزاعات العشائرية والطائفية على حساب المصلحة العليا للوطن كان له دور أساسي في تصعيد الأزمة.

تتفق دراستنا مع هذه الدراسة كونها سعت لتقديم أسباب الأزمة وأطرافها، وسيناريوهاتها المستقبلية، وما يميز دراستنا عنها أنها قدمت مختلف التأثيرات والتداعيات الداخلية والإقليمية والدولية.

2/**فاطمة الزهراء بوسكران**، الأزمة اليمنية صراع بين قوى إقليمية بأدوات محلية (2021): هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل سياسات الدول الإقليمية وتحديدا السعودية وإيران حيال الأزمة اليمنية، وطرحت إشكالية كيفية توظيف هذه القوى للفواعل المحلية اليمنية في صراعها الرامي لبسط النفود والسيطرة على المنطقة العربية؟ وكيف ساهم ذلك في تعقيد الأزمة، وتميزت دراستنا عن هذه الدراسة كونها كانت أوسع وملمة بكل ما يخص الأزمة اليمنية بداية من الجذور والأسباب والتداعيات (داخلية، إقليمية، دولية) وصولا إلى آفاق تسوية الأزمة.

3/**محمد سلمان طايع**، هند علي هاجد العازمي:(2022)، الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي، هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل الأبعاد المحركة للصراع اليمني ومدى تأثيرها على المحيط الإقليمي في الفترة من (2011 2021)، كما تناقش الدراسة تداعيات الصراع اليمني على المستويين المحلي والإقليمي خاصة منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر،لارتباطه بقضايا وأزمات المنطقة العربية والذي يعد واحدا من أهم عناصر استقرار المنطقة. كما وقفت الدراسة على الأهداف والأدوار والاستراتيجيات التي اتبعتها أطراف الصراع وإلى أي مدى وصل تأثيره محليا وإقليميا ودوليا. وخلص البحث إلى أن الصراع في اليمن يحفز

على عدم استقرار الاقليات في دول الجوار، سيما الخليجية منها،ويوسع دائرة الصراع المحلي والإقليمي وحتى الدولي، ويقود إلى تحويل موارد وثروات اليمن من التنمية للصراع بما ينعكس سلبا على الشعب اليمني ومستويات معيشته.

/4 **Sergey serefrov:** yemen crisis causes, threats and resolution scenarios (2017):

هدفت الدراسة إلى تحليل الأسباب الرئيسية المسببة للأزمة في اليمن، كما أبرزت التهديدات التي تسببت فيها اليمن لدول الخليج وباقي الأطراف الإقليمية والدولية، واقترحت ثلاث سيناريوهات لحل الأزمة من بينها وقف الأعمال العدائية واعتماد مجلس الأمن الدولي لخطة تسوية شاملة. وخلصت الدراسة إلى أن الطبيعة المعقدة للصراع اليمني والدور الحاسم للجهات الفاعلة الأجنبية (الإقليمية منها بالدرجة الأولى) في بدء واستمرار المرحلة العسكرية للأزمة، تجعل من الممكن تعريف الوضع كشكل محدد من أشكال الحرب الهجينة.

رابعا: المشكلة البحثية:

تتسم الأزمة اليمنية بتعقيدات كبيرة نتيجة لتداخل العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

فمن الناحية المحلية التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تنافس القوى السياسية المختلفة وصراعات الهويات والإنقسامات القبلية.

أما من الناحية الإقليمية فإن تدخل الدول المجاورة مثل السعودية والإمارات وإيران وقطر يزيد من تعقيدات الصراع ويؤدي إلى تصاعد التوترات.

ومن الناحية الدولية، فإن تدخل الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا يضيف بعدا دوليا إلى الصراع.

ومن هنا نطرح الإشكال الآتي:

ما هي محددات الصراع والتسوية في الأزمة اليمنية بين تحديات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

1-ماهي جذور وأسباب الأزمة اليمنية؟

2-كيف أثرت طبيعة وتعقيدات الأزمة اليمنية على الرهانات الإقليمية والدولية ؟

3-ماهي السيناريوهات المستقبلية للأزمة اليمنية بين التسوية والتصعيد؟

خامسا: الفرضيات:

-تتحدد ديناميكيات الصراع والتسوية في الأزمة اليمنية بتفاعل معقد بين العوامل الداخلية والإقليمية والدولية حيث تسهم التحديات الداخلية والإنقسامات القبلية والطائفية والإقتصادية والعوامل الإقليمية المتمثلة في التدخلات المباشرة وغير المباشرة من دول الجوار والمصالح الدولية المتعلقة بالنفوذ الإستراتيجي والموارد الطبيعية في تشكيل مسارات هذا الصراع وإمكانية تسويته.

_ تعود أسباب الأزمة اليمنية إلى مجموعة من العوامل التاريخية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية،منها الإنقسامات القبلية والمذهبية والضعف المؤسسي للدولة والتدخلات الإقليمية والدولية والأزمات الإقتصادية المزمنة التي فاقمت من الفقر والبطالة.

- أثرت الأزمة اليمنية إقليميا ودوليا من خلال زيادة التوترات الجيوسياسية بين القوى الإقليمية مثل السعودية وإيران وتأجيج الصراعات بالوكالة وتفاقم الأزمات الإنسانية التي أدت إلى نزوح اللاجئين وتدفقهم إلى دول الجوار وزيادة المخاوف من تهديدات أمنية مثل الإرهاب وتهريب الأسلحة.

-تتراوح السيناريوهات المستقبلية للأزمة اليمنية بين استمرار الصراع مع تفاقم الوضع الإنساني وتدهور الأوضاع الأمنية، وبين تحقيق تسوية سياسية تتطلب توافقاً إقليمياً ودولياً ودعماً مستداماً لإعادة الإعمار، حيث يعتمد تحقيق أي من هذه السيناريوهات على التطورات السياسية والعسكرية على الأرض، ومدى قدرة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية على التوصل إلى حلول سلمية."

سادسا: حدود الدراسة:

تم معالجة هذه الدراسة ضمن مجالين زماني ومكاني تمثلا في:

-المجال المكاني: اليمن كونها محور وميدان أحداث الأزمة.

-المجال الزماني:من الفترة الممتدة من 2011 الى 2024.

سابعا: الإطار النظري للدراسة:

- **<u>النظرية البنائية:</u>**وهي احدى النظريات الدولية التي تركز على فهم وتفسير العلاقات الدولية من خلال الإهتمام بالعوامل الثقافية والمعتقدات والقيم التي تشكله

هويات الدول وتوجهاتها.[1] وفي دراستنا هذه سنوظف البنائيةلفهم كيف تؤثر العوامل الثقافية والدينية القبيلة والمذهبية في تشكل الأزمة اليمنية وأيضا لفهم كيف تشكلت القيم والمعتقدات للأطراف المتصارعة، وكيف تؤثر هذه المعتقدات على توجهاتهم وسلوكهم،إضافة الى كيفية تشكل مفهوم الهوية الوطنية لليمنيين وكيف يؤثر ذلك على ديناميكيات الصراع والتفاوض.

- **النظرية الواقعية:**النظرية الواقعية في علم العلاقات الدولية تركز على عوامل القوة والمصالح الوطنية كأساس لتفسير العلاقات الدولية ويمكن استخدامها في هذا البحث بتحليل الأزمة اليمنية من خلال تفاعل القوى الإقليمية والدولية التي تسعى لتحقيق مصالحها في المنطقة، بما في ذلك دخول ايران والسعودية في صراعات داخلية في اليمن، لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية. كما يمكن رؤية التدخلات الإقليمية والدولية كجزء من سعي الدول إلى تحقيق التوازن السلطوي في المنطقة مما يؤدي الى تصاعد التوترات والصراعات بين الدول المعنية. وبتطبيق النظرية الواقعية يمكن فهم دوافع وتصرفات الأطراف المتصارعة في الأزمة،وكيف يؤثر ذلك على المشهد الإقليمي والدولي بشكل عام.

-**نظرية اللعب:** نظرية اللعب في الأزمة اليمنية تساعد في فهم تفاعلات اللاعبين المختلفين (الحكومة اليمنية، الحوثيون، المجلس الانتقالي الجنوبي، السعودية، الإمارات، إيران، والدول الكبرى) ومصالحهم المتضاربة. باستخدام نظرية الألعاب غير التعاونية، يمكن تحليل كيفية اتخاذ كل لاعب لقراراته بناءً على توقعات ردود أفعال الآخرين. على سبيل المثال، الحكومة اليمنية تسعى لاستعادة السيطرة، بينما الحوثيون يسعون لتعزيز وضعهم، وكل منهما يقرر استراتيجيته بناءً على تصرفات الآخر وردود الفعل المتوقعة من القوى الإقليمية كالسعودية وإيران. من خلال نموذج نظرية اللعب، يمكن تحديد نقاط التعادل (Nash Equilibria) التي توضح السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة، مما يساعد في تقديم توصيات حول السياسات الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار والتسوية.

ثامنا: الإطار المنهجي للدراسة:

-**المنهج التاريخي:**يقوم المنهج على فكرةأن التاريخ هو سلسلة من الأحداث والوقائع المترابطة التي تساهم في صناعة وتشكيل الواقع، وأنه من خلال تتبع الأحداث يمكن الوصول إلى تفسيرات للظواهر الحاضرة. [2]وفي هذه الدراسة سوف يتم توظيف المنهج التاريخي لتتبع سلسلة الأحداث والصراعات والعوامل التي ساهمت في

[1]حنان دريسي، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، م5، ع2، (2021) ص239_253.
[2]عفيف المبارزي، المنهج التاريخي، شبكة الألوكة، ص3.

تشكيل الوضع الحالي في اليمن وكذلك حقب الاحتلالات الخارجية وصولا إلى استقلالها والإنقسام السياسي بين الشمال والجنوب واندلاع الحروب الأهليةالمدمرة.

- المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسةالظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا.[1]وفي بحثنا هذا سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح ووصف الوضع الحالي وتحليل الأسباب والتأثيراتالمترتبة عنه ولتوضيح الظواهر والعوامل التي تؤثر في الأزمة اليمنية.

- المنهج الإستشرافي:وهو منهج يهدف الى استكشاف المستقبل وتوقع الإتجاهات والتطورات المحتملة والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية.[2] وسوف يتم اعتماد هذا المنهج من أجل بيان السيناريوهات المستقبليةالمتوقعةللأزمةاليمنية.

تاسعا: مصطلحات الدراسة:

-الأزمة:عند الحديث عن مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية، نجد أنه يواجه تحديا كبيرا في تحديد تعريف محدد وموحد، فالأزمة في السياق الدولي تعتمد على عدة عوامل متعددة مثل السياسة، الإقتصاد، الأمن، الثقافة، البيئة وغيرها، مما يجعل تعريفها أكثر تعقيدا.

ويعود هذا التعدد أيضا إلى اختلاف الإتجاهات الفكريةوالعلمية التي تبناها الباحثون والمفكرون في هذا المجال،إضافةإلى ذلك يؤدي الإستخدام الواسع والمختلف لمضمون مفهوم الأزمةإلى تعقيده وصعوبة تحديد مجموعة من الأبعاد تشكل جوهر هذه الظاهرة.

•المدلول اللغوي للأزمة:

تعرف الأزمة لغويا في مختار الصحاح بأنها الشدة والقحط والفعل منها أزم بمعنى اشتد وضاق، وفي قاموس المحيط أزم العام اي اشتد قحطه وأزم الشيء انقبض وانضم.

إذا فالأزمة في إطار اللغة العربية تحمل دلالة معنوية تدل على الإصابة بالشدة والضيق ويكون تأثيرها على الجانب المادي والمعنوي، بينما استخدمت في اللغات الأجنبية بمعنى حالة الخطر أو نقطة تحول حاسمة.[3]

---

[1]المملكة العربية السعودية، الهيئة الملكية للجبيل، المنهج الوصفي التحليلي، ص2.

[2]عويسي أمين، أساسيات مناهج الاستشراف، مطبوعة جامعية، ص15.

[3]صباحكزيز،الأزمةوتأثيرهاعلىأمندولالخليج،أطروحةدكتوراهغيرمنشورة،جامعةالجزائر: كليةالحقوقوالعلومالسياسية (2021-2022)،ص 18.

•التعريف الاصطلاحي للازمة:

يعرف "هنري كيسنجر"الأزمة بأنها عرض لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقةمباشرة للإنفجار، مما يقضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها.

وعرفها "أوران يونغ"بأنها مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة محدثة بذلك خللا في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي أو أي من نظمه الفرعية بصورة أساسية وبدرجة تفوق الدرجات الإعتيادية مع احتمالية تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله.[1]

ويعرفها الاستاذ"تشارلز هيرمان"بأنها تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير.

فيما يعرفها الاستاذ "فهد أحمد الشعلان"بأنها حالة توتر أو نقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية بحيث تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.

وبهذا نلاحظ أن تحديد الاصطلاح الذي يعطي للأزمة دلالتها الموضوعية يتطلب استقراء تعريف الباحثين، حيث اتفقت في بعض الجوانب واختلفت في أخرى نتيجة اختلاف الرؤى الفكرية، لكن جل التعريفات المقدمة لمفهوم الأزمة لا تمثل اختلافا أو تضادا في الدلالات بل تمثل توصيفا يتوافق والميول الفكري لكل باحث.

ويمكن تقديم تعريف إجرائي للأزمة على النحو التالي:

هي موقف مفاجئ يتطور فيه التوتر بين أطراف مختلفة نحو مواجهة تصاعدية ناتجة عن تعارض في المصالح والأهداف بينهم، قد يكون هذا التصعيد نتيجة تحديات تواجه وتهدد مصالحها الحيوية، يستدعي استجابة سريعة للحفاظ عليها ويتضمن التعامل مع هذه الأزمة استخدام وسائل الضغط المختلفة سواء كانت سياسية،اقتصادية أو حتى عسكرية في تحقيق التوازن وإيجاد حلول للأزمة.

- الأزمة والمفاهيم المشابهة لها:

*** الأزمة والصراع:**

تعتبر الأزمة نقطة التحول في طبيعة العلاقة بين الأطراف حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة النظام، ويشير ذلك إلى أن الأزمة الدولية أضيق

[1] سلطان علي حسن غريب،الازمة اليمنية (2011-2020)دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم،(2020)،ص 6.

نطاقا من الصراع بمعنى أن الصراع مفهوم أوسع وأشمل من الأزمة التي تعتبر جزءا من الصراع، مثل الصراع الأيديولوجي،فيما كان يعرف بالمعسكر الشرقي والمعسكر الغربي،إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود أو قرون طويلة في حين أن الأزمة تشتمل على مسائل محدودة وواضحة البداية، وقابلية التسوية في الصراع أصعب من الأزمة.[1]

*** الأزمة والنزاع:**

النزاع الدولي يمثل حالة خلاف او اختلاف متصاعد يمكن أن يتطور إلى صراع دولي، وينشأ النزاع نتيجة لأحداث أو عوامل سابقة بينما تتميز الأزمة عن النزاع بوجود عنصر المفاجأة وتؤدي إلى تصاعد التوتر بين الأطراف، وتتطلب التدخل السريع لاحتوائها ووضع خطط لتهدئة الأوضاع وإيجاد حلول قبل أن تتحول إلى حرب مفتوحة. [2]

*** الأزمة والحرب:**

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف ولهذا جاء في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة. فقد عرفها "ريمون أرون"على أنها الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية، لذا تختلف الحرب عن الأزمة بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة وبأسلوب واحد وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة، في حين أن الأزمة يمكن أن تتنوع مظاهرها وأشكالها فقد تكون سياسية،اقتصادية... الخ، كما أن الحرب هي ذروة الأزمة.[3]

عاشرا: تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول وكل فصل يتضمن ثلاث مباحث وفق ما يلي:

الفصل الأول كان بعنوان جذور الأزمة اليمنية وأسبابها وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول جذور الأزمة اليمنية، والمبحث الثاني أسباب الأزمة اليمنية، والمبحث الثالث كان للفواعل في الأزمة اليمنية.

أما الفصل الثاني تم تخصيصه للتداعيات الإقليمية والدولية للأزمة اليمنية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول التداعيات الداخلية للأزمة اليمنية

---

[1]هيا عدنان عاشور،الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية: الإدارة الامريكية لازمة الملف النووي الإيراني نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية،(2013)،ص 31.

[2]هيا عدنان عاشور، مرجع سابق،ص30.

[3]صباح كزيز، مرجع سابق،ص 22.

والمبحث الثاني التداعيات الإقليمية للأزمة اليمنية وأخيرا التداعيات الدولية للأزمة اليمنية.

وأخيرا الفصل الثالث تم تخصيصه لآفاق الصراع والتسوية للأزمة اليمنية وتم كذلك تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم طرح فيه سيناريو تسوية الأزمة اليمنية، والمبحث الثاني سيناريو الحسم لأحد أطراف الأزمة والمبحث الثالث عن سيناريواستمرارالأزمة. .

الفصل الأول: الجذور التاريخية للأزمة اليمنية وأسبابها.

تمهيد:

شكلت اليمن بؤرة خصبة للصراعات الداخلية عبر العديد من محطاتها التاريخية، كون تاريخ اليمن حافل بموجات دائمة من العنف والفوضى والحروب الأهلية وغيرها من المظاهر التي تؤكد غياب الاستقرار الداخلي. وهذا راجع إلى أسباب لها امتدادات تاريخية مرتبطة بالقبيلة، المذهبية والطائفية، وعوامل أخرى متعلقة بأزمة الإدارة والحكم منذ قيام الجمهورية اليمنية عام 1962، ومن ثم توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي عام 1990، وصولا إلى 2011وما شهده اليمن من اضطرابات لا متناهية بعد موجة الاحتجاجات التي اجتاحت الدول العربية آنذاك.

كما تعددت أطراف هذه الأزمة وتباينت مساعي ومطالب كل منها، إلا انها لم تبق في إطار داخلي بين أطراف محلية،بل أصبحت مسرحا للصراع بين قوى إقليمية ودولية، وهذا ما ساهم في تعقيد الأزمة وعرقلة حلول تسويتها.

لذا سنحاول في هذا الفصل تقديم الأزمة اليمنية من حيث جذورها التاريخية وأسبابها، والتعرف على أهم وأبرز القوى الفاعلة فيها.

المبحث الأول: الجذور التاريخية للأزمة اليمنية

عند البحث والتعمق في أسباب ودوافع الأزمة اليمنية الراهنة،نجد أنها تعود تاريخيا إلى عوامل اجتماعية، أبرزها النظام الاجتماعي القبلي باعتباره ظاهرة تاريخية، اجتماعية وسياسية، إضافة الى العامل المذهبي الذي يشهد اليمن تنوعه وتعدده.

المطلب الأول: العامل القبلي

منذ ظهور البشرية والانسان في بحث واستكشاف عن حاجاته الفطرية والأساسية للحياة كالطعام والشراب والسكن والأمن، ومن ثم ظهرت حاجته للتعاون والتجمع بغية تحقيق مصالح ودرء مخاطر، ما أدى الى تشكل القبيلة.

وبمرور الزمن بدأت تظهر في الأفق مفاهيم السلطة والقبيلة، حيث ساهمت القبيلة في بناء تحالفات وبالمقابل تسببت في نشوء صراعات ونزاعات. ثم ترسخت القبيلة واتسع نفوذها وتأثيرها وتطور طموح الإنسان القبلي من التفكير في الوجود والبقاء الى التفكير في القوة والسيطرة.وعليه فإن الحاجة هي السبب الأول في تشكل هذه القبائل[1].

تعرف القبيلة في العديد من الدراسات الأنثروبولوجيا بأنها مجموعات بشرية يجمع بينها رابط القرابة سواء كانت فعلية أو وهمية،تعيش متجاورة وتعتمد على موارد وشروط حياة أساسية تديرها بشكل جماعي. وتعرفها الموسوعة العربية باعتبارها "تتكون من مجموعة من الناس يمتلكون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا لهم"[2].

غيرأن القبيلة في اليمن لا تكتفي برابط القرابة والمجاورة فقط، بل إنها تعتمد على عناصر أخرى لا تقل أهمية عن النسب ألا وهي المصالح المشتركة. فالخارطة القبلية في اليمن لم تكن جامدة ولم تتحدد فقط على أسس القرابة بل أيضا على أسس سياسية واقتصادية، فقد استقر التقسيم القبلي مع ظهور الإسلام إلى أربعة اتحادات قبيلة وهي: "حمير"، "مذحج"، "كندة"، و "همدان" وهذا الاخير يتكون من قبيلتين كبيرتين هما: "حاشد" و"بكيل".

---

[1] علي جبلي،" *القبيلة والمجتمع: قراءة في أدوار القبيلة السعودية المعاصرة وتأثيرها الداخلي*" ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، سلسلة أوراق سياسية، ع.4، ص.4-5

[2] محمد نجيب بوطالب،"*سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*" ، سلسلة أطروحات دكتوراه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1،2002)، ص.54

توزعت قبيلتا حاشد وبكيل في المناطق الشمالية، وقبيلة مذحج التي تتكون من ثلاث قبائل (عنس، مراد، الحدا) في المناطق الشرقية في اليمن، أما قبائل حمير سكنت المناطق الجبلية والجنوبية والهضاب الوسطى. لاحقا وبفعل ظروف سياسية واقتصادية مع مطلع العصر الحديث،انضمت قبائل مذحج إلى اتحاد قبائل بكيل، وانضمت قبائل حمير إلى اتحاد قبائل حاشد وهذا ما يؤكد رابط المصلحة الذي تقوم عليه القبيلة في اليمن[1].

تعتبر القبيلة في اليمن بمثابة البنية الأساسية، وهي وحدات معترف بها من قبل السلطات الحاكمة، لها قوانينها وأعرافها وأيضا لها قواتها العسكرية. وتمارس القبائل السلطة في المنطقة التي تقطن فيها وتعتبر نفسها جماعة مستقلة سياسيا، حيث لها قوانين وأعراف تنظم شؤونها وعلاقاتها مع القبائل الأخرى، ليس هذا فقط بل تشارك القبيلة كذلك في عملية اتخاذ القرار في الدولة. والقبيلة في المجتمع اليمني تشبه الدولة من عدة نواحي:

• شيوخ القبائل يتصرفون باعتبارهم رؤساء لقبائلهم، ومن المفترض انهم موجودون لتمثيل مصالح قبائلهم وحماية حقوقهم.

• هناك مصلحة عامة بين رجال القبيلة،حيث تجمع بينهم وتوحدهم.

• القبائل أحيانا مثل الدول تتحالف مع بعض القبائل الأخرى لأسباب سياسية واقتصادية.

• أراضي القبيلة والمناطق التابعة لها يتم ترسيم حدودها.

• إضافة الى تشبع القبيلة بثقافة الدفاع والقيم العسكرية،فالقبيلة في اليمن لها رجال عسكريون يعتبرون بمثابة جيش لها[2].

ولعل السؤال الأبرز هنا هو كيف اكتسبت القبيلة في اليمن هذه القوة والنفوذ أو بالأحرى ما الأسباب التي جعلت منها في هذا المركز.

نذكر **أولاً**، ضعف الدولة وأجهزتها الأمنية، ففي ظل غياب الدولة وغياب دورها في حماية الملكية الفردية والسلامة الشخصية،تتحول النزاعات الفردية إلى نزاعات جماعية وقبلية. فمعظم الحروب فيها ترتبط بخلافات حول ملكية أراضي البناء

---

[1] عادل مجاهد الشر جبي وآخرون، ***"القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن"*** (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الانسان، ط.2،2016)، ص.15

[2] سلطان علي حسن غريب، ***"الأزمة ال يمنية20102020-: دراسة تحليلية لأسبابها وطرق ادراتها ومساراتها المستقبلية"*** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب،2020)، ص.19

الحضرية بسب الافتقار الى ناظم لتسجيل ملكية الأراضي، لهذا باتت حماية الملكية الشخصية شأنا عائليا وقبليا.

ثانياً، ضعف تغلغل الدولة في المناطق الريفية نتيجة غياب اجهزة الدولة على مستوى المحافظات في بعض المناطق،حيث تم تحويل سلطة الدولة فيها الى شيوخ القبائل، وإمتاعهم بقوانين عدة مثل قانون الإجراءات الجزائية، قانون المرافعات والتنفيذ المدني وحتى بعض وظائف الشرطة والسجل العقاري. وهذا رغم صدور قانون الأحوال المدنية عام 1991الذي نص على إقامة إدارات للأحوال المدنية في مختلف المحافظات إلا انها لم تؤسس.وهذا ما جعل كثيرا من المواطنين يشعرون ان للقبيلة قدرة أكبر على توفير حقوقهم وحماية ممتلكاتهم مقارنة بالدولة[1].

ويبرز من الأسباب الأخرى، العامل الجغرافي الذي كان له دور مهم في استمرار وبقاء الشكل القبلي كسمة أساسية في المجتمع اليمني. وما يجعل من الصعب على الدولة ان تمد سلطانها إلى القبائل هو بعد الأقاليم وعزلها عن بعضها البعض بفعل الجبال الوعرة، وهناك اختلافات بين سكان الجبال والسهول وكذلك بسبب تبعثر السكان وتفتت أقاليمهم.

اما في المناطق السهلية الساحلية كان السكان أكثر تعاملا مع الدولة التي كانت تنظم شؤونهم وتقوم بالأعمال الإدارية هناك[2].

إضافة إلى أسباب تتعلق بانتشار الأمية والجهل وضعف التعليم وانحصار انتشاره في اليمن ما أدى إلى استمرار سيطرة المؤسسات التقليدية في عملية التنشئة السياسية للأفراد.

وبرز دور القبيلة في تاريخ اليمن السياسي في أحداث حاسمة ومفصلية، حيث بقي حضور القبيلة ودورها أحد أبرز القضايا الجدلية منذ بدء تشكل نظام الدولة في اليمن[3]. نذكر منها:

حادثة اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي (1974-1977) أثناء تلبية دعوة لوليمة غداء في منزل خليفته الرئيس أحمد الغشمي، وذلك بعد ان قام الحمدي بإعادة هيكلة المؤسسات خاصة العسكرية لتكون بعيدة عن الولاءات القبلية.

---

[1] الشرجبي، مرجع سابق، ص.74-75

[2] غريب، مرجع سابق، ص.21

[3] قانون القبيلة في اليمن ***"كيف نصبح أكثرفعالية في زمن الحرب"*** ، تاريخ الاطلاع(12-3-2024)
https://www.dw.com/ar/

وبعد تراجع دور القبيلة عام 1962،عاد دورها في عهد علي عبد الله صالح الذي نسج علاقات مع شيوخ القبائل الذين قربهم منه بالمال والمناصب والرتب العسكرية بهدف الحصول على الولاءات لتعزيز وإطالة حكمه[1].

وبرز كذلك دور القبيلة أثناء الاحتجاجات الشعبية سنة 2011،فقد تم توظيف الولاء القبلي من خلال حشدها إلى ساحات الاعتصام سواء المساندة أو المعارضة لحكومة علي عبد الله صالح، حيث أن انضمام أحد القبائل الكبرى إلى أحد الأطراف السياسية يمنحه ثقلا أكبر، وأثناء هذه الاحتجاجات أعلنت قبائل حاشد وبكيل تأييدهما لهذه الاحتجاجات ما دفع بأبنائها إلى ساحات التغيير سواء في صنعاء او غيرها من المدن وبهذا كان من أهم الأدوار التي قدمتها القبيلة في خدمة الاحتجاجات الشعبية، تجسيد الالتزام بالنظام وردع القوات الموالية للنظام[2].

وفيما يلي خريطة توضح توزع قبائل اليمن:

[1] غريب، مرجع سابق، ص.

[2] محمد أحمد الحميري ***"القبيلة ودورها في الاحتجاجات الشعب ية20112012-"***، ص.8-9

الشكل 01: خريطة توضح توزع قبائل اليمن:

المصدر: منتدى التحالف لعلوم للدفاع.

المطلب الثاني: العامل المذهبي

إضافة الى العامل القبلي يبرز العامل المذهبي، حيث تنقسم اليمن الى ثلاث طوائف رئيسية هي: الشافعية، الزيدية والإسماعيلية.

انتشر الإسلام في اليمن انتشارا سليما من خلال الوفود اليمانية التي قدمت الى الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم عن طريق الدعاة في السنوات الاولى للهجرة. وخلال (627م-632م) لم تشهد اليمن انقسامات أو ولاءات مذهبية إذا ما أخذنا اعتبار أن التمذهب هو حصيلة المنازعات السياسية والصراع على السلطة داخل الجماعة الإسلامية، وخلال عامي (652م-661م) انقسمت فيه وحدة الجماعة إلى جماعات فرعية لتعرف فيما بعد بالمذاهب[1].

وخلال فترات مختلفة من تاريخ اليمن دارت صراعات فكرية بين تلك الاتجاهات العقدية، وكان للمناخ السياسي دور كبير في تحديد الغلبة والتمكين لهذا الاتجاه او ذاك.

[1] محمود الجبارات، *" الجذور التاريخية للأزمة اليمنية"* (عمان: صحيفة الرأي، ط.1، 2018)، ص.14.

1/المذهب السني

يعتبر المذهب السني الأكثر انتشارا في اليمن وينتشر في كل من المحافظات الجنوبية: المهرة، حضرموت، شبوة، أبين، لعج، عدن إضافة الى محافظتي تعز والحديدة الشماليتين، وتقدر نسبة السنّة في اليمن تقريبا 70بالمئة[1].

ومما ساعد في انتشار المذهب السني في اليمن دخول أحمد بن حنبل وتلقي الحديث عن عدد من العلماء، وكذلك كان المذهب الحنفي هو المذهب الغالب في اليمن في القرن الثالث والتاسع ميلادي، كما انتشر مذهب الإمام الشافعي الذي أصبح على ضوئه يطلق على أهل تهامة بالشوافع[2].

2/المذهب الزيدي:

وتعد الزيدية إحدى فرق الشيعة من حيث الأصل وهي فرقة تنسب إلى زيد بن علي زين العابدين (122هـ-739م)، وقد حكمت الزيدية اليمن نحو ألف سنة رغم غياب الانتماء الجغرافي والتاريخي لأي قبيلة يمنية لكن الرابطة القوية التي نشأت بين المذهب الزيدي والنظام القبلي ساهم في خلق عصبة لنظام حكمهم واستقرت الزيدية في أول بداياتها في صعدة حيث تبلغ نسبة الزيدية في اليمن حوالي 30بالمئة[3].

وتنقسم الزيدية إلى ثلاث فرق:

•**الجارودية:** وتمثل الاتجاه الأكثر ميلا إلى الشيعة الإثني عشرية وتنسب إلى أبي جارود زياد بن منذر الهمداني، وتقول الجارودية ان النبي صلى الله عليه وسلم نصّ على علي بن ابي طالب بالإشارة وبالوصف وبالتعيين وأن الأمة قد ظلت وكفرت في ترك بيعته.

•**الصالحية:** وتنسب إلى الحسن بن صالح بن يحيى الهمداني، وهي أقرب الفرق إلى السنّة نظرا لموقفهم المعتدل من الصحابة، وهم يقبلون خلافة الصحابة غير علي باعتبار ان علي قبل بذلك في حياته.

•**السليمانية:** وتنسب إلى سليمان بن جرير الرقي الذي كان من أتباع جعفر الصادق، إلا انه انفصل عنه ولحق بالصالحية ثم اختلف معها ببعض الأراء فخالف

---

[1] أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، "متلازمة الدور القبلي والمذهبي في النزاع اليمني"، **مجلة المعيار**، م.18، ع.1(جوان2022)، ص ص325-337

[2] محمد قائد حسن الوجيه، "الأثر الاجتماعي لصراع الفرق المذهبية في اليمن "، ***مجلة أمارابك***، م.7، ع.23(2016) ص ص131-160

[3] محمود الجبارات "الإسلام ***السياسي والتعددية السياسيةّ:الزيدية في اليمن أنموذجا ثنائية المذاهب والدولة***"(جامعة البلقاء التطبيقية: كلية عمان الجامعية)، ص ص369-380

كل الفرق الزيدية التي جعلت الإمامة في أبناء فاطمة من ذرية الحسنين وجعلها شورى[1].

3/المذهب الإسماعيلي:

وتعد الإسماعيلية إحدى الفرق الباطنية، وتتفق مع الشيعة الإمامية على صحة إمامة الأئمة الستة الأولى ابتداء من علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى جعفر الصادق، لكن الخلاف بين الفرقتين وقع حول اي من ابناء جعفر أحق من أخيه بالإمامة[2].

وانتشر هذا الفكر الاسماعيلي في اليمن ي منتصف القرن الثالث هجري على يد ابن الفضل في مناطق اليمن الوسطى والجنوبية الغربية[3].

وبهذا كان للعامل المذهبي أثر كبير في تأجيج الصراع اليمني واستمراره وذلك من خلال توظيفه من طرف قوى إقليمية ودولية لتحقيق مصالح بالمنطقة.

فمثلا إيران يعتبر التوظيف الديني أبرز مميزات سياستها حيث تسعى لبسط نفوذها وسيطرتها في منطقة الشرق الأوسط،وذلك من خلال دعمها لجماعة الحوثي في اليمن، وايضا بهدف إضعاف قوى إقليمية منافسة لها على غرار السعودية[4].

---

[1] سعود المولى، "***اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة***"(صنعاء: مدارك إبداع، 2011)، ص90-91

[2] نادر مرزوق، مرضي العازمي "الإسماعيلية"، ***مجلة دار العلوم***، م.36، ع.126 (سبتمبر2019)، ص ص563-592

[3] محمد قائد حسن الوجيه، مرجع سابق، ص ص131-160

[4] بلعسكر رفيقة، " دور المحدد العقدي في الصراع اليمني: المحدد الشيعي الإيراني نموذجا، ***المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية***، م.7، ع.1(2022)، ص ص1098-1111

الشكل02: توزع الشيعة في اليمن

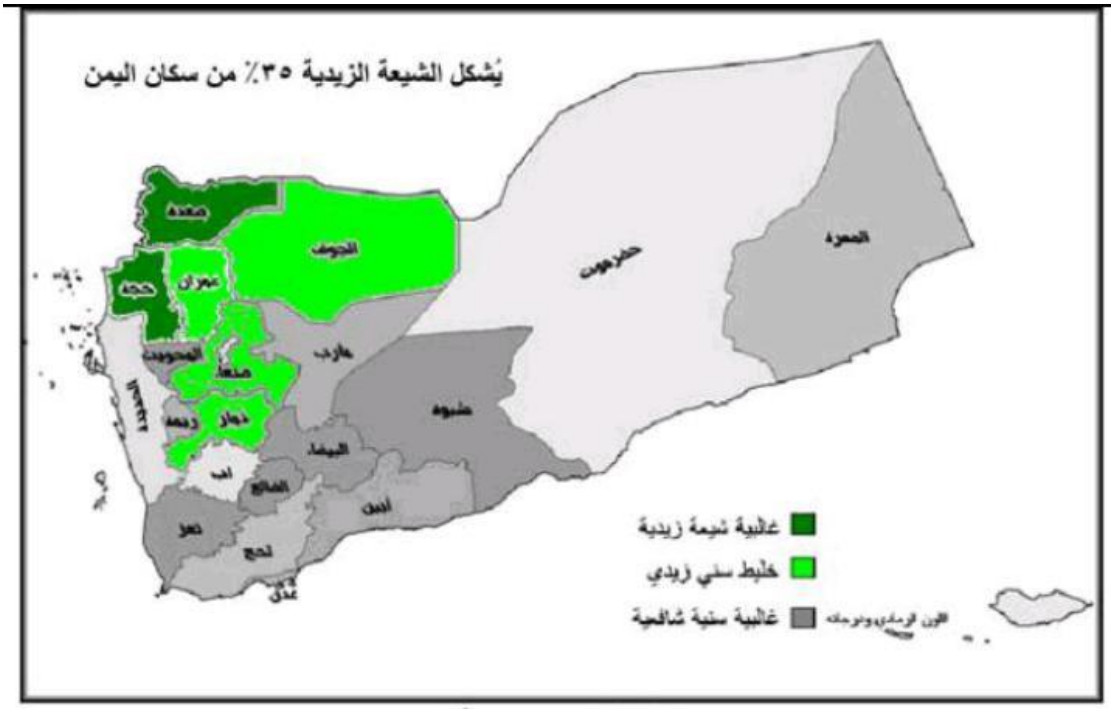

المصدر: جريدة لحظات نيوز

المبحث الثاني: أسباب التصعيد في الأزمة اليمنية

تعتبر الأزمة اليمنية في عمقها،أزمة دولة ومؤسسات وقيادة وسياسيات، إذ تتصف الدولة اليمنية بالهشاشة وضعف المؤسسات وغياب الديموقراطية الحقيقية.

وعند الحديث عن أسباب الأزمة اليمنية،لا يمكننا إرجاعها فقط إلى الثورة الشبابية الشعبية عام 2011حيث لم تكن وليدة هذه الاحتجاجات فقط، بل سبقت هذه الفترة حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار نتيجة الحروب والأزمات التي عاشتها اليمن إضافة الى الصراعات الداخلية على السلطة.

لذا قبل88 التطرق الى بداية الازمة مع الحراك الشعبي اليمني،سنعرض أهم المحطات والأحداث التي مر بها اليمن وكانت بمثابة تراكمات لتفجير الأزمة.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمظاهر عدم الاستقرار قبل عام 2011

الفرع الأول: مظاهر عدم الاستقرار قبل الوحدة اليمنية

لقد كان للظروف العصيبة التي عاشها اليمن تأثير كبير اذ يعد اليمن من المجتمعات التي شهدت صراعات ونزاعات عديدة عبر فترات ومراحل تاريخية مختلفة والتي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تمزيق النسيج المجتمعي سواء ما مر به اليمن خلال عهد التواجد العثماني في المنطقة اليمنية، أو خلال فترة الاستعمار

البريطاني في الجنوب (1939-1967) وكذا الحكم الإمامي في الشمال (1918-1962)[1].

فمنذ أن تمكن الاستعمار البريطاني من التواجد على أرض الجنوب عام 1839وبسط سيطرته،اكتفى بإعلان ذلك فقط وترك البلاد دون أي تحسن في أوضاعها سواء على الصعيد الإداري، الاقتصادي أو الثقافي وبقيت التركيبات البدائية على حالها[2].

ثم بعد ذلك وصول القوات العثمانية إلى الشمال عام 1848، ثم ظهور العثمانيين في البحر الأحمر والذي كان بهدف تطهير البحر الأحمر من الخطر البرتغالي الذي بدأ يتغلغل في المنطقة، وفي بداية سنة 1520ابتدأ العثمانيون في مد نفوذهم المباشر في اليمن. وقد واجه العثمانيون مقاومات شتى من القبائل اليمنية المسلحة، حيث كانت البيئة الطبيعية لليمن إحدى قواتها الداخلية، فقد لعبت هذه البيئة -التي يغلب عليها الطابع الجبلي -دورا هاما إذ كانت عائقا أمام تقدم الجيوش العثمانية النظامية الى داخل اليمن، وهو ما زاد من ضعف السيطرة العثمانية عندما قسمت اليمن إلى ولايتين: تشتمل الولاية الاولى على المناطق الجبلية وجعلت عاصمتها صنعاء والثانية تشمل منطقة تهامة جنوب الهضبة عاصمتها زبيدة. وخلال المدة التي حكم فيها العثمانيون اليمن لم يحاولوا تطوير البلاد ولم يتركوا آثارا تدل على اهتمامهم بالمشروعات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية[3].

وبهذا شهدت اليمن قيام وضعين مختلفين على أرضها الواحدة، حيث ازداد النشاط البريطاني-العثماني من أجل تكريس تجزئة اليمن بعد توقيع ما عرف باتفاقية تحديد مناطق النفوذ العثماني البريطاني في اليمن عام 1904ثم التصديق عليها عام 1914.وبعد هزيمة الامبراطورية العثمانية حصل الشمال على استقلاله الوطني عام 1918، الأمر الذي أدى إلى تحفيز النضال الوطني في الجنوب ضد الاستعمار البريطاني وأعوانه، وذلك من اجل تحقيق الوحدة اليمنية أرضا وشعبا[4].

وعندما شعرت بريطانيا بالخطر بعد انتشار الثورة المسلحة من ردفان الى بقية المحافظات التي باتت تهدد وجودها في عدن، قامت بتشكيل اول حكومة عدنية برئاسة البيومي، وسمحت كذلك بتشكيل الأحزاب والجمعيات بهدف توسيع

---

[1] سهير علي عاطف "الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي"، في بجي المتوكل محرر، ***الانتقال السياسي في اليمن***(صنعاء، دار كنعان للطباعة والنشر، 2016)، ص.37

[2] محمد عمر الحبشي، ***"اليمن الجنوبي"*** ، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1968)، ص.17

[3] إبراهيم علي الشويرف،" السيطرة العثمانية لبلاد اليمن"، ***مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى***، ع.6 (ديسمبر2020)، ص ص.191-203

[4] عبد العزيز محمد الشعبي، "الحياة السياسية اليمنية قبل الوحدة"، ***https://www.aljazeera.net/2004/10/03/***

الخلافات بين أعضاء الحركة الوطنية حتى تتناسى القضية الأساسية المتمثلة في تحقيق الاستقلال.

رغم ذلك توحدت صفوف بعض القيادات الوطنية وأكدت على ضرورة التخلص من الاستعمار البريطاني ما ساهم في توحيد النسيج المجتمعي ي اليمن واختفاء تلك النزاعات المذهبية التي حاول الاستعمار تغذيتها[1].

وبهدف الانتقال إلى مرحلة استحقاق تاريخي جديد في العمل على بناء المجتمع ولاستعادة وحدة أراضيه بعد أن عاش عهد التشطير والصراعات والحروب، كانت ثورة 1962في الشمال وثورة 1963في الجنوب نقلة نحو التخلص من الوجود البريطاني والحكم الإمامي الذي فرض حالة من الجمود والعزل في الشمال[2].

قامت ثورة 26 سبتمبر أو حرب اليمن أو حرب شمال اليمن الأهلية ضد المملكة المتوكلية اليمنية في شمال اليمن عام 1962 وقامت خلالها حرب أهلية بين الموالين للمملكة المتوكلية وبين الموالين للجمهوريّة العربية اليمنية واستمرت الحرب ثمان سنوات (1962 – 1970). وقد سيطرت الفصائل الجمهورية على الحكم في نهاية الحرب وانتهت المملكة وقامت الجمهورية العربية اليمنية[3].

أما ثورة أكتوبر1963في الجنوب كانت بهدف القضاء على الاستعمار البريطاني، حيث أدى مقتل المندوب البريطاني السامي كينيدي تريفسكيس على يد الثوار إلى سحب قواتها من عدن عام 1967وفور خروجها تم إعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بقيادة الرئيس قحطان الشعبي[4].

وهكذا كان يوم 26سبتمبر 1962و14أكتوبر 1963يومان وطنيان خالدان في التاريخ اليمني حيث أعاد الاول مجد اليمن وتاريخه الحضاري والثاني حقق الاستقلال والسيادة[5].

إلا أن وضع الاستقرار لم يدم طويلا، حيث اندلعت اشتباكات حدودية بين دولتي شمال اليمن وجنوبه عام 1972، على إثر المساعي لتوحيد البلدين. وكانت تعقب تلك الحروب والاشتباكات بين الطرفين اتفاقيات تنص على قيام حوارات لإعادة

---

[1] سهير علي عاطف، مرجع سابق، ص42-43

[2] صباح كزيز، مرجع سابق، ص.91

[3] سامية دخوش، الثورة اليمنية 1962 وتأثيراتها الإقليمية، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة محمد بوضياف: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016)، ص.15

[4] "شمال اليمن وجنوبه: قصة الاتصال والانفصال" /https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/5/14، تاريخ الاطلاع()

[5] عبد الباري طاهر، "الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر""***https://belqees.net/articles/***

تحقيق الوحدة اليمنية، وفي أواخر مارس 1979بدأت مباحثات بين الرئيس الجنوبي "عبد الفتاح إسماعيل" والرئيس الشمالي "علي عبد الله صالح" أدت إلى توقيع اتفاقية الوحدة وتشكيل لجنة دستورية مشتركة[1].

ومن خلال هذه المحطات يمكننا القول أن المجتمع اليمني عانى لفترات طويلة من التمزيق والتفتيت على يد الأنظمة الاستعمارية والسلطانية والإمامية إلى طوائف ومذاهب بهدف تكريس النزعات القبلية وأن نقطة الخلاف الجوهرية بين شعبي اليمن هي الوحدة الوطنية وما تعنيه من اندماج فكري وثقافي بعدما كانت الوحدة في بداياتها تدعو الى الفيدرالية[2].

الفرع الثاني: مظاهر عدم الاستقرار بعد الوحدة اليمنية.

تم توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي في 22ماي 1990، وشهدت اليمن بعد الوحدة أزمات سياسية، اجتماعية، اقتصادية منذ أول يوم، وكان هذا بسبب الطريقة التي تم بها إنجاز الوحدة والتي كانت لها تبعات بعدها . فقد تفجرت أزمات عبرت عن أوجه القصور التي صاحبت قرار الوحدة واخيرا هشاشة البناء المؤسس للوحدة[3].

كان قرار الوحدة الاندماجية في 30نوفمبر 1989والمعروف باتفاق عدن، إلا أن نقطة الضعف الرئيسية تجلت في غياب برنامج سياسي يحدد المهام المطلوب أدائها في ظل الوحدة، وكذلك برنامج ليراعي مختلف التغيرات الهيكلية التي لحقت بالشطرين سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا.

وفيما يلي نعرض أهم محطات عدم الاستقرار التي شهدتها هذه المرحلة:

1/حدة الصراعات الحزبية والإشكالات السياسية:

بعد إعلان قيام الوحدة اليمنية عام 1990وإعلان علي عبد الله صالح رئيس اليمن الشمالي رئيسا لليمن الموحدة ورئيس اليمن الجنوبي علي سالم البيض نائبا له، كان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وحزب الإصلاح أكبر الأحزاب اليمنية من بين 22حزبا رخصت لها لجنة الأحزاب بعد صدور قانون الاحزاب.

---

[1] صباح كزيز، مرجع سابق، ص.92

[2] عبد الفتاح محمد البتول، ***"خيوط الظلام عصر الإمامة الزيدية في اليمن284-1382"*** (صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات الإستراتيجية،2006)، ص.424-425

[3] ***"الوحدة اليمنية والحرب الأهلية1994"***، موسوعة المقاتل

http://www.moqatil.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbYaman/sec02.doc_cvt.htm

وعوض أن ينشغل الأحزاب بالمهام التي يتم من خلالها الانتقال العملي من حال التشطير إلى حال التوحيد، انشغل الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام بقضايا سياسية أخرى بهدف امتلاك القوة للانفراد بالسلطة. إذ سرعان ما أصبحت الحياة السياسية مثيرة للجدل، فقد تصرف الحزبان كخصمان يواجهان بعضهما البعض في بيئة فوضوية.

وشهدت الانتخابات البرلمانية في أفريل 1993فوز كل من المؤتمر الشعبي العام والاصلاح بأغلبية المقاعد، بينما احتل الحزب الاشتراكي المرتبة الثالثة، مما ساهم في اندلاع حرب 1994[1].

خلال المرحلة الانتقالية تقلد كل من حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، زمام قيادة السلطة في اليمن،بصفتهما شركاء في تحقيق الوحدة اليمنية، حيث تقاسما الوظائف القيادية في الاجهزة الحكومية والإدارية، إذ من الطبيعي لأي بلد يتسم بالتعددية السياسية والحزبية أن ينقسم إلى قسمين في موقع الخارطة الحزبية إلى أحزاب معارضة وأحزاب حاكمة[2].

وبعد إعلان التعددية السياسية التي تزامنت مع قيام دولة الوحدة خرجت حركة الإخوان المسلمين الى العلن وأطلقت على نفسها تسمية حزب التجمع اليمني للإصلاح. وخاضوا أول معارضتهم ضد الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) وكانت حول الاستفتاء على الدستور، حيث كان يهدف الحزب من خلال التعديلات الدستورية التي يطالب بها الى قطع الطريق أمام القوى اليسارية ولا سيما من الحزب الاشتراكي اليمني من ان يتبنى أي توجه علماني في البلاد[3].

وتبين لنا معطيات الجدول حجم التهميش والاقصاء السياسي للجنوب بعد عام 1993، حتى عام 2010.

---

[1] توفيق الجند، "***تاريخ الأحزاب السياسية اليمنية من الكفاح المسلح الى القمع المسلح***"(صنعاء: مركز صفاء للدراسات الاستراتيجية، 2022)، ص.9

[2] جهاد عبد الرحمان أحمد صالح،"***أحزاب المعارضة اليمنية ودورها في التطور السياسي والديمقراطي1990-2011***" (لندن: مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، 2016)، ص.16-18

[3] صالح ناصر جعشان،" ***المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن***"، رسالة ماجستير غير منشورة (الأكاديمية العربية في الدانمرك: كلية القانون والسياسة، 2012) ص.75-76

شكل03:جدول يوضح تراجع نسب التمثيل الجنوبي بدراجات كبيرة مقارنة بما نصت عليه اتفاقية الوحدة عام 1990.

البيان	فترة المجلس	العدد الاجمالي	مقاعد الشمال		مقاعد الجنوب	
			العدد	النسبة%	العدد	النسبة
المجلس الأول	1990-1993	301	146	% 54	137	% 46
المجلس الثاني	1993-1997	301	245	% 81	56	% 19
المجلس الثالث	1997-2003	301	245	% 81	56	% 19
المجلس الرابع	2003-2010	301	245	% 81	56	% 19
مستوى ونسبة اقصاء الجنوب وتهميشه مقارنة بالمجلس الأول					81	% 59

2/حرب 1994: هي حرب أهلية اندلعت في صيف 1994بين الحكومة اليمنية في صنعاء (شمالا) والحزب الاشتراكي في عدن (جنوبا) غايتها المطالبة بانفصال اليمن الجنوبي عن اليمن الشمالي وبالرغم من الشكل الرسمي للوحدة إلا أن الارتباط اليمني عام 1990كان ارتباطا في نظام مندمج وليس في نظام متلاحم[1].

ويعود سبب ذلك الى المرحلة الانتقالية التي شهدت جملة من الأخطاء بددت آمال الشطرين الشمالي والجنوبي في الوحدة[2].

فمن خلال الرؤية الجنوبية بدا أن قادة الحزب الاشتراكي اليمني أقدموا على الوحدة لاعتقادهم أنهم سوف يبقون شركاء متساوين مع نظام المؤتمر الشعبي في صنعاء، لكن في الوقت نفسه كانوا يحتفظون بشكوك عميقة حول ما اعتبروه مؤسسة شمالية واقعة تحت سيطرة القبيلة والطائفية والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية. وأن المؤسسات السياسية الشمالية تستند في الواقع على أسس تقليدية كانت تعوق التقدم الاجتماعي وبالتالي تعزز عدم الاستقرار وبهذا يمكننا القول بأن الحزب الاشتراكي اليمني والزعماء الجنوبيين أقبلوا على الوحدة بتردد، وكان لديهم

[1] جمال سند السويدي، "***حرب اليمن1994 الأسباب والنتائج***" (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.4 1998) ص.21

[2] سمير عبد الرسول العبيدي، " الحرب الأهلية في اليمن 1994 دراسة تاريخية"، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.60، ص ص185-206

برنامج يأملون في أنه سيطغى على صفات وصموا بها السياسة الشمالية كالقبيلة والفساد والتخلف.

أما من خلال الرؤية الشمالية كانت فكرة المؤامرة هاجس رئيس الجمهورية وأعوانه في صنعاء أيضا، وذلك من خلال التشكيك في محاولة تخريب مؤسسات الدولة الموحدة على يد سالم البيض وأنصاره في الحزب الاشتراكي[1].

وانتهت هذه الحرب الأهلية في أوائل شهر يوليو بانتصار القوات الشمالية برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، وتركت آثارا اجتماعية هائلة إذ تسببت في تشريد ما يقارب 20000مواطن، وبلغ عدد الضحايا أكثر من 600شخص في محافظة عدن فقط، 1500شخص معظمهم من المدنيين نتيجة القصف العشوائي وتم نهب ممتلكات بعض الشماليين إضافة إلى تجييش القبائل الشمالية حيث شارك 60000من رجالها في الحرب بصورة غير رسمية[2].

3/حروب صعدة:

تعتبر قضية صعدة بما تحمله من أبعاد وتداعيات وآثار وتعقيدات إحدى القضايا الرئيسية للمشكلة اليمنية، وتشير التسمية "لقضية صعدة" نسبة إلى محافظة صعدة التي تقع شمال غرب العاصمة صنعاء وتبعد عنها بحدود 242كلم، ويشكل سكان المحافظة ما نسبته 35٪ من إجمالي سكان اليمن.

في 19يونيو 2004اندلع نزاع مسلح بين قوات الأمن الحكومية وبين حسين بدر الدين الحوثي وأنصاره (الحركة الحوثية هي حركة سياسية تعد تطورالتيار الإمامة الشيعية الزيدية وتسير على نمط حزب الله في لبنان دينيا وسياسيا)[3].

ويستند "الحوثيون"في هذا التمرد إلى الشكوى من الاستهداف والتهميش الذي يتعرض له أتباع المذهب الزيدي على قطاع واسع، فمنذ قيام ثورة سبتمبر 1962صاحبها إقصاء وتهميش لأصحاب هذا المذهب وعلى رأس ذلك وقائع الإعدام بدون محاكمة وكذلك الدعم الحكومي الرسمي لتيارات سلفية في اليمن عامة ومحافظة صعدة أحد معاقل الزيدية خاصة[4].

---

[1] جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص ص22-29

[2] هاني عبادي محمد المغلس، " الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات"، ***مجلة عمران***، ع.4(ربيع2013)، ص.115-116

[3] عبد الرشيد الفقيه، "***قضية صعدة الجذور، الأبعاد، التداعيات والحلول***"(ورقة عمل معدة لبرنامج دعم الحوار الوطني، منتدى التنمية السياسية ومنظمة برجهوف، 2013) ص. 7

[4] المرجع نفسه، ص. 9

اندلع الصراع في صعدة واستمر لست جولات هي كالآتي:

•الجولة الأولى: من يونيو 2004إلى سبتمبر 2004.

•الجولة الثانية: من مارس 2005إلى مايو 2005.

•الجولة الثالثة: من نوفمبر 2005 حتى أوائل عام 2006.

•الجولة الرابعة: من يناير 2004حتى يونيو 2007.

•الجولة الخامسة: من مارس 2008إلى يوليو 2008.

•الجولة السادسة: من اغسطس 2009إلى فبراير 2010[1].

وتم التوصل إلى وقف إطلاق النار عام 2010بعد أن خلفت الحرب أكثر من 350ألف نازح توزعوا على عدة مخيمات في حرض وعمران، وآلاف القتلى والجرحى من المدنيين، والمعاقين والمفقودين، والدمار الهائل في الممتلكات العامة والخاصة حيث بلغ إجمالي عدد المنازل المتضررة 5آلاف منزل ومأوى[2].

المطلب الثاني: الحراك السياسي في اليمن عام 2011وبداية الأزمة

الفرع الأول: لمحة عن الحراك السياسي في اليمن 2011:

شهد اليمن سلسلة من الاحتجاجات ألهمتها ثورات الربيع العربي يناير2011[3].

ومن أجل التغيير الشامل لنظام الحكم بدأت أولى خطوات الشعب اليمني في 15جانفي 2011، إذ بدأ ناشطون يمنيون الدعوة إلى الاعتصام والمسيرات الحاشدة للمطالبة برحيل النظام والتنديد بالفساد وسطوة الرئيس علي عبد الله صالح وأسرته على الأمن والاقتصاد في البلد فضلا عن رفض الغلاء المعيشي وانسداد الأفق السياسي[4].

ويمكن تحديد جملة من الأسباب والدوافع التي اسهمت في وصول الحراك السياسي الى اليمن، وهي عديدة منها اقتصادية، اجتماعية وسياسية. وإذا ما أسقطنا مقاربة الحرمان لـ "تيد روبرت جير" التي تناولها في كتابه "لماذا يتمرد البشر why men robel، شرح فيه اسباب التمرد، وفي جملة من الاستنتاجات والتحليلات سلط فيها الضوء على مفهوم الحرمان النسبي والمفاهيم المتفرعة عنه، وهذا الاخير يكون

---

[1] كريستوفر بوتشيك، " الحرب في صعدة من تمرد محلي الى تحدي وطني"، ***اليمن على شفا الهاوية***، ع.110 (أفريل 2010)، ص11-17

[2] عبد الرشيد الفقيه، مرجع سابق، ص.13

[3] تقرير اليمن" ***عقد على الربيع العربي"*** (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مارس-أفريل، 2011)، ص.29

[4] فطيمة جوامع، " ***مسار التسوية السياسية للأزمة اليمنية بين معوقات الداخل وتحديات البيئة الخارجية"***، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017)، ص.39

حافزا رئيسيا للعصيان وذلك بسبب الشعور بالإحباط وافتقار تحقيق الذات التي تكون وسيلة لبلوغ قيم الرفاه[1].

•الطفرة الشبابية وأزمة البطالة:

يعد المجتمع اليمني فتيا بنسبة 75٪من السكان دون سن الثلاثين عام[2] 2010.

ما جعل هذه الفئة في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له بسبب ما يعانيه من مظاهر الاقصاء في مختلف المجالات.

وتعتبر البطالة متغيرا اقتصاديا ينتج عنه الاختلالات الموجودة في المجتمع الاقتصادي، كما أنه يحتوي على الكثير من الآثار على الحياة الاجتماعية حيث كشف تقرير رسمي عن ارتفاع معدلات نسبة البطالة في اليمن سنة 2008الى مستويات قياسية بلغت نحو 35٪مقارنة ب 16.5سنة 2007[3].

أفاد تقرير أن نسبة البطالة في اليمن سنة2010 بين الشباب بلغت نحو 50% وأن آفاق التوظيف بالنسبة للشباب محدودة جدا.

ونقل التقرير الذي بثته شبكة الأنباء الإنسانية "أيرين" التابعة للأمم المتحدة عن رئيس مؤسسة اليمن للتدريب معين الإرياني قوله "تشير تقديراتنا إلى أن معدل البطالة بين الشباب الذين نتعامل معهم والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و28 سنة، يصل إلى نحو 50%".

وتتراوح أعمار نحو ربع سكان اليمن بين 10 و19 سنة، مما يوحي بأن أزمة بطالة الشباب قد تزداد سوءًا على المدى المتوسط.

وبما أن 46% من السكان دون سن 16 سنة، فإن الصورة على المدى الطويل على نفس الدرجة من القتامة[4].

•التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

تعد اليمن أفقر بلد في المنطقة بعد الصومال، حيث أدى ضعف الاقتصاد اليمني إلى انتشار الفساد وارتفاع مستوى التضخم إلى 12٪سنة 2009[1].

---

[1] تيد روبرت غير، "***لماذا يتمرد البشر***"، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص ص.67-70

[2] يزيد الجداوي، "***أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشاب*** " (منتدى سلام اليمن: 12-1-2022)، ص.9

[3] ريام محمد مخشف، "ارتفاع قياسي لنسبة البطالة في اليمن...35 بالمائة في2008"
https://www.aleqt.com/2009/05/06/article_225265.html

[4] "***مواجهة حقائق صعبة في اليمن***"، البنك الدولي28-9-2012، تاريخ الاطلاع 1-4-2024،
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2012/09/26/yemen-talking-points

حيث يتسم الريع الاقتصادي في اليمن بأنه نظام فئوي حيث يتم توزيع الثروة الوطنية والموارد المالية والمناقصات التجارية لنخب سياسية وتجارية محدودة لها ارتباطات قبلية أو مناطقية وفقا لولائها وقربها من النظام أو السلطة[2].

وجراء الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية أصيب الاقتصاد اليمني بشلل، ما انعكس سلبا على الواقع الاجتماعي وعانى الشعب اليمني من الفقر وغلبة العادات القبلية، وعدم تحقيق الرفاه.

الشكل04 : جدول يوضح نسبة الفقر في اليمن وبعض دول الحراك العربي.

الدولة	سنة المسح	نسبة انتشار الفقر	عدد الفقراء/المليون
مصر	2009	٪21	16.6مليون
اليمن	2006	٪34.8	7.8مليون
سوريا	2007	٪12.3	2.3مليون
تونس	2005	٪3.8	0.4مليون

•**ظاهرة الفساد:** تعد ظاهرة الفساد مشكلة عالمية لا يخلو منها أي نظام إلا أن الاختلاف يكمن في درجة ومستوى الفساد، حيث تتعدد أشكاله من: فساد سياسي، فساد اقتصادي وفساد اجتماعي ويصنف من حيث حجمه إلى فساد كبير وفساد صغير.

احتلت اليمن سنة 2003مراتب متأخرة على المستوى العالمي والعربي بما يؤشر الى تغلغل الفساد وضخامته إذ قدرت نسبته2.6 سنة2003لتحتل المرتبة 88عالميا من بين 133دولة والمرتبة 14عربيا من بين 16دولة[3]، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

---

[1] صباح كزيز، مرجع سابق، ص. 101

[2] طه أحمد الفسيل، "فشل سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، في يحي بن يحي المتوكل محرر، ***الانتقال السياسي في اليمن***(صنعاء: دار كنعان للطباعة والنشر، 2016) ص.66

[3] سالم عبد الله محمد باسويد،" أثر الفساد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن "، ***مجلة الأندلس***، م.7، ع.33(سبتمبر2020)، ص128-129

الشكل05: جدول يوضح ترتيب بعض الدول العربية في مؤشرات الفساد.

الأعوام	الدرجة	على المستوى العربي		على المستوى الدولي	
		المرتبة	عدد الدول	المرتبة	عدد الدول
2003	2.6	14	16	88	133
2008	2.3	14	16	141	180
2011	2.1	14	16	164	182
2016	1.4	16	21	175	178
2018	1.4	19	21	176	180

ولا شك أن الفساد في اليمن قد ترك آثارا خطيرة على الخارطة السياسية للنظام وعلى التنمية السياسية من خلال: هيمنة النخبة التقليدية على المجال السياسي، اتباع سياسة تقاسم السلطة بدلا من تداولها وضعف المشاركة السياسية وغيرها من الآثار السلبية[1].

الفرع الثاني: أسباب الأزمة اليمنية (عوامل تحول الحراك السياسي في اليمن إلى أزمة)

بدأت سلسلة الاضطرابات في اليمن مع الحراك الشعبي سنة 2011والتي بمقتضاها جاءت المبادرة الخليجية التي شكلت أبرز فرص الحل التي حاولت احتواء الأزمة اقليميا وعربيا وعدم الرغبة في تداولها وكان من أهم مبادئها:

-دعوة الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة اليمنية ومن ضمنهم القيادات الشبابية التي أفرزتها الاحتجاجات التي تطالب بإقالة الرئيس علي عبد الله صالح إلى الاجتماع في السعودية تحت رعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربي تماشيا مع مجموعة من المبادئ أبرزها الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، وان يلبي الاتفاق رغبة الشعب اليمني في التغيير والاصلاح[2].

وكان أهم بنودها نقل صلاحيات الرئيس علي عبد الله صالح لنائبه كمرحلة انتقالية إلى حين إعلان انتخابات جديدة، إضافة إلى تشكيل حكومة وفاق وطني وبنسبة 50٪لكل طرف بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة[3].

---

[1] أكرم صالح علي العجي، "*الفساد بين الانتشاروسبل المواجهة: حالة الجهاز الحكومي اليمني*"(*برلين*: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية،2020) ص ص267-274

[2] علاء عبد الرزاق،" قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن: الأبعاد والدلالات"، تاريخ الاطلاع(1-4-2024)

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view

[3] صباح كزيز، مرجع سابق، ص.106.

وفي فيفري 2012تولى الرئيس عبد ربه منصور هادي رئاسة الجمهورية اليمنية في انتخابات كان فيها المرشح الوحيد، وفي مارس 2013وبموجب اتفاقية الانتقال السياسي عقد مؤتمر الحوار الوطني واستمر عدة أشهر، وذلك بمشاركة حزب المؤتمر الحاكم وحلفائه من الحراك الجنوبي وحزب الإصلاح والحزب الاشتراكي بنسب أقل، بينما كان نصيب الحوثيين الأقل ب 35مشاركا.

بدأ التمدد الحوثي بالتوازي مع محاولة إيجاد حل سياسي، حيث سيطر الحوثيون على عدة محافظات وحاصروا العاصمة صنعاء، وفي محاولة لتسوية الأزمة تم توقيع اتفاقية السلم والشراكة بعد ما فرض الحوثيون سيطرتهم على الساحة السياسية بالسلاح.

ونتج عن فشل هذا الاتفاق استمرار حصار الحوثيين للعاصمة السيطرة عليها ومحاصرة القصر الرئاسي، ما تبعه استقالة عبد ربه منصور هادي ورئيس وزراء حكومته خالد بحاح.

وكان هذا التطور في الصراع نتيجة لعامل حاسم وهو تحالف الحوثيين مع نظام علي عبد الله صالح، حيث استغل الأخير الاضطرابات الامنية والسياسية.

ونتيجة الضغوط الخارجية تحديدا من السعودية تراجع عبد ربه منصور هادي عن استقالته وانتقل من صنعاء إلى عدن. ومع توسع سيطرة الحوثيين وصلوا إلى عدن وامتد نطاقهم ليصل إلى منطقة باب المندب المطلة على مضيق باب المندب الاستراتيجي، وهو الأمر الذي دعا السعودية إلى تشكيل تحالف مكون من عشرة دول لضرب بعض القواعد الحوثية خشية تهديد حدودها[1].

وفيما يلي نعرض أهم أسباب الأزمة اليمنية ومعرفة العوامل التي أدت الى تعثر مسار الحراك السياسي في اليمن:

•أزمة الشرعية:

إن أزمة الشرعية كما يعرفها "لوسيان باي"أنها انهيار في البنية التأسيسية وفي أداء حكومة معينة والذي ينجم عن خلافات حول ماهية الطبيعة الأمثل والأنسب للسلطة في النظام السياسي. وغالبا ما تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسساتية.

[1] صباح كزيز، نجاة مدوخ، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة اليمنية "، ***مجلة الحقوق والحريات***، ع.2016، ص ص.91-111

وفي هذا الصدد أيضا يرى "هابرماس" أن أزمة الشرعية تنبثق عن عجز الدولة عن إيجاد السبل الكفيلة للتوفيق بين المصالح المتضاربة للمواطنين الذين تحكمهم، والتي بموجبها تفقد مشروعيتها في أعينهم لأنها فشلت في مهمتها الأساسية[1].

تلجأ النخب السياسية في المجتمع اليمني لدوافع عديدة من أجل انتاج علاقات حميمية وذلك بسبب ارتهان السياسة اليمنية كما ذكرنا في المبحث الأول الى الروابط التقليدية كالقبيلة والنسب والمصاهرة. الأمر الذي ساهم بشكل كبير في هيمنة النخبة القبلية على المجالين السياسي والإداري للدولة ما ينعكس سلبا على عدم استكمال مؤسسة الدولة، ما جعل من الدولة اليمنية غير قادرة على الاضطلاع بوظائف الدولة القومية ودولة المواطنة المتساوية.

وما يجب ذكره هو أن ارتهان السياسة اليمنية للنخبة القبلية أفرز نظاما هجينا يجمع بين دستورو مؤسسات دولة حديثة وقيم تقليدية غلبت فيه الثقافة التقليدية واستطاعت تسيير المؤسسات السياسية وتنظيم العلاقات بينهم.

وعلى الرغم من أن السياسة اليمنية تتبنى نهج التعددية التي يكمن جوهرها في التبادل السلمي للسلطة إلا أن التعددية في اليمن تتسم بتقاسم السلطة لا بتداولها وقد ظلت هذه السمة هي المهيمنة منذ البدء بإعلان التعددية السياسية إلى حد اللحظة[2].

اعتمد هيكل السلطة الأولي لنظام علي صالح على روابط المصاهرة والقرابة، وهيمنت قبيلته سنحان على القوات المسلحة. وحصل النظام على قدر أكبر من السلطة القسرية والناعمة عن طريق اتفاق ضمني لاقتسام السلطة مع أهم اتحاد لقبائل اليمن –حاشد– الذي تعتبر سنحان جزءا منه، وقد تزعمه آنذاك الشيخ عبد الله الأحمر وزوج كل من علي صالح وعبد الله الأحمر أقاربهم من أعضاء بارزين في تحالف حاشد القبلي، ووثقت أسرة صالح علاقاتها بأسر دينية وقبائل مهمة أخرى. وتزوج أبناء وبنات عبد الله الأحمر أيضا من تحالف قبائل بكيل التي كانت قبل حكم صالح من المكونات المهمة للجيش، ومن عائلات أعمال من مراكز التجارة في اليمن الشمالي كتعز وإب الجديدة.[3]

•المشاركة السياسية:

وتعنى المشاركة السياسية بتلك الأنشطة السياسية التي يتشارك بمقتضاها افراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير

---

[1] أمين بلعيفة، عبد النور زوامية، "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية"، ***المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية***، ع.1(2019)، ص ص254-293

[2] أكرم صالح علي العجمي، مرجع سابق، ص ص.268-270

[3] جيني هيل وآخرون، "***الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع***" تقرير تشاتام هاوس (سبتمبر 2013)، ص.11

مباشر، وفي أوسع معانيها هي حق المواطن أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم[1].

وتمر المشاركة السياسية بأربعة مراحل:

-مرحلة الاهتمام السياسي: أي متابعة القضايا العامة والأحداث السياسية.

-مرحلة المعرفة السياسية: بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي.

-مرحلة المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والإلتماسات والاشتراك في عضوية الأحزاب.

-مرحلة التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية والمشاركة في التصويت[2].

وبهذا يتضح أن أولى مراحل المشاركة السياسية تتشكل بالوعي السياسي باعتبارها مفهومان مكملان لبعضهما البعض، فوجود المشاركة السياسية مرهون بوجود الوعي السياسي الذي يعرف بأنه مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته: يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها.

إلا أن أزمة المشاركة في اليمن تحلت في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية لبلادهم. ولان المشاركة السياسية تعتبرأهم مظهر للديموقراطية كما انها تعد إحدى جوانب التنمية السياسية، وترجع أزمة المشاركة في اليمن إلى أن التحول الديمقراطي تم دون تكريس ثقافة ديموقراطية، فقد نظر إليها باعتبارها تشريعات تسمح بالتعددية الحزبية والعمليات الانتخابية ولم ينظر إليها باعتبارها نظاما للحكم يقوم على مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام[3].

وفي دراسة ميدانية قدمها الباحث محمد عبد الله الحورش الموسومة بـ" الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني مارس 2012"توصل من خلالها إلى:

---

[1] نبيلة بن خال، "***المشاركة السياسية والبناء التنموي في المجال السياسي العربي***"، رسالة ماستر (جامعة محمد بوضياف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص.9

[2] وديع العز عزي، "***دور الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني***" (جامعة صنعاء، كلية الإعلام، 2006-2007)، ص.7

[3] أكرم صالح علي العجي، مرجع سابق، ص.189

-أن درجة المشاركة السياسية للمواطن اليمني كانت بالمستوى المنخفض من خلال مجال الانتخابات فيما يخص التصويت والترشيح.

- درجة النشاط الحزبي والتنظيمي للمواطن اليمني كانت في المتوسط وهو ما يشير بشكل واضح إلى ضعف وهشاشة الأداء الحزبي والفجوة بين الأحزاب وقواعدها بسبب غياب ثقافة العمل الحزبي المنظم.

-بينما درجة الاهتمام السياسي لدى المواطن اليمني كانت مرتفعة وهذا نتيجة طبيعية في ظل الحراك السياسي[1].

•أزمة الهوية:

يعد مفهوم الهوية إشكالية كبيرة مثله مثل معظم مفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية يحتمل أكثر من معنى وتفسير، مذهبية، مناطقية، عشائرية وقبلية تستند إلى مرجعية الأرض، والحرب الدائرة في اليمن اليوم ومسرح عملياتها ماهي إلا دليل على تلك الأزمة البنيوية في المجتمع[2].

فهوية الكيان السياسي اليمني لعبت ظروف عديدة على تشكيلها لان هوية شعب ما تتشكل عبر مئات السنين من خلال تفاعله مع الطبيعة وبيئته الجغرافية ومع الشعوب الأخرى[3].

إن اليمن يعيش حالة أزمة هوية وطنية واضحة المعالم يجمع الكل حولها، فالشعب اليمني يعبر عن نفسه في الفضاء العام بهويات مختلفة (مذهبية، عشائرية، قبلية...) الأمر الذي جعل اليمن يعيش حالة من تكرار الأزمات والصراعات التي تتعلق بإشكال الهوية والانتماء.

ويمكن القول بان الهوية في اليمن قد تعرضت إلى جملة من أعمال التشويه والتشتت وهذا ما تجلى في المحاولة الفاشلة بدمج هويتين سياسيتين شمالية وجنوبية عام 1990، مرورا بالطوائف الشيعية الزيدية والشافعية، انتهاء بالقبيلة والعشيرة. فالوحدة اليمنية لم تكن مبنية على أسس متينة بسبب تلك الانقسامات المتعددة في الهوية والثقافة بين الشطرين الشمالي والجنوبي والتي كانت واضحة المعالم قبل الوحدة وقد تم التغافل عنها.

---

[1] محمد عبد الله محمد الحورش، "***الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني***"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم،2012)، ص163-164

[2] عادل شيله وآخرون،"***قراءات في الأزمة اليمنية***" (المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، 2020)، ص.22

[3] عبد الحفيظ العمري،"***هويتنا اليمنية***"، (إصدارات مدونة عيون المعرفة)، ص.8

وقد كشفت الصراعات السياسية أنها واقعة تحت دوافع أزمة الهوية في الأساس وليست أزمة تغيير في النظام السياسي، وأن تكرار الصراعات المسلحة بين الأطراف المتعددة كانت تدور حول الهويات وتتخذ من السياسة والأيديولوجيا غطاء لها، وقد نتج عنه تهميش وممارسة سلوك الاستعلاء من بعض القوى السياسية التي وظفت الأيديولوجيا ورفعت شعارات الدولة والوحدة لمصالحها الفئوية والتي هي بالأساس شعارات خالية من مضامينها[1].

•أزمة العدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية:

هناك ارتباط جلي بين العدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية وبين بنية الدول الغربية وتطوراتها المختلفة منذ بداية دولة التحرر الوطني ما بعد الاستقلال في الخمسينات والستينات، فقد لعبت السياسات المتبناة من نظم ما بعد الاستقلال دورا في عمليات التوزيع وإعادة التوزيع حينذاك وكانت تتسم هذه السياسات بقدر من التوجه نحو العدالة الاجتماعية لكن كان ذلك على المستوى القصير فقط، اذا فشلت في تحقيق نتائج على المستوى الطويل ،ذلك لأن تلك النظم كرست لفكرة التماهي بين النظام والدولة ما نتج عنه بعد تغيير زعامات تلك النظم سيطرة مجموعات بمصالح النظام الاقتصادي العالمي السائد وهو ما ألقى بضلاله وخلق المزيد من الأزمات من حيث توزيع الموارد.

وتتجلى مظاهر أزمة التوزيع في تعميق الفوارق الطبقية وازدياد حدة اللامساواة سواء على مستوى الدخل أو مستوى الظروف المعيشية[2].

ففي الحالة اليمنية كان للحرب دور في تعقيد الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، وهي ما أفرزت حالة من الغضب الشعبي التي عجز النظام السيطرة عليها، فأزمة التوزيع هي نتيجة لغياب العدالة في توزيع الثروة في مختلف طبقات المجتمع نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات أخرى[3].

وتحقيق العدالة يعني أن الثروة والفرص يجب أن تكون متاحة للجميع على قدم المساواة، مع مراعاة عنصر الكفاءة والمتطلبات، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية. يجب أن يتم تجاوز أي أشكال من أشكال التفرقة أو

---

[1] فضل عبد الله الربيعي، " إشكالية الهوية وتأثيرها في الصراعات (دراسة سوسيولوجية في المجتمع اليمني)"، ***مجلة دراسات اجتماعية***، ع.36(جوان2016)، ص ص12-15

[2] شيماء شرقاوي، "أزمة التوزيع وإعادة التوزيع بعد سبع سنوات من حراك طالب بالعدالة"في محمد العجانن مؤلف مشارك، ***أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية***(مصر: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2019)، ص ص91-104

[3] صباح كزيز، مرجع سابق، ص.120

التمييز وتأمين فرص الشغل والمساواة في الدخل والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية[1].

لذا فإن مشكلة التوزيع مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعدالة الاجتماعية والتفاوت الطبقي في اليمن وبذلك تجد الدولة نفسها تنجح في تحقيق الفقر الاجتماعي بدلا من السعي إلى تحقيق العدل الاجتماعي[2].

•أزمة التغلغل والنفوذ الجغرافي (اتساع نطاق سيطرة الحوثي وتحالفهم مع علي عبد الله صالح):

تعرف أزمة التغلغل بأنها عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة.

أما التغلغل فهو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم بمعنى إعمال القوانين والسياسات داخل الإقليم والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة مثل حماية الأمن القومي وتغليب المصالح الوطنية.

ولأزمة التغلغل أسباب أبرزها:

-أسباب جغرافية: حيث يصعب على الدولة التغلغل في الأقاليم الشاسعة ذات التضاريس الوعرة.

-أسباب عرقية: فتعدد الأعراف والطوائف يكرس أزمة التغلغل لدى بعض الدول[3].

ويتضح لنا جليا عجز النظام اليمني على التغلغل في ظل سيطرة جماعة الحوثي على عدة محافظات ومن بينها العاصمة صنعاء، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في تأزم الأوضاع هي تحالف الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح مع الحركة الحوثية أواخر عام 2013، والذي جاء بعد مرور سنوات قليلة على الجولة السادسة من الحرب التي شنها الجيش اليمني ضد الحوثيين. وبعدها في 7نوفمبر2014 أصدرت لجنة العقوبات الأممية بيانا بشأن التنسيق بين علي عبد الله صالح والحوثيين، حيث فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على الرئيس السابق علي عبد الله صالح واثنين من كبار القادة العسكريين للحوثي "عبد الخالق الحوثي"

---

[1] محمد عبد الجبار الشبوط، "إعادة توزيع الثروة لتحقيق العدالة والكفاية"، تاريخ الاطلاع(2-4-2024)
https://annabaa.org/arabic/author/737?page=2

[2] عبد الرحمان البيضاني،" **مأزق اليمن في صراع الخليج**"(القاهرة: دار المعارف، 1991)، ص.149

[3] مينا سمير جابي،" أزمة التغلغل والتكامل"، في محمد العجاتي مؤلف مشارك، ***أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية"*** (مصر: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2019)، ص40-43

وعبد الله يحيى الحكيم "لاتهامهم بتهديد السلام والاستقرار في اليمن وتهدف العقوبات إلى وضعهم في قائمة المنع من السفر إضافة إلى تجميد اصولهم[1].

المبحث الثالث: الفواعل الرئيسية للأزمة اليمنية.

تعددت الأطراف المحلية الفاعلة في الأزمة اليمنية، وسوف يتناول هذا المبحث الأطراف الأربع الأساسية والأكثر حضورا وتأثيرا فيها، والمتمثلة في الحكومة الشرعية، جماعة أنصار الله (الحوثيون)، حزب التجمع الوطني للإصلاح والحراك الجنوبي،بحيث يتم التعرف على طبيعة هذه الأطراف وحجمها وكيف ساهمت في تعقيد الأزمة.

1/الحكومة الشرعية:

الحكومة الشرعية أو المؤتمر الشعبي العام الذي تأسس في صنعاء 1982وهو امتداد لفكرة المؤتمر الشعبي الذي تأسس عام 1965، أسسه الرئيس السابق علي عبد الله صالح ليكون قاعدة سياسية تجمع مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية[2].

واستمر هذا الوضع حتى تم إعلان الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب 1990ودخل المؤتمر الحاكم شمال اليمن في تحالف ثنائي مع الحزب الاشتراكي الذي كان يحكم جنوب اليمن، تقاسما خلالها المناصب والمؤسسات الحكومية في الفترة التي أعقبت إعلان الوحدة. وبعد انتخابات 1993كما ذكرنا سابقا فاز المؤتمر بأكثر من 120مقعد ودخل بعدها في الائتلاف الثلاثي.

أما بداية الحكم منفردا بدون حلفاء، كانت في انتخابات 1997، وبعدها الانتخابات الرئاسية الأولى عام 1999ثم الانتخابات المحلية عام 2001والنيابية عام 2003والرئاسية الثانية عام 2006.

وبعد انتقال السلطة من علي عبد الله صالح إلى عبد ربه منصور هادي بعد احتجاجات 2011بدأت مؤشرات الانقسام داخل المؤتمر، حيث انقسم إلى فرع يحكم يمثله الرئيس هادي وفرع يعارض يمثله علي عبد الله صالح، فيما بدأ بعضهم يوالون الرئيس هادي، انخرط آخرون في دعم الحركة الحوثية التي تحالف معها

[1] " مجلس الأمن يقر عقوبات على الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح"، تاريخ الاطلاع(3-4-2024)
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/11/141107_yemen_un_sanctions

[2] "حزب المؤتمر الشعبي العام اليمني"، تاريخ الاطلاع(6-4-2024)
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/7

علي عبد الله صالح، وفي مقابل تحالفهم باتت قيادات رفيعة في المؤتمر مع عدد كبير من قواعده يقفون في صف الشرعية برئاسة هادي.

وبعد أن أحكم الحوثيون السيطرة على مقاليد السلطة بما فيها الجيش والشرطة والموارد الاقتصادية، تصاعدت الخلافات داخل تحالف الحوثيين وصالح بسبب تعامل الحوثيين مع المؤتمرين كتابعين وليس كحلفاء في إدارة الدولة. وإلى جانب الجناحين البارزين في المؤتمر ظهرت فصائل جديدة منها المؤتمر الشعبي الجنوبي والمكتب السياسي للمقاومة الوطنية[1].

2/حركة أنصار الله (الحوثية):

أنصار الله هي حركة ذات تنظيم سياسي وعقائدي، الحوثيون أو الحوثية أو الشباب المؤمن كما يسمون أنفسهم، والحركة في أصلها هي فرقة من فرق الزيدية وتسمى الجارودية، وهي الأقرب إلى فرق الإثني عشرية[2].

•قادتها:

-زعيمهم: هو بدر الدين بن أمير الدين بن الحسين بن محمد ولد في 1926/11/23 بمدينة ضحيان ونشأ في صعدة، واشتهر بالحوثي نسبة لآبائه السابقين الذين ينتسبون إلى بلدة «حوث». من مؤلفاته؛ التيسير في التفسير، تحرير الأفكار عن تقليد الأشرار، الغاضب الغاصب بهامات النواصب، أحاديث ممتازة في فضائل أهل البيت[3]

-قائدهم الأول: حسين بدر الدين الحوثي ولد عام 1956في محافظة صعدة، الابن الأكبر لبدر الدين الحوثي، حصل على البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة صنعاء، ثم الماجستير والدكتوراه من السودان، كان عضوا في مجلس النواب عن دائرة مران بصعدة في الفترة ما بين 1993و1997ممثلا عن حزب الحق.

تفرغ بعدها لنشر أفكاره ومعتقداته من خلال الدروس والمحاضرات وقيادة تنظيم 'الشباب المؤمن' قبل أن يؤسس جماعة أنصار الله[4].

---

[1] فؤاد مسعد، "تحولات المؤتمر الشعبي العام في 40 سنة "(وحدة الاستراتيجيات، مركز أبعاد للدارسات والبحوث، 2022)، ص.3-19

[2] راجح سلطان شارع البقمي، "***بدر الدين الحوثي وآراؤه العقدية***" ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة أم القرى، السعودية: قسم العقيدة) ص.6-7

[3] "جماعة الحوثين-حركة يمنية جمعت بين الزيدية والنهج الإيراني والحكم العائلي-"، تاريخ الاطلاع(4-4-2024)

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/7/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%88%D9%86

[4] عبد الملك الحوثي، تاريخ الاطلاع(4-4-2024)

-قائدهم الثاني: عبد الملك الحوثي وهو الابن الأصغر لبدر الدين الحوثي ولد سنة 1979بمحافظة صعدة، تلقى تعليما دينيا على يد والده ولا تعرف له دراسات خارج ذلك، قذفت به الأحداث إلى الواجهة بعد مقتل شقيقة حسين الحوثي سنة 2004، وبرز اسمه أكثر بعد نجاح الثورة اليمنية في إرغام علي عبد الله صالح على التخلي عن الحكم[1].

•نشأة الحركة الحوثية:

برزت الحوثية إلى سطح الأحداث في اليمن عام 2004حيث اندلعت اشتباكات عسكرية محدودة بينها وبين القوات الحكومية وفي ذلك العام تطورت إلى حملة عسكرية كبيرة استمرت لعدة أشهر، وانتهت سيطرة القوات الحكومية على معاقل الحركة في صعدة ومقتل زعيمها حسين بدر الدين الحوثي.

وترجع الإرهاصات الأولى للحركة إلى إنشاء تنظيم "الشباب المؤمن" عام 1991من بدر الدين الحوثي بهدف جمع علماء المذهب الزيدي في صعدة وغيرها من مناطق اليمن تحت لوائه، حيث كان يدعم حزب الحق باعتباره يمثل المذهب الزيدي.

وتبلورت الحركة لتأخذ شكلها الخاص أثناء الحرب، وظهرت الجماعة مقرونة بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسها رغم محاولتها منذ دخولها مؤتمر الحوار الوطني للتحول من جماعة متمردة الى كيان شرعي معترف به تحت مسمى "أنصار الله"، وهذه التسمية أيضا محاولة للخروج من قالب جماعة تابعة لفرد إلى جماعة تمتلك فكرة متكاملة ولفرض واقع جديد مختلف عما كان قبل ثورة فبراير 2011[2].واتخذت منذ 2002شعارات لها وكان أبرز شعار لها هو الموضح في الوثيقة:

الشكل06:صورة توضح شعار الحركة الحوثية

---

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/3/1/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A

[1] " الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم"(مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات)، ص.2.

[2] عبد الناصر المودع، " الايديولوجية الحوثية ونشأتها تمنعها من العمل السياسي التعددي المعضلة الحوثية صعوبة الحكم والتعايش والاحتواء، (مركز الخليج للأبحاث، 2017)

وقد تصاعدت الحركة بشكل سريع و توجت بتحكمها في السلطة سبتمبر 2014.فخلال عشر سنوات (2004-2014) تحولت الحركة من جماعة صغيرة في بعض المناطق الريفية من محافظة صعدة إلى قوة سياسية في اليمن.

وكانت بداية المرحلة الأولى بما يسمى الحرب الأولى التي اندلعت عام 2004وانتهت بشبه انتصار للقوات الحكومية بعد مقتل زعيم الحوثية حسين بدر الدين الحوثي.

والمرحلة الثانية بدأت مع الاحتجاجات المطالبة بخروج علي عبد الله صالح من الحكم عام 2011وخروجه رسميا من الحكم في 21فبراير 2012ما أدى إلى تراجع القوة العسكرية والسياسية التي كانت تقف أمام تمدد الحركة وانتشارها.

وخلال الفترة الممتدة من 2011وحتى نهاية 2013، رسخت الحركة وجودها السياسي والفكري والتنظيمي في معظم مناطق اليمن، وقامت بنسج علاقات تفاهم وتحالف مع معظم الأطراف السياسية وتحديدا تلك التي لديها خلافات سياسية وأيديولوجية مع حزب الإصلاح وحلفائه.

ومنذ نهاية عام 2013، بدأت الحركة بخطواتها التوسعية وكانت البداية من منطقة "دماج" في محافظة صعدة والتي كانت تضم مركزا سلفيا متشددا تم إنشاؤه في بداية الثمانينات من القرن العشرين والذي كان يمثل خطرا على المذهب الزيدي في صعدة. فقام الحوثيون بمحاصرة المنطقة ما أدى إلى اشتباكات عسكرية بين الطرفين، ونتج عنه في نهاية المطاف تفكك الجبهة وضعف تأثيرها.

ثم تحرك الحوثيون باتجاه عمران وحاصروها بالتعاون مع قبائل المنطقة، واستمر الحصار عدة أشهر تخللته اشتباكات. وبعد ان رسخ الحوثيون وجودهم في مدينة عمران، بدأوا بمحاصرة صنعاء وقبل سقوط العاصمة بأيام حدثت اشتباكات بين الحوثيين والقوات المحسوبة على الإصلاح وانتهت في 21سبتمبر بنصر واضح للحوثيين، حيث دخل الحوثيون صنعاء دخول السائحين حيث لم يجدوا أي قوة تمنعهم من السيطرة على المناطق التي رغبوا في السيطرة عليها.

ويمكن إرجاع قوة الحركة إلى جملة من العوامل نذكر منها:

-ضعف خصومها وتشتتهم بين أطراف كثيرة ذات أجندات مختلفة.

-استمرار حالة فراغ السلطة الرسمية.

-استمرار تحالفها التكتيكي مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

-استمرار الدعم الإيراني.

-القيادة المركزية الصارمة للحركة.

-استمرار سيطرتها على مؤسسات الدولة، ما جعلها تسخر موارد الدولة وأجهزتها لصالح الحركة[1].

•مصادر تمويلهم

بالنسبة للجانب التمويلي لجماعة الحوثي فلا شك أن هناك بعض الضبابية فيما يتعلق بمعلومات مصادر التمويل للجماعة كما هي حالة كل جماعة مسلحة يسودها الغموض والتستر فيما يخص مصادر تمويلها، إلا أنه بعد ثورة فبراير أصبح الأمر واضحا فيما يخص الدعم والتمويل الإيراني بشقيه الرسمي وغير الرسمي، إضافة الى الدعم الإيراني هناك مصادر دخل وتمويل خاصة بالحركة كالخمس مثلا.

أما عن المصادر الأخرى شبه الرسمية فهي مصادر التمويل الشيعية وهي على مستويين: الأول يأتي على شكل دعم لوجستي كالتدريب أو التأهيل للكوادر السياسية أو الإعلامية أو العسكرية عن طريق حزب الله اللبناني. الثاني يتم عن طريق الحوزات الدينية والمراجع الشيعية في كل من دول الخليج بدرجة رئيسية[2].

-تمويلهم بالسلاح

مع بدء عاصفة الحزم، وبعد إعلان التحالف عن تدمير80٪من القدرات العسكرية للحوثيين، ظلت الصواريخ الباليستية تتهاطل على العاصمة السعودية الرياض.

تسيطر ترسانة الجيش الحوثي منذ استيلائهم على الحكومة الشرعية عام 2014على مقدرات الدولة اليمنية بما فيها التحكم في جزء كبير من قوات الجيش والأسلحة والذخيرة والمنظومة الصاروخية الباليستية، وقبل ذلك استولوا أثناء حروب صعدة على أسلحة ثقيلة، وفي فبراير 2017أعلن الحوثيون عن امتلاكهم طائرات مسيرة صنعت محليا، قالوا إنها قادرة على تنفيذ مهامهم القتالية والاستطلاعية. وفي 10يناير 2018أعلنوا عن إدخالهم منظومة صواريخ أرض جو جديدة مطورة محليا قادرة على التصدي لطائرات التحالف العربي.

وصرحت الحركة أنها تقوم بتطوير أسلحة صاروخية وصناعة أخرى نوعية، لكن خصومها في التحالف العربي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية يقولون إنها تتلقى الدعم من إيران التي تزودها بالأسلحة والتقنيات الصاروخية.

---

[1] "الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم"، مرجع سابق، ص.5

[2] هدى مالكي، "الحوثيون النشأة، العقيدة والأهداف (موسوعة الرشيد: جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين)، ص.3

وتؤكد مصادر أخرى أن الحوثيين حصلوا أيضا على الأسلحة من عمليات التهريب وهو ما أشار إليه الخبير اليمني بالنزاعات المسلحة علي الذهب في تصريح للجزيرة يوم 2017/8/17 حيث قال إنهم حصلوا على أسلحة جديدة كالمضادة للدروع وأسلحة المشاة المختلفة،وأوضح أن هناك عمليات تهريب واسعة للأسلحة تضطلع بها شبكات دولية وإقليمية يصعب تتبعها والكشف عنها بوصفها إحدى عمليات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[1].

3/حزب التجمع الوطني للإصلاح:

تم الإعلان عن تأسيس التجمع اليمني كإطار علني بعد الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في ماي 1990والذي كانت حركة الإخوان المسلمين المعبر الفكري عن تصوراتهم، إضافة إلى الجناح القبلي المتمثل في قبيلة حاشد[2].

وقد أعلن قيام التجمع اليمني للإصلاح رسميا في 13من سبتمبر 1990.ولا يعبر اتخاذ اسم التجمع للتنظيم عن موقف مضاد لكلمة حزب فهو في النهاية مثله مثل المؤتمر الشعبي العام الذي لا يطلق على نفسه اسم الحزب. ويمثل التجمع منذ الوحدة تيارا سياسيا مؤثرا وله ثقله الحيوي على الساحة السياسية[3].

وتتكون القيادة العليا للإصلاح من:

-الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيسا للهيئة العليا.

-الأستاذ عبد الوهاب الآنسي أمينا عاما للإصلاح.

-الأستاذ محمد عبد الله البدومي أمينا عاما مساعدا.

وللحزب مجموعة من الأهداف تتمثل في المجال السياسي في:

-العمل على أن يكون الحكم إسلاميا يرعى مقاصد الدين.

-العمل على تحقيق أهداف الثورة اليمنية والحفاظ على النظام الجمهوري.

-تعميق الوحدة اليمنية وضمان استمراريتها.

---

[1] "كيف حصل الحوثيون على ترسانتهم العسكرية"، تاريخ الاطلاع(7-4-2024)
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2018/3/26/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%85

[2] محمد ناجي أحمد، "***الأحزاب والقوى السياسية في اليمن: الخطاب، الأحداث والشخصيات***" (صنعاء: دار الكتب، 2021)، ص.694

[3] الهام محمد صانع، "الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن"-دراسة تحليلية- (صنعاء: مركز النظم والمعلومات،1994) ص. 210

وفي المجال الاقتصادي:

-بناء اقتصاد وطني متين يقوم على مبادئ الإسلام.

-دعم مؤسسات ومشاريع القطاع العام في مجال الخدمات العامة.

-دعم وتطوير الزراعة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وغيرها من الأهداف التي يسعى من أجلها الحزب.

ويتكون التجمع الوطني للإصلاح من البنى والأطر التنظيمية التالية:

•المؤتمر الوطني: وهو السلطة العليا في التجمع، ويصل عدد أعضائه إلى أكثر من 3000عضو يمثلون مختلف الوحدات الإدارية بمحافظات الجمهورية اليمنية.

•مجلس الشورى: وهو الجهة المسؤولة عن بلورة أهداف الإصلاح وقرارات وتوصيات المؤتمر العام ومراقبة الأجهزة المخصصة في تنفيذها.

•الهيئة العليا: وتعتبر القيادة السياسية العليا للإصلاح وتتكون من رئيس ونائب للهيئة العليا ورئيس مجلس ثورة وأمين عام وأمين مساعد.

•الأمانة العامة: وهي الجهاز التنفيذي المباشر في الإصلاح وتتكون من الأمين العام والأمين العام المساعد.

•أجهز القضاء التنظيمي: وهي الهيئة المسؤولة عن متابعة الأمور القضائية والقانونية والفصل في الخصومات.

•هيئات وأجهزة الوحدات التنظيمية المحلية: وكان الإصلاح سباقا لإعطاء التنظيم المحلي صلاحيات واسعة واعتبار هذه التنظيمات نظائر للتنظيم المركزي[1].

وكانت أول معارضة يخوضها التجمع الوطني للإصلاح في تجربة أولى انتخابات، ولعل أهم القضايا التي وقفت عليها المعارضة هي قضية الاستفتاء على الدستور قبل تعديله لينسجم مع الثوابت الشرعية والوطنية. ومع انتهاء الفترة الانتقالية وبدء فعاليات المراحل الأولى من الانتخابات تحرك الإصلاح بكل أجهزته استعدادا للدخول في أول تجربة انتخابية يشهدها اليمن الموحد، وبعد نتائج الانتخابات حصل الحزب على المركز الثاني بالحصول على 66مقعدا انتخابيا، وهو الأمر الذي استدعى مشاركته في الائتلاف نظرا لعدم حصول أي حزب على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، ودخل في ائتلاف ثلاثي

[1] محمد عبد الرحمان المقرمي، "***التجمع اليمني للإصلاح، الرؤية والمسار دراسة في النشأة والتطور***"(صنعاء: دار الكتب،1998) ص ص21-75

مع مؤتمر الشعب والحزب الاشتراكي، وحصل الاصلاح على مقعد واحد في مجلس الرئاسة وهو أعلى هيئة قيادية في البلاد آنذاك وقد شغل المنصب "عبد المجيد عزيز الزنداني"[1].

وفي عام 2003كان حزب الإصلاح من بين الأحزاب المعارضة المؤسسة لتكتل الأحزاب الذي عرف باسم اللقاء المشترك، وفي انتخابات عام 2006الرئاسية رشحت أحزاب اللقاء المشترك منافسا لعلي عبد الله صالح وهو فيصل بن شملان، حصد 22٪من إجمالي الأصوات مقابل حصد صالح 77٪.

ومع اندلاع ثورة الشباب اليمنية عام 2011دعت أحزاب اللقاء المشترك كافة المكونات الحزبية والمجتمعية للنزول إلى الشارع والمطالبة برحيل علي عبد الله صالح، وبعد توقيع المبادرة الخليجية اتجه الحزب إلى التهدئة وتخفيض الحضور في ساحات الاحتجاج والتظاهر مع مشاركتها في حكومة الوفاق الوطنية برئاسة محمد باسندورة.

وبعد الانقلاب الحوثي، شارك حزب التجمع الوطني للإصلاح في تأسيس تكتل جديد باسم "التكتل الوطني للإنقاذ" في مارس 2015لتنظوي تحته القوى الرافضة للانقلاب، والداعمة لعبد ربه منصور هادي ومساعيه لاستعادة الشرعية. وبعد انطلاق حملة "عاصفة الحزم"السعودية، أعلن الحزب عن تأييده لها، وشارك ضمن صفوف الجيش الوطني والقوات الشعبية المساندة له،ولاحقا بسبب خلافات متصاعدة مع الدول القائدة للتحالف العربي الداعم للشرعية، انتقل حزب الإصلاح ليصبح منافسا للقوات والأطراف الموالية لها وتحديدا المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات التابعة له، وتطور الوضع إلى مواجهات مسلحة عام 2022شمالي عاصمة محافظة شبوة شرقي اليمن[2].

4/الحراك الجنوبي:

تعود بداية التحرك الجنوبي ضد حالة التهميش والإقصاء منذ عام 1998، حيث شهدت حضرموت أول مظاهرة احتجاجية تم قمعها بالقوة المسلحة، ولم ينشأ هذا الحراك من العدم إنما كان لظهوره دواعي تعود إلى الأخطاء التي رافقت قيام الوحدة اليمنية عام 1990.

حيث أدت السياسة التمييزية في حق الجنوبيين من خلال قضايا تتعلق بوحدة الأراضي وتقاسم السلطة بين الشمال والجنوب وتوزيع الموارد، وكذلك من خلال

[1] المرجع نفسه، ص.78.

[2] سلطان علي حسن غريب، مرجع سابق، ص ص.33-35

الإجراءات التعسفية التي مورست ضدهم مثل تسريح آلاف العسكريين وإبعاد 90٪من الموظفين المدنيين الذين انتقلوا للعمل في العاصمة صنعاء من خلال إبعادهم عن مناصبهم القيادية او طردهم، إلى ظهور حركة احتجاجية شعبية عام 2007، حيث بدا الحراك مع جمعية المتقاعدين العسكريين المبعدين عن وظائفهم بعريضة إلى رئاسة الجمهورية ضمت المطالب التالية:

-تعويضهم ماديا عن السنوات التي أجبروا فيها على ترك العمل وترقيتهم.

-إرجاع الأراضي التي اشتروها وجرى نهبها بعد الحرب.

إلا أن هذه المطالب لم يتم الإصغاء إليها ولم يتم تلبيتها[1]. ما أدى الى توسيع الحراك من قبل المحامين الأكاديميين، الطلاب والصحفيين والكثير من أهالي الجنوب، وسرعان ما استخدم الحزب الاشتراكي اليمني بفروعه شبكاته لتحريك ودعم الحراك، ومع مطلع عام 2009رفع الحراك سقف مطالبه بالدعوة إلى الانفصال والعودة إلى ما قبل 1990.

وما ميز هذه المظاهرات هو منذ بدايتها عام 2007كانت سلمية ولم تستخدم المقاومة المسلحة لتحقيق أهدافها، ويذكر أن المصادمات المسلحة وقعت مرتين بين رجال مسلحين وقوات الأمن، الأولى كانت في مايو 2009والثانية في يوليو 2009[2].

وبعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وتدخل التحالف عام 2015، بات التدخل الإقليمي في الجنوب عاملا أساسيا ساهم في تحديد سلوك القوى السياسية فيه التي حاولت إحداث تغيير في العلاقات مع سائر مناطق البلاد وفي الوقت نفسه، بقيت المجموعات الجنوبية منقسمة وتتنازع فيما بينها بشأن تصوراتها لمستقبل منطقتها.

وفي ماي 2017تأسس المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أصبح اللاعب الأبرز في الجنوب ويرأسه "عيدروس الزبيدي" وهو سياسي وناشط في الحراك الجنوبي اليمني، تولى منصب محافظ عدن يوم 7 ديسمبر/كانون الأول 2015، لكن الرئيس عبد ربه منصور هادي أقاله يوم 27 أبريل/نيسان 2017 وعيّنه سفيرا في وزارة الخارجية. يدعو المجلس لإقامة دولة ذات سيادة في الجنوب، ويحظى بدعم إماراتي على شتى المستويات[3].

---

[1] ابتسام محمد العامري، "الحركات الانفصالية في اليمن: الحراك الجنوبي أنموذجا"، ***المجلة السياسية الدولية***، ص.324

[2] " رد الحكومة اليمنية القاسي على احتجاجات الحراك الجنوبي"، هيومن رايتس ووتش،Human Rights Watchص.14-16

[3]"الانتقالي الجنوبي...تمرد على الشرعية بدعم إماراتي"، تاريخ الاطلاع(12-4-2024)

إلا أن الخلافات لا تزال قائمة داخل الكيانات الجنوبية الفاعلة اليوم وهي انعكاسات لخصومات قديمة كانت داخل الحزب الاشتراكي وبين قادة محافظتي الضالع ولحج من جهة ومحافظتي أبين وشبوة من جهة أخرى[1].

وفي 5نوفمبر 2019شهدت العاصمة السعودية الرياض توقيع اتفاق لاقتسام السلطة بين حكومة الرئيس هادي التي تدعمها السعودية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي تدعمه دولة الإمارات، ونص الاتفاق على جملة من البنود والترتيبات أبرزها تشكيل حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب.

•الأطراف الخارجية الإقليمية:

تتمثل في طرفين أساسيين وهما السعودية وإيران، حيث ترى السعودية ودول الخليج العربي أن إيران تريد التأثير على توازنات القوى الإقليمية حتى تظهر بوجه القوة الإقليمية القوية في المنطقة، ليس من خلال قوة السلاح بل من خلال اللعب على الوتر الطائفي لتحريك القوى الشيعية في المنطقة. ولهذا أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بيانا يعتبرون فيه ما يجري في اليمن بمثابة انقلاب على السلطة الشرعية، كما حاولت تلك الدول السيطرة على مجريات الأمور في اليمن، ولكنها لم تتمكن من حسم الأزمة وتسويتها بالنظر لقوة الحوثيين المتنامية بحكم الدعم الإيراني[2].

يعدّ الصراع في اليمن واحدا من أهم الصراعات الدولية في الفترة الراهنة، فالأزمة اليمنية معقدة التركيب وذلك بسبب طبيعة أطرافها المحلية والخارجية (الإقليمية والدولية). فقد تعددت العوامل الداخلية التي ساهمت في تأجيج الصراع اليمني، فمنها ماله امتدادات تاريخية ترتبط بالقبيلة والعشائرية وكذا المذهبية والطائفية في إطار النسيج الاجتماعي، وعوامل أخرى متعلقة بالصراع على السلطة بين القوى السياسية المحلية، لذلك يمكن القول بأن الأزمة اليمنية هي في عمقها أزمة دولة ومؤسسات وقيادة، نتيجة هشاشة النظام الداخلي وشخصنة السلطة وغياب الديمقراطية الحقّة، بالإضافة إلى ضعف التنمية وانتشار الفساد. أما العوامل الخارجية فتتجسد في التناقضات والصراعات الإقليمية خاصة بين السعودية وإيران اللتين تتنافسان على تصدر الدور الإقليمي في المنطقة.

---

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/7/11/

[1] أحمد ناجي،" الطموحات السياسية لجنوب اليمن ومعوقاتها الداخلية"، تاريخ الاطلاع(24-5-2022)

https://carnegie-mec.org/2022/05/24/ar-pub-87142

[2] صباح كزيز، مرجع سابق، ص.100

الفصل الثاني: تطورات الأزمة اليمنية وتداعياتها الإقليمية والدولية.

تمهيد:

تصاعدت الخلافات السياسية والمواجهات العسكرية بين أطراف الصراع في اليمن منذ انطلاق الازمة، أسفرت الحرب عن خسائر بشرية كبيرة، وخلفت التداعيات الاقتصادية انهيار في الاقتصاد وتدمير في البنية التحتية،اما اجتماعيا فاتسعت رقعة الفقر، وتمزق النسيج الاجتماعي، وتجاوزت تداعيات هذا الصراع حدود الدولة اليمنية لتلقي بتأثيراتها على المحيط الاقليمي، ونتيجة لطبيعة النظام الدولي الذي يتسم بالتعقيد بشكل متزايد لا يمكننا الحديث عن تداعيات داخلية واقليمية دون الحديث عن تداعياتها الدولية، وهذا نظرا للطابع الاقليمي والدولي الذي اكتسبته الأزمة منذ بدايتها.

وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم التطورات والتداعيات التي أثرت على الداخل اليمني ثم تداعياتها الإقليمية والدولية.

المبحث الاول: تطورات الأزمة اليمنية في البيئة الداخلية.

تسببت الازمة اليمنية ومنذ انطلاقها على مدى سنوات من تصاعد الخلافات السياسية والمواجهات العسكرية بين أطراف الصراع باليمن في العديد من التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويمكن الإشارة إلى التداعيات الداخلية على النحو التالي:

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التداعيات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية إلا أنها مترابطة ومتداخلة فيما بينها.

المطلب الأول: سياسيا.

عندما انطلقت عاصفة الحزم، في 26 مارس 2015، وضع التحالف العربي لنفسه أهدافًا مُعلنة، منها: القضاء على الانقلاب الحوثي، وإعادة الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًّا إلى السلطة، وأهدافًا غير مُعلنة، مثل: منع النفوذ الإيراني من تطويق المملكة العربية السعودية، ومنع الحوثيين، حلفاء إيران، من الانفراد بالسيطرة في اليمن، وإبعادهم عن الحدود المشتركة بين البلدين، أو إبعادهم عن إيران ومحور ما يسمى بالمقاومة. وحَسِبَ التحالف العربي أنه سيحقق تلك الأهداف في غضون أسابيع أو أشهر قليلة. لكن بدلًا عن ذلك، طالت عاصفة الحزم خمس سنوات دون أن تحقق أيًّا من أهدافها، بل زادت وتيرة التهديدات فأخذت الشرعية في التراجع وبدأت تخسر ما كانت اكتسبته بداية الحرب، فخسرت بداية العام الحالي (2020) مديرية "نهم" القريبة من العاصمة وهي الجبهة المتوقفة منذ 2018 بتوجيهات قيادة التحالف. وفي 17 مارس/آذار 2020، خسرت جزءًا كبيرًا من محافظة الجوف، التي تسيطر عليها الشرعية منذ ما يقرب من أربع سنوات، وهي المحافظة اليمنية الثالثة المتاخمة للحدود السعودية، وبالتي بسقوطها يقترب الحوثيون أكثر من الحدود السعودية. وتدافع الشرعية بضراوة عن مأرب، آخر معاقلها الاستراتيجية في الشمال. وفي حال سقطت مأرب فإنَّ الشرعية ستفقد مركز ثقلها الحقيقي على الأرض، والمقر الرئيسي لقواتها ومؤسساتها المدنية والعسكرية، والمصدر الأهم لمدخولاتها المالية، كون المحافظة غنية بالنفط والغاز.[1]

وقد أدى تراجع الشرعية الواسع والسريع في نهم والجوف ومأرب إلى تعزيز موقع الحركة الحوثية كقوة رئيسة حاكمة في شمال اليمن، والتي مكَّنتها سنوات الحرب من إحكام قبضتها العسكرية والسياسية على معظم شمال ووسط اليمن، واستطاعت بعد القضاء على الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الانفراد بالسيطرة على

[1] أحمد عز الدين، التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات، 2020/04/28، ص2

المؤسسات الحكومية، وتوجيه قطاع لا يستهان به من الرأي العام الداخليوبحجة مواجهة العدوان قامت بحشد عدد من زعماء القبائل ومنتسبي الجيش والأمن للقتال في صفوفها، وتمارس قمعًا للمعارضة سواء كانت قبلية أو سياسية، وكانت أصدرت أحكامًا غيابية بالإعدام والسجن ومصادرة ممتلكات معارضين في الخارج بتهمة التعاون مع العدوان.[1]

وقد أدَّت الحرب إلى تضاعف النفوذ الإيراني وحزب الله في اليمن مقارنة بما كان عليه قبل الحرب، وبفضل الدعم الإيراني تغيرت معادلة الحرب منذ منتصف 2018 لتصبح السعودية هي من يتلقى الضربات الموجعة بدلًا من الحركة الحوثية، واستطاعت صواريخها الباليستية وطائراتها المسيَّرة الوصول إلى عمق الأراضي السعودية.

ويشهد كذلك نفوذ الشرعية في الجنوب تراجعًا، تعود جذوره إلى نهاية العام 2015، وتصاعدًا في المقابل لنفوذ الإمارات التي أنشأت ميليشيات تابعة لها مستقلة عن الحكومة الشرعية ولا تعترف بها، وتُنافسها في السيطرة والنفوذ في الجنوب والساحل الغربي، وقد حدث ذلك خلال سنوات الحرب الخمس الماضية بدعم عسكري إماراتي مباشر، وصل ذروته في 8 أغسطس 2019 بانقلاب المجلس الانتقالي على الشرعية وإخراجها من عدن ولحج والضالع وجزء من أبين، وتدخُّل الطيران الإماراتي وضربه قوات الشرعية التي حاولت دخول عدن وإنهاء الانقلاب. وقد أدى عدم تنفيذ اتفاق الرياض الموقع في نوفمبر2019 إلى إدامة سيطرة المجلس الانتقالي على المناطق التي سيطر عليها. وكانت النتيجة تقسيم السلطة في المناطق المحررة من الحوثيين بين الحكومة الشرعية المتراجعة والكيانات المحلية المنافسة لها والمتنامية على حسابها.

إنَّ ما وصل إليه اليمن في وضعه الراهن يدفعه ليكون أقرب من أي وقت مضى إلى مسار التجزئة والتقسيم، مع تراجع سلطة الشرعية صاحبة مشروع الأقاليم الستة، وتنامي سلطة الحوثيين في الشمال الراغبين في الاحتفاظ به خاصة مع عدم وجود حاضنة اجتماعية لهم في الجنوب، فضلًا عن المجلس الانتقالي الذي يسعى علنًا للانفصال عن الشمال. كما تُظهر السلطات المحلية في حضرموت والمهرة ميولًا استقلالية عن الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي.[2]

---

[1] التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، نيويورك،27/كانونالثاني/2020،ص،ص11-37

[2] الغارديان: تضار بالمصالح الإماراتية السعودية يبقي الصراع اليمني مستمرا،هنا عدن2020/03/26تم الاطلاع 2024/05/14 https://huna-aden. Com/news58083.html

المطلب الثاني: اقتصاديا.

يواجه اليمن على المستوى الوطني مخاطر رئيسية تتمثل في الاقتصاد والمؤسسات والمجتمع والموارد الطبيعية والمناخ، وذلك وفقا لدراسة أصدرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا).[1]

وقبل الحديث عن الاقتصاد اليمني بعد الحرب، لابد من معرفة حال الاقتصاد اليمني قبل الحرب، هل كان يعاني من اختلالات، أي هل الاختلال في الاقتصاد كان سبب الحرب أم ان الاقتصاد كان يعاني من اختلالات وجاءت الحرب لتفاقمها؟

الاقتصاد اليمني اقتصاد ريعي يعتمد على إنتاج النفط والغاز ويتأثر إيجابا وسلبا بهاتين السلعتين ومعرض للصدمات الخارجية، حيث أن الانخفاض في إنتاج النفط والغاز او الانخفاض في أسعارهما في السوق الدولية ينعكس في إحداث عجز في ميزانية المدفوعات وعجز في الموازنة العامة. وتجدر الإشارة أن تدهور الاقتصاد اليمني تفاقم مع الأزمات السياسية أثناء توحد اليمن سنة 1990،حيث تعذر على الحكومة وضع ميزانية الدولة الموحدة، إذ أصيبت ميزانية عام 1993بعجز بلغ 35.5٪ما أدى إلى ازدياد مشاكل الشطرين. [2]

فما شهدته اليمن في الفترة (1990-1994)من صدمات أدى الى حدوث تقلبات كثيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، إضافة إلى حالة الجفاف الزراعي بين عامي 1990و1991وعقب حرب الخليج حدث انخفاض حاد في حجم تحويلات العمالة اليمنية الموجودة بالخارج. وبعد ما تحملته اليمن من تكاليف أولية باهضة من أجل تحقيق الوحدة واستمراريتها أدت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى حرب أهلية سنة 1994وبالضرورة ساهم في تراجع نمو الناتج الى معدل2.2٪عام 1994وبالمقابل ارتفعت نسبة التضخم ارتفاعا ملحوظا، ووصل العجز في الحساب الجاري في المتوسط ما يعادل 17.5٪من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1991-1993 وبحلول عام 1994بلع عجز الموازنة نسبة 15٪من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ معدل التضخم71٪وصعد حجم المديونية الخارجية (الجدول الآتي)

---

[1] دراسة أممية، اليمن يواجه ست مخاطر رئيسية ابرزها الصراع والاقتصاد، 2023/09/03،تمالإطلاعhttps://daffaqnews.com?p=45985

[2] تفاقم الأزمة الاقتصادية، الوحدة اليمنية والحرب الأهلية 1994، موسوعة المقاتل،https://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbYaman/sec43.doc_cvt.htm

الشكل07:جدول يوضح النمو الاقتصادي لليمن من 1991 الى 2000

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٪	نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	القيمة المضافة النفطية	التضخم ٪	عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي
1991	2.0	3.2	-5.6	44.9	-3.5
1992	8.3	11.7	-15.4	50.8	-11.9
1993	4.1	4.0	4.2	54.8	-12.8
1994	2.2	-2.3	42.7	71.3	-14.7
1995	10.9	9.4	19.9	62.5	-5.2
1996	5.9	4.5	13.5	40.0	-0.9
1997	8.1	8.2	7.5	4.6	-1.5
1998	4.9	5.4	2.5	11.5	-7.9
1999	3.7	2.9	7.8	8.0	-0.1
2000	5.1	4.7	7.2	8.5	7.9

المصدر: *دراسات البنك الدولي* القطرية، *النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية؛* المصادر، *العوائق، والامكانيات، 2001،ص 13،12.*

هذا إضافة الى أن اعتماد اليمن الموحد على النفط خلق مشكلات جديدة منها صدامات مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان حول حقوق الحفر في مناطق الحدود. اذن فإن حجم الانهيار الاقتصادي الذي يشهده اليمن حاليا ليس سوى انعكاسا للبنية المتأخرة والبدائية للاقتصاد اليمني طوال عقود والتي تعكسها مؤشرات ما قبل الثورة التي شهدت تدهورا نتيجة للاضطراب في البلاد، فإذا نظرنا على سبيل المثال الى من هم تحت خط الفقر الى اجمالي السكان كانت سنة 2012بعد الثورة وفقا لصندوق النقد العربي 38٪فقد كانت وفقا للمصدر ذاته 34.8في عام 2006/2005قبل الثورة بأعوام، مع ملاحظة أن تلك النسبة كانت 19.1فقط عام 1991لترتفع سنة 1998الى 40.1٪

ويعاني هيكل الاقتصاد اليمني من ثقل قطاع النفط بالمقارنة بالقطاعات المتبقية ولكنه على عكس بلدان الخليج النفطية الاخرى التي تعاني الامر ذاته لا يملك انتاجا

كبيرا واحتياطات تجعله يهمل تنمية القطاعات الاخرى، وهو ما نتج عنه في نهاية المطاف اقتصاد متدهور.

ففي عام 2010قبيل اندلاع الثورة كان نصيب قطاع الاستخراجات من الناتج المحلي الإجمالي اليمني الذي بلغ حينئذ 31.2مليار دولار، 24.7٪تقريبا وهو ما يفوق نصيب قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة مجتمعين، حيث في العام نفسه 7.4٪و10.9٪على التوالي، وبلغت صادرات النفط في العام ذاته 2.7مليار دولار اي 35.5٪من إجمالي الصادرات اليمنية في 2010.[1]

دون اغفال الاشارة الى الانقسام المالي الذي حدث بعد سيطرة الحوثي على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014،حيث استحوذت على سوق المال والأعمال في المناطق الخاضعة لسيطرتها في اليمن، وتمتد أذرع نشاطها التجاري نحو تغذية السوق المحلي في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية بمختلف الاصناف والسلع الاستهلاكية، وبالمقابل نشأت في مناطق اخرى تنظوي تحت الحكومة الشرعية مراكز مالية واستثمارية، وشجعت البيئة المضطربة في اليمن على بروز راس المال الجديد المسنود بالنفوذ السلطوي.[2]

ولطالما كان اقتصاد اليمن مدفوعا بالدرجة الاولى بتطورات الصراع، ففي الفترة (2018-2019)مع خفوت حدة الصراع ارتفع انتاج النفط وصادراته، مما دعم الاقتصاد، غير ان هذا الانتعاش سرعان ما زال عندما احتدم الصراع من جديد عام 2020فانكمش بنسبة 8.5٪واعقبه انكماش آخر سنة 2021.

فبين عامي 2020و2021نتيجة عجز الميزانية العامة تسبب تدهور القوة الشرائية في تقويض الاستهلاك الخاص، خاصة في الجزء الجنوبي من اليمن، وفي الوقت نفسه كان لجائحة كورونا التأثير السلبي على الانتاج، مما ادى الى ارتفاع الاسعار ونقص السلع الاساسية، علاوة على ذلك كانت التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الحرب في اكرانيا إلى جانب زيادة الضغوط التضخمية على مستوى العالم، سببا في تفاقم هذه التحديات. ومن ناحية أخرى أصاب ضعف التجارة نتيجة تداعيات الحرب من حيث خسائر راس المال الثابت وإغلاق الموانئ ونقص النقد الأجنبي وتقلب أسعار الصرف [3]

[1]حسين سليمان، اقتصاد اليمن... واقع مأزوم وأفق سياسي، مركزالخليج للابحاث، ع97،(يوليو2015)تمالإطلاع2024/04/18
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view
[2]الاقتصاد اليمني 2021، اقتصاد الحرب والأثرياء الجدد، (تعز: مركزالدراساتوالإعلامالاقتصادي2022)،ص7.
[3]المرجع نفسه،ص7.

وبالتالي وبشكل عام يمكننا القول بأن الاقتصاد اليمني كان يعاني من اختلالات هيكلية قبل الحرب، ومع اندلاع الحرب تفاقمت هذه الاختلالات وتدهورت بشكل كبير نتيجة تدمير البنية التحتية للبلاد والمنشآت الاقتصادية ما ادى الى تراجع حاد في الانتاجية وتقلص القدرة على خلق فرص عمل وتوفير الخدمات الأساسية وتراجع القدرة التنافسية لليمن في الأسواق الاقليمية والدولية

المطلب الثالث: اجتماعيا.

تترك الحرب الدائرة في اليمن آثارها على كل مفاصل الحياة، ضاربة استقرار البلاد وأمنها، معرضة الشعب اليمني لمخاطر جمة أشدها الخسارات التي يمتد أثرها لمدى بعيد يكمن في تمزق النسيج المجتمعي.

فكما اشرنا سابقا كان لتداعيات الوحدة اليمنية وما صاحبها من اختلالات وحروب أهلية وعجز في صهر المجتمع اليمني في دولة واحدة دور في زيادة الفجوة المجتمعية.

إلا ان الاحتجاجات الشعبية في فبراير 2011مثلت منطلقا جديدا من خلال تشكيل حالة مجتمعية التقت فيها الى حد بعيد أهداف قطاعات واسعة من المجتمع ومصالحها، فانخرطت فيه مختلف فئات المجتمع، وفيها حاول المجتمع اليمني التغلب على انقساماته بتحويل ساحات الاحتجاج الى مساحات عامة للجدل والنقاش والتثقيف المدني وتصحيح التصورات الخاطئة، إلا أن النظام عمل على تبديد تلك اللحظة التكاملية من خلال دفع أموال باهضة لشراء الولاءات وتشكيل ساحات مضادة واللعب على تناقضات الحالة المذهبية والتباينات الجهوية. [1]

ومن بين أهم العوامل التي ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة الصراعات المجتمعية التي تسببت في تفكيك النسيج الاجتماعي في اليمن:

•غياب المواطنة المتساوية، حيث حرمت الغالبية العظمى من المواطنين من ابسط الحقوق المادية والمعنوية.

•استحواذ القوى والأحزاب السياسية على السلطة وهيمنتها على القرار السياسي سواء خلال فترة التشطير أو بعد الوحدة.

•ضعف سلطة الدولة مقابل قوة تأثير القبيلة وتحديدا منذ ستينات القرن الماضي، حيث استندت السلطة الى قوة القبيلة في مواجهة الخصوم السياسيين وكذلك في حرب 1994،وهو ما أضعف سلطة الدولة واعاد للقبيلة هيمنتها.

[1] هاني عبادي محمد المغلس "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات، مجلةعمران،ع4(ربيع 2013)ص ص105-134.

•انتشار الأسلحة بين شيوخ القبائل والذي عزز دور القبيلة وحال دون بسط سلطة الدول في المناطق القبلية.

•تفاقم الفساد المالي والإداري وغياب الشفافية والمساءلة في عمل أجهزة الحكومة وضعف الرقابة.

•استخدام المذهبية والطائفية في التأثير على بسطاء الناس واستغلالهم في تأجيج الصراع السياسي والاجتماعي وصولا الى خلق شرخ عميق في النسيج الاجتماعي الوطني.[1]

إضافة إلى هذا تظهر تحديات أكثر إلحاحا تواجه المجتمع اليمني (الامن الغذائي، الفقر، التعليم، الصحة.....) وغيرها من العوائق والتحديات المتشابكة والتي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

أ/ الأمن الغذائي: إن استمرار الصراع والحرب في اليمن عزز من الهشاشة في مختلف جوانب الحياة، كما سبق وأشرنا ان التدهور الاقتصادي أسفر عن تدهور في الوضع الانساني والاجتماعي في اليمن ليشكل واحدة من أسوأ الأزمات في العالم فوفقا لوثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية الصادرة عن الأوتشا في افريل 2022حوالي 73.4٪من السكان بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدات الإنسانية.

وفي عام 2018صنفت اليمن في المركز الاول على خارطة أزمات الغذاء في العالم، حيث بلغ عدد الأشخاص غير الآمنين غذائيا الى 20مليون شخص، اين وصلت الأوضاع الإنسانية في اليمن إلى نقطة حرجة متأثرة بتداعيات الحرب وبالذات تفاقم أزمة العملة خلال سبتمبر-نوفمبر 2018،إلى جانب عوامل وتحديات أخرى تتداخل مع بعضها وتسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تفاقم أزمة انعدام الامن الغذائي، حيث اظهر التقرير العالمي لأزمات الغذاء 2019وجود ارتباط قوي بين الصراع والجوع ورغم أن انعدام الأمن الغذائي في اليمن قضية مزمنة تعود جذورها إلى هشاشة الدولة والاقتصاد وتغيرات المناخ، إلا انها تفاقمت أكثر أثناء الحرب التي خلفت أسرا فقدت سبل عيشها، ودفعت ب3.93مليون الى النزوح و3.65مليون كانوا لا يزالون نازحين داخليا حتى نوفمبر 2018.[2]

ومن مشكلة انعدام الأمن الغذائي تخلق مشكلة سوء التغذية، حيث يسجل اليمن مستويات انتشار سوء التغذية مضاعفة للمعدلات المسجلة على مستوى العالم وأقل

[1]سهير علي عاطف، مرجع سابق، ص46،47.
[2]انعدام الامن الغذائي في اليمن، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،ع42(أفريل2019)صص2-6.

البلدان نمو. ومن العوامل المساهمة في انتشار حالات سوء التغذية في اليمن نذكر منها:

•ارتفاع معدلات الامراض المعدية منها الكوليرا والأمراض الموسمية مثل التهاب الجهاز التنفسي الحاد

•تدني جودة وكمية استهلاك الغذاء بين الأطفال، حيث تصل مستويات الحد الأدنى الى اقل من 45٪على المستوى الوطني، مما يشير الى انخفاض مستويات كافة العناصر الغذائية في استهلاك الأطفال للطعام.

•صعوبة الحصول على خدمات الصحة والتغذية: تواجه نسبة كبيرة من السكان في اليمن تحديات في الحصول على الرعاية الصحية تعمل فقط 50٪من المنشآت الصحية بكامل طاقتها علاوة على ذلك فقد أدى الصراع إلى تفاقم التحديات الصحية، كما أفضى إلى ضعف قطاع الرعاية الصحية، فقد بات توفر مرافق البنية التحتية الصحية العاملة مثل المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية أمرا صعبا المنال تحت وطأة الصراع.[1]

ب/ الفقر: أنتجت الحرب زيادة هائلة في مستويات الفقر، وقد كانت التقديرات قبل الحرب الراهنة تشير الى أن حوالي نصف السكان تقريبا والبالغ عددهم حوالي 19.9مليون يمني يعيشون تحت خط الفقر، منهم 4ملايين يعيشون فقر مدقع. وفد أثرت الحرب سلبا على مجمل الأنشطة الاقتصادية وأدت الى تدهور مضاعف في الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من اليمنيين وجرّت ملايين اليمنيين الى الفقر والعوز بسبب فقدان الدخل او انخفاضه، كما فاقمت الحرب من مشكلة عدم المساواة في الدخل، وأصبح غالبية اليمنيين أفقر من ذي قبل، وفيما اتسعت فجوة الفقر ازدادت معاناة العديد من الأسر الواقعة في قاع هرم التوزيع، استفاد في الوقت نفسه بعض الافراد من اقتصاد الحرب المتنامي باستغلالهم لحالة الحرب هذه ليصبحوا أكثر ثراء أو بصيغة أخرى "الأثرياء الجدد" وهو المصطلح الاكثر دلالة على الوجه القبيح للحرب. [2]

وبشكل عام يمكن القول أن الحرب المستمرة لم تؤد الى دفع المزيد من الناس نحو الفقر فحسب بل جعلت الفقر أشد حدة، ومن المتوقع أن تزداد فجوة الفقر إذ تشير بعض الدراسات والتوقعات أنه في حال استمرت الحرب حتى عام 2030،ستكون

[1] سوءالتغذيةتهددراسالمالالبشريفياليمن،المستجداتالاقتصاديةوالاجتماعيةفياليمن،وزارةالتخطيطوالتعاونالدولي،ع69(فيفري2022) ص 9-6

[2] اقتصاد الحرب والاثرياء الجدد، مرجع سابق،ص 4

اليمن أفقر دولة في العالم، إذ سيعيش 88٪من السكان على أقل من 3.10دولار أمريكي في اليوم، وسيصل عمق الفقر إلى أسوأ مستوى له في العالم.[1]

ج/ التعليم: يؤثر النزاع في التعليم من خلال تدمير البنية التحتية وخفض النفقات المخصصة للمدارس وتحويل مسار الأموال بعيدا عن التعليم بحيث توجه للأغراض العسكرية والدفاعية.[2]

من خلال التقرير الاحصائي الذي أعده مركز الدراسات والإعلام التربوي خلال الفترة من سبتمبر 2017حتى ديسمبر 2015تبين أن عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العام في اليمن قرابة 6.000.000ملايين طالب وطالبة، فيما يصل عدد موظفي وزارة التربية والتعليم الى 304.407ألف موظف منهم 280.761ألف معلم ومعلمة ووصلت مراكز محو الأمية 3591مركز في عموم الجمهورية ورغم أن اليمن كانت قد حققت نجاحات محدودة في مجال التعليم، حيث عد تقرير "اليمن فوق الجميع، اليمن من الدول البعيدة عن تحقيق أهداف التعليم للجميع لكنها كانت تسير في خطى ثابتة، إلا أن تداعيات الحرب التي اندلعت في 21سبتمبر 2014،وقبلها تداعيات ثورة فيفري 2011أجهضت المشروع.[3]

ومن خلال المؤشرات التالية يتضح حجم التداعيات الخطيرة للحرب على التعليم في اليمن لاسيما في ظل تصدع مؤسسات الدولة المسؤولة عن تقديم الخدمات التعليمية وارتفاع معدلات تسرب الأطفال من التعليم وانخراطهم في الصراعات الداخلية أو نزوحهم مع عائلاتهم:

•انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي من 72٪سنة 2012إلى 53٪مع بداية العام الدراسي (2014-2015).

•95٪وهم الغالبية من الأطفال دون سن الخامسة غير ملتحقين بالتعليم المبكر.

•تصل نسبة الأمية إلى 62٪بالرغم من أن مراكز محو الأمية وصلت إلى 3591مركز فقد تسببت الحرب في إيقاف العمل تماما عن جميع المراكز[4]

علما أن الفئة التي تتلقى التعليم يتم تلقينهم عقائديا حيث لا تزال الخلافات السياسية والدينية تعبر عن نفسها في السرديات المحلية المتضاربة التي تشهدها اليوم والتي

---

[1]ياسر حسن الصلوي، "الحرب الاهلية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وتأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014"،مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية،ع26(نوفمبر2022) صص 463-494.)

[2]جوناثانديوآخرون،تقييمتأثيرالحربعلىالتنميةفياليمن،برنامجالأممالمتحدةالإنمائي(UNDP)،صنعاء 2019)ص 25.

[3]مركزالدراساتوالإعلامالتربوي،خارجأساورالمدرسةتداعياتالحربوآثارهاعلىالتعليمفياليمن (ديسمبر2015)ص 5،7.

[4]حسين شيخ بن الشيخ أبو بكر، "تأثيرالحروبوالصراعات على التعليم في اليمن حضرموت نموذجا، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية،م15،ع2(ديسمبر 2018)صص 281-298.

باتت تتحلى بصورة أكثر حدية في المعارك، فهذا النوع من التعليم يغرس قناعات أيديولوجية متصلبة لدى الطلاب الذين يتخرجون دون العثور على وظائف في سوق العمل، ونتيجة لذلك ينظم عدد كبير منهم الى الجناح السياسي أو المسلح للحزب الذي يدير المدرسة.

فمثلا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين زاد نفوذهم في المدراس العامة، ويتم التلقين بشكل علني في هذه المدارس، بدءا من التجمع الصباحي حين يردد الطلاب شعارات الحوثيين علاوة على ذلك نفذ الحوثيون حملة "ترسيخ الهوية الإيمانية" من خلال فرض سلسلة من الاجراءات، مثل حظر الاختلاط بين الجنسين في المدارس، ومنع الحفلات المدرسية بما فيها حفلات التخرج واستبدال الأغاني والموسيقى بالأناشيد إضافة إلى إلقاء محاضرات بشكل منتظم حول الجهاد الذي يمارسونه ضد معارضيهم.

ولا يختلف الوضع بالنسبة للمدارس العامة ي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة فهذه الأخيرة ضعيفة فيها، ووزارة التربية والتعليم منقسمة، ما يجعل الطلاب عرضة للتأثر بحملات التجنيد السياسي التي تقوم داخل المعسكر التابع للحكومة.

أما الأحزاب المسيطرة في المناطق الخاضعة للحكومة فتتدخل أيضا في القطاع التعليمي، ففي جنوب اليمن انتزع المجلس الانتقالي الجنوبي السيطرة عدن من القوات الحكومية عام 2019وعمد في أكتوبر2019 إلى إطلاق ما أسماه لجنة تنظيم المناهج الدراسية، بهدف مراجعتها وتعديلها كي تتماشى مع رؤيته.[1]

د/ الصحة النفسية: لم تخلف سنوات النزاع الطويل في اليمن ظلالا على بنيتها التحتية فحسب، بل امتدت آثارها أيضا إلى صحة ورفاه سكانها، ولطالما تم تجاهل الصحة النفسية حتى تفاقمت هذه الازمة الخفية في عمق المجتمع.

حيث يقدر عدد الاشخاص الذين يعانون من الصدمات النفسية والإجهاد الناجم عن النزاع المستمر بنحو سبعة ملايين شخص، أي ما يقرب ربع سكان اليمن، بينما يحتاج جميعهم الى دعم صحي نفسي، ولكن لا يتمكن سوى 120الف فقط من الوصول المستمر للخدمات وهذا بسبب النقص الحاد في الامكانيات والدعم النفسي الاجتماعي، وذلك بسبب قلة الأخصائيين المدربين والمراكز العلاجية.[2]

[1] أحمد ناجي،التعليم في اليمن: حين تتحول الأقلام الى رصاص (مركز كارينغي، 2021/12/01)تم الإطلاع 2024/04/14
https://carnegie-mec.org/research/2021/12/education-in-yemen
[2] منظمةالصحةالعالمية،النضالالصامت؛أزمةالصحةالنفسيةفياليمن،المركزالإعلامي 2024
https://www.emro.who.int/ar/2024-arabic/the-silent-struggle-yemens

حيث آن للآثار الخطيرة والعديدة لحرب اليمن والتي تبدأ من التعرض المتكرر للعنف وانعدام الأمن على نطاق واسع تشمل نقص الأغذية والأمراض والفقر المتفشي والمتسارع، وصولا إلى تحطم الروابط الاجتماعية وانعدام الخدمات الاجتماعية والأساسية، تشكل بمجملها ضغوطا هائلة على اليمنيين مما يفاقم بشدة من تدهور الصحة النفسية على أوسع نطاق.[1]

وبسبب الضغوط النفسية تنامت ظاهرة الإنتحار في اليمن، حيث أعلن تقرير للوزارة الداخلية اليمنية ارتفاع حالات الانتحار في اليمن، حيث رصد التقرير 148حالة انتحار بين مختلف الفئات العمرية خلال العام 2023،كاشفا عن 23حالة شروع في الانتحار في تعز ومأرب وعدن، هذا وإضافة الى الاضطرابات النفسية التي تخلقها الحرب كالإكتئاب والقلق واضطراب ثنائي القطب.[2]

المطلب الرابع: بيئيا.

تعاني اليمن من تدهور بيئي شديد من حيث ندرة المياه وتدهور المدرجات الجبلية، وهي واحدة من أهم أساليب الزراعة للأراضي الجبلية في اليمن منذ آلاف السنين والتي يعتمد عليها أغلب سكان اليمن لإنتاج غذائهم منها، كما اتسعت رقعة المناطق المتصحرة نتيجة الجفاف وتنامي كميات الغازات الدفيئة المنبعثة إلى الهواء وأدى الصراع المسلح الذي يجتاح مناطق مختلفة من اليمن في مفاقمتها. وكأي منطقة نزاع هناك آثار غير مباشرة لهذا الصراع على البيئة وسنعرض فيما يلي هذه الآثار المتمثلة في هشاشة قطاع المياه، النفايات، الألغام.

1•هشاشة قطاع المياه: تسببت الحرب في تفاقم أزمة المياه في اليمن التي تعاني منذ فترة طويلة من مستوى حاد من ندرة المياه، نظرا لموقعها الجغرافي في منطقة شبه قاحلة، وأن الحرب ألحقت أضرارا كبيرة بقطاعي المياه والبيئة، إذ بلغ عدد المنشآت والمعدات المدمرة 1488وتوزعت الخسائر التي قدرت بمبلغ 383.6مليار ريال يمني على البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة صنعاء ومحافظات وهيئات ومؤسسات المياه، إذ طال القصف الجوي والقتال البري شبكات وخزانات ومنظومات ومحطات الضخ للمياه والصرف الصحي ما أدى إلى ضرر في المناطق الحضرية الريفية بصورة جزئية وكلية. وتواجه المجتمعات اليمنية الضعيفة المتأثرة بالحرب تحديا إضافيا يتمثل في نقص المياه بسبب تغير المناخ، في بلد يتسم مناخه من جاف الى شديد الجفاف، كما يشكل انعدام الأمن المائي

[1] أثر الحرب على الصحة النفسية في اليمن: أزمة مهملة،مركزصنعاءللدراساتالاستراتيجية، 2017،ص10
[2] اليمن.... الحرب والضغوط النفسية ترفع من حالات الانتحار، نشرة اخبارية من قناة الحدث، 2022/02/05 https://youtu.be/ZNCDOG4MC9c?si=GUre7D6J5GBtyen

مصدر قلق كبير في اليمن، وهناك تفاوت كبير في هطول الأمطار في جميع أنحاء البلد حيث تعرقل المرتفعات الساحلية مرور شبكات الطقس[1]

وتعتبر مدينة تعز أكثر المحافظات التي تعاني من ندرة حادة للمياه، فحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش" فإن قوات الحوثيين والقوات الحكومية اليمنية انتهكت حق سكان تعز في المياه، منذ أن فرض الحوثيون حصارا على المدينة في 2015،وأن السيطرة المنقسمة على المحافظة بين الحوثيين والحكومة اليمنية سبب أساسي في مشاكل المياه الحالي. في تعز، حيث استخدم الحوثيون المياه في تعز كسلاح من خلال منع تدفق المياه الى مدينة تعز التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، فين حين باعت القوات التابعة للحكومة إمدادات المياه العامة للسكان لتحقيق مكاسب مادية خاصة، ولسد فجوة نقص المياه تنامى القطاع الخاص غير الرسمي بشكل عشوائي، فعلى سبيل المثال انتشى الحفر العشوائي للآبار ووصل عددها داخا المدينة إلى 70بئرا جف معظمها ولم يبق منها سوى 22بئرا ولجأ الكثير من الأسر إلى خيارات متعددة غير آمنة، منها شراء المياه عبر صهاريج المياه المتنقلة والذي يمثل عبئا ماديا على سكان المحافظة في ظل الهشاشة الاقتصادية وانقطاع الرواتب من جهة وتلوث هذه المياه من جهة أخرى.[2]

•**أزمة النفايات:** أثرت الأزمة السياسية والنزاع المسلح على دورة إدارة النفايات في عدة طرق ناجمة عن تراجع الجهات المانحة وإغلاق الطرق التجارية، البرية والبحرية، وأدى الجمود المؤسسي أولا وقبل كل شيء بعد 2011إلى انسحاب العديد من الجهات المانحة الدولية، وفي نهاية المطاف وصول خطط الاستثمار المحددة في الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة عام 2009-2013طريق مسدود. [3]

وبهذا تشهد شوارع وأحياء المحافظات اليمنية تكدسا في النفايات والمخلفات وهذا التراكم يضاعف من فرص انتشار الأوبئة في ظل انهيار كبير للقطاع الصحي خلال سنوات الحرب. ورغم بدء الحكومة الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة وفق الخطة الزمنية (2009-2013)وخطة الاستثمار لإدارة النفايات (2010-2013)والتي هدفت الى رفع الأداء العام في القطاع من حيث زيادة النفايات المرفوعة وتحسين جودة جمع النفايات ومعالجتها مع التنسيق مع

[1]الملف السياسي، الحرب تفاقم ازمة المياه في اليمن، المنتجة للأمطار2021/04/15تمالإطلاع 2024/04/20
https://www.omandaily.om/ampArticle/493
[2]أزمة المياه تفاقم مأساة الصراع في اليمن؛جميع الأطراف تنتهك حقوق سكان تعز 2023/12/11 تم الإطلاع 2024/04/21
https://ln.run/rwhrY
[3]أولموفورني وآخرون،اليمن: تقييم طارئ لحالة النفايات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (آب 2015)ص18.

الأطراف الفاعلة والمؤسسات المعنية، لكن الاضطرابات السياسية التي بدأت مع عام 2011وتصاعد التوتر السياسي بين الحكومة الشرعية وقوات الحوثي الذي بلغ ذروته في 2015حال دون تنفيذ الخطة.

هكذا شكلت ازمة النفايات غير المطمورة أزمة صحية فهي بيئة خصبة لتكاثر نواقل الأمراض مثل حمى الملاريا. وتشكل مرتع للحيوانات الضالة مثل الكلاب ما يرفع خطر انتشار داء الكلب الذي يشهد انتشارا مخيفا حيث بلغ عدد الإصابات 9آلاف حالة وتوفى 50شخصا في سبعة أشهر فقط خلال عام 2019. [1]

•**خطر الألغام:** خلف الصراع اليمني مشكل الألغام الأرضية بداية من حرب 1962-1975بين الجمهوريين والملكيين في الشمال وحرب 1963-1967للاستقلال في الجنوب فغالبية الألغام تم زراعتها على طول الحدود بين الشمال والجنوب.[2]

وغيرها من الحروب ومحطات النزاع التي عاشتها اليمن من أحداث 1994وما بعدها، إلا انه بحلول 2007كان قريبا من اعلان اليمن خاليا من الألغام، لكن بسبب استمرار الصراع بين جماعة الحوثي والحكومة فقد ازدادت ظاهرة زراعة الألغام وبلغ ذروته في 2014منذ ذلك الحين حتى إعلان الهدنة في أفريل 2022 زرع عدد كبير من الألغام في مناطق الاشتباك في أكثر من محافظة.

وتمثل هذه الألغام الأرضية والمتفجرات تهديدا مباشرا على حياة المدنيين والأطفال على وجه التحديد. حتى أوت 2021بلغ عدد القتلى والمصابين ما يقرب من 10.000طفل بسبب النزاع، جزء منهم كانو ضحايا الألغام، حيث يهدد هذا الخطر الأسر التي تعتمد على الرعي والزراعة، ومن التحديات التي تواجه عملية تطهير اليمن من الألغام هي عدم وجود خرائط واضحة لأماكن تواجدها ونوعية الألغام التي تم زراعتها وعدم وجود كوادر محلية مؤهلة للتعامل مع هذه الألغام كي يتم نزعها في فترة زمنية قصيرة.

إذن تبقى الألغام خطرا يهدد حياة اليمنيين في مرحلة ما بعد الحرب يتطلب تدخلا عاجلا لتدريب فرق محلية ودولية لنزع الألغام، كما يتوجب تأسيس هيئة مستقلة للتوعية بمخاطر الألغام الأرضية.[3]

---

[1]سحر محمد،الأزمة البيئية في اليمن: التداعيات المنسية لصراع دائم، سلسلة السياسات البيئية (يونيو2023)ص 6.4

[2]اليمن، تقرير الدول العربية في مرصد الألغام الأرضية 2004،ص 3).

[3]عادل دشيله،الألغام خطر يهدد اليمنيين، تحليل االشرق الأوسط (سبتمبر 2022)،تم الإطلاع 2024/04/22
https://almasdaronline.com/articles/258951

المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية للأزمة اليمنية.

تجاوزت تداعيات الصراع اليمني حدود الدولة اليمنية لتتجلى تأثيراتها بوضوح على المحيط الإقليمي، بعد أن أوجدت مصالح الدول الإقليمية في المنطقة متغيرات ساهمت في تغيير مسار الأزمة وتحويلها من أزمة داخلية إلى ازمة إقليمية متعددة الأطراف (سعودية إيرانية، إماراتية) واختلفت درجة تداعيات الأزمة على دول الجوار من دولة لأخرى بحسب علاقاتها وصلاتها باليمن، على الرغم من ان جميع هذه الدول ترتبط بعلاقات سياسية، أمنية، واقتصادية مهمة مع اليمن نظرا لأهمية موقعها الجيوسياسي والاستراتيجي، وفي ما يلي سنتعرف على الأهمية الاستراتيجية للموقع اليمني ثم عرض مختلف التداعيات الإقليمية على كل من السعودية تحت غطاء مجلس التعاون الخليجي ثم على إيران.

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لليمن.

اكتسبت اليمن أهميتها الجيواستراتيجية لأنها تعد الطريق الطبيعي القصير للتجارة العالمية، فهي تقع في شبه الجزيرة العربية بين خطي 12درجة و20درجة شمال شرق خط غرينتش، أين تتداخل الملامح الجغرافية لكل من اليمن وحدوده البحرية فهو يقع ضمن قارة آسيا في ركنها الجنوبي الغربي، يحده من الجهة الغربية البحر الأحمر وشرقا سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية شمالا ومن الجهة الجنوبية خليج عدن وبحر العرب وبذلك فهو يتوسط البحار شرقا وغربا بصفة عامة كما يتوسط البحر المتوسط والمحيط الهندي على وجه الخصوص. [1]

وما زاد من أهمية اليمن هو امتلاكها لمجموعة جزر ذات أهمية بالغة، فقد أثبتت النظريات في الجغرافيا السياسية أن ما تملكه أي دولة من بحار ومحيطات وتنوع في المسطحات والجزر البحرية، تعد أحد المصادر الرئيسية في قوتها الوطنية الشاملة ومكانتها الإقليمية والدولية. [2]

حث تحتل الجزر اليمنية مكانة هامة نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، حيث تنتشر على امتداد مياه البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وقربها من أهم الممرات البحرية العالمية التي ترتبط العالم شرقه مع غربه وتتحكم بمضيق باب المندب.[3]

وتعتبر جزيرة سقطرى نموذج فريد لأي جزيرة لازالت محتفظة بطبيعتها وتنوعها البيولوجي مما يجعلها بيئة خصبة للاستثمار بشتى انواعه، كما تتعاظم هذه القيمة

---

[1]أحمد الفقيه، "أقلمة الصراع في اليمن: دراسة في الأطراف والأطماع"،مجلة العلوم القانونية والسياسية، م13، ع02(سبتمبر2022)ص ص 488-501).

[2]محمد علي أحمد حمران، الأهمية الجيواستراتيجية للبحاروالجزراليمنية (برلين: المركز الديموقراطي العربي،ط1، 2023)ص8

[3]محمد علي قحطان، دراسة أولية اقتصادية لتنمية وتطوير الجزراليمنية، دراسة مقدمة للهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزراليمنية، جويلية 2002،ص 4.)

أيضا سيطرة الجزيرة على الممر الدولي البحري الذي يربط بين دول المحيط الهندي بدول العالم الأخرى، الأمر الذي جعلها تتمتع بموقع استراتيجي وبأهمية وقيمة حضارية وسياسية في العالم إضافة لأهميتها الإقتصادية كونها تشرف على الطريق الملاحي الواقع غرب المحيط الهندي باتجاه القرن الافريقي، ولاشك في أن الموقع الاستراتيجي للجزيرة يلبي طموحا عسكريا لمن يسيطر عليها.[1]

وتكمن أهمية أخرى للموقع الاستراتيجي لليمن في مضيق باب المندب باعتباره أحد أهم الممرات البحرية الدولية على الإطلاق بمنطقة القرن الإفريقي وذلك لما له من ميزة ربط الجانبين الشرقي والغربي للعالم وكذا لحجم التجارة الدولية وحركة تنقل النفط والمحروقات عبره[2].

وهو من أسرع وأقصر الطرق البحرية ويشكل منطقة التقاء المصالح الإقليمية والدولية، وترتبط أهمية مضيق باب المندب السياسية والاقتصادية بالأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها البحر الأحمر بوصفه من أخطر مناطق الصراع الدولي إذ يعد شريان التجارة الدولية بين الشرق والغرب حيث تمر عبره ناقلات النفط العملاقة، وعشرات السفن التجارية ويمتاز بملاحة بحرية في كلا الاتجاهين كما أنه يعد المنفذ الوحيد للدول المطلة عليه. [3]

ومن خلال هذه الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها مضيق باب المندب انعكست سلبا على المنطقة الواقع فيها أين اضحت نقطة جذب وتصارع قوى محلية وإقليمية وكذا عالمية كانت نتيجتها حدوث أزمة في اليمن.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليمنية على السعودية في إطار مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الأول: العلاقات اليمنية-السعودية:

منذ عام 2011لم تشهد العلاقات اليمنية-السعودية استقرارا فقد شهدت حالات من المد والجزر ونشبت بين الطرفين حروب وعُقدت اتفاقيات ومعاهدات ولكنها لم تستقر على الرغم من وجود العديد من النقاط المشتركة بين الدولتين لأن شعوب البلدين متداخلة عبر الزمن تاريخيا قبليا وسياسيا كما يمثل الموقع الاستراتيجي لليمن أهمية قصوى في إطلالتها على مضيق باب المندب والمحيط الهندي وخليج

[1]عيسى السيد عيسى دسوقي، "التحليل الجيوبوليتيكي لموقع جزيرة سقطرى ليمنية (دراسة في تحليل دلائل القوة) "،مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد (جانفي 2021)،ص ص 644-663.

[2]عبد القادر الهلي،" مضيق باب المندب بين الأهمية الاستراتيجية وتصاعد حدة التهديدات الامنية "،مجلة آفاق علمية، م11، ع03(جوان2019)،صص 112-123

[3]سلام داوود غزيل،" الأزمة اليمنية ومستقبل الملاحة الدولية في مضيق باب المندب "،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، م10،ع39(2021)صص240-273

عدن، إلا أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن طبيعة الخلاف بين السعودية واليمن تعود لأسباب أبرزها:

-أزمة الحدود والتداخل السكاني: حيث ان من العوامل الدائمة التي كانت وما زالت تتجسد في كون أن المملكة العربية السعودية اسم أطلق على الأراضي التي استولى عليها سلطان نجد وشملت الى جانب نجد والحجاز ومناطق يمنية هي عسير ونجران وجازان وهذه المناطق وبحسب ما يؤكده اليمنيون أنها جزء من نطاقهم الجغرافي وبسببه نشبت حرب السعودية عام 1932وانتهت بمعاهدة الطائف عام 1933وتوالت علاقات التوتر الى أن بدأت السعودية ببناء جدار عازل بين البلدين لإغلاق الحدود واعترضت اليمن حينها واعتبرت ذلك مخالف لاتفاقية جدة عام 2000،فتوقفت السعودية وحولت الجدار إلى حاجز من الأسلاك الشائكة يصعب تجاوزها[1].

-مشكلة المذهبية السياسية: حيث يرى الكثير من المراقبين ان المملكة العربية السعودية سعت للهيمنة على دول الجوار من خلال التمدد المذهبي.

وعند الحديث عن علاقة البلدين بعد مايو 1990نجد أن السياسة السعودية اتجاه اليمن ترتكز على نقطتين أساسيتين هما: منع أي شكل من أشكال الوحدة اليمنية لأنها قد تكون دافعا لنقض المعاهدة التي تمت عام1934،ومنع أي قوة أجنبية من بناء قواعد تأثيرها في اليمن. وهذا ما يؤكد بالفعل منطلق السعودية اتجاه اليمن وأوضح عدم تقبلها ذهاب اليمنيين نحو الوحدة وترى ذلك تهديدا مباشرا لها، وكما ذكرنا سابقا أن فرحة الوحدة لم تدم طويلا وهذا بعد نشوب حرب 1994ساءت على إثرها العلاقات اليمنية السعودية وبلغت درجة كبيرة من التوتر على الحدود ولم يكن حينها أمام الرئيس علي عبد الله صالح الذي كان يخشى التورط في صراع مع المملكة إلا العودة مع توقيع اتفاقية المبادئ الأولية المعروفة "بمذكرة التفاهم اليمني السعودي والتي وقع عليها عام 1995.وبعد التوقيع على اتفاقية جدة لإنهاء أزمة الحدود اليمنية السعودية برز متغير جديد أكثر خطورة فيما يتعلق بالحروب الطاحنة بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية في صعدة، وفي إحدى جولات تلك الحروب وهي الجولة السادسة في نهاية 2009دخلت المملكة العربية السعودية الحرب مع هذه الجماعة مباشرة، لكن سرعان ما توقفت الحرب بشكل مفاجئ ككل الجولات السابقة التي كانت تتوقف قبل حسم كل نهاية.[2]

---

[1]خلود محمد خميس، "العلاقات السعودية-اليمنيةبعدعام 2011الواقع والآفاق"،المجلة السياسية الدولية،ع52،(جويلية 2022)ص ص1-34

[2]نبيل البكيري،العلاقات اليمنية-السعودية مسارات الماضي ورهانات المستقبل، رؤية تركية،(خريف 2015) صص95-110

وبعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء شكل هذا الحدث نقطة تحول جديدة في العلاقات اليمنية السعودية، فبعد ان ادركت أن عدم استقرار اليمن أو وقوعه تحت تأثير قوى خارجية مناهضة يمثل بالنسبة لدول الخليج العربي تهديدا قويا، هذا ما دفع السعودية سعيا منها لإعادة استدراك ما يمكن استدراكه من خلال ما أعلنت عنه بعاصفة الحزم والذي تم الإعلان عنه يوم 26مارس 2015بقيادة التحالف العربي المتمثلة دوله في (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، الأردن، مصر، المغرب، السودان، باكستان) ويعود السبب الرئيسي لهذا التدخل في كون الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي في اليمن يشكل عاملا من عوامل عدم استقرار الاوضاع الداخلية في أقطار الخليج العربي إضافة الى أن صعود جماعة موالية لإيران الى مقاليد الحكم وتداعياته على الاقتصاد الخليجي، على اعتبار أن المورد الأساسي لاقتصاديات منطقة الخليج العربي يقوم على تصدير النفط وهو ما يطرح احتمالية الدخول في أزمات اقتصادية.

وبعد انتهاء عاصفة الحزم أعلنت دول التحالف العربي بدء عمليتها الجديدة تحت مسمى "إعادة الأمل" والتي كانت تهدف الى التركيز على الحل السياسي بدل العسكري إلا ان قيام الحوثيين باستهداف الحدود مع المملكة العربية السعودية عجل من تحول التدخل العسكري الجوي إلى تدخل عسكري بري والذي بدأ في 14جويلية 2015وعقب هذا التدخل البري بدا واضحا تفوق قوات التحالف العربي بمساعدة عناصر المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية لتتحول استراتيجية الحوثيين وحليفهم صالح الى الدفاع بدل الهجوم مع استمرار العمليات العسكرية جوا وبرا وبالمقابل رد الطرف الآخر من دون وجود حسم نهائي في الميدان، ما يوحي بضرورة إيجاد حلول سياسية بدل العسكرية [1]

ويمكن إيجاز اهداف الدور والتدخل السعودي باليمن سواء عبر المبادرة الخليجية أو التدخل العسكري في ما يلي:

-وقف التمدد الحوثي في اليمن: وهو ما تأكد في الكلمة الافتتاحية لأعمال القمة العربية في مارس 2015شرم الشيخ التي تضمنت ان استمرار الحركة الحوثية المدعومة من قوى اقليمية هدفها بسط هيمنتها على اليمن وجعلها قاعدة لنفوذها بالمنطقة ورفضها لمبادرات الشرعية ومجلس التعاون ومجلس الأمن وكافة المبادرات السلمية والمضي قدما في عدوانها على الشعب اليمني.

[11]منى بومعزة، "التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن"،دفاتر السياسة والقانون، ع19(جوان2018)ص ص571-584.

-تحجيم التواجد الإيراني في الخليج: عبر إعادة التوازن في منطقة الخليج وإعادة التوازن الإقليمي في العلاقة بين العرب وطهران، ووفق حالة الاستيلاب التي وقعت فيها بعض العواصم العربية تحت تأثير النفوذ الإقليمي في إيران.

-استعادة الدور الريادي في المنطقة: ويظهر ذلك في اختيارها للحزم والتي تعد بداية التغير والتحرر السعودي بناء على قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية كذا بناء تحالفات اقليمية لتعزيز علاقاتها وتكوين تحالف سني لمواجهة التكتل الايراني الشيعي.

الفرع الثاني: الازمة اليمنية وتداعياتها على السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي:

تشكل الازمة اليمنية مصادر تهديد قائمة ومحتملة على دول الخليج العربي كون اليمن ترتبط بهذه الدول على عدة أصعدة منها: الجغرافية، التاريخية، الإثنية والقومية، وما يمنح اليمن أهمية كبرى بالنسبة لهذه الدول هو اعتبارها إحدى الدوائر المهمة في معادلة أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم لا يمكن اقصاؤه في الوقت الذي تسهد فيه المنطقة تهديدات مستمرة ومتزايدة، ما يجعل من امن واستقرار اليمن ضرورة من أجل مواجهة الأخطار المشتركة. وفي هذا الفرع سيتم رصد أهم التهديدات الواضحة والخطيرة على أمن دول الخليج.

•**التهديد الإيراني:** تشوب العلاقات الإيرانية الخليجية كثير من الإشكالات، سواء كانت تاريخية أو استراتيجية الطابع، تلعب دورا في تأزيم العلاقة بين أي كيانات سياسية متجاورة متنافسة في إطار الجغرافيا نفسها والتاريخ والفضاء الثقافي نفسه، وتتراوح علاقتها بين التنافس والتعاون والصراع.

وما يعقد المسألة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي هو أنها تقع في منطقة تماس مذهبية (سنية-شيعية) وعرقية(عربية-فارسية) التي ما زال يتم توظيفها لأهداف سياسية. وتعتبر العلاقات بين إيران ودول الخليج المتغير الأساسي في قضية الأمن في المنطقة حيث نظرت إيران إلى منطقة الخليج على أنها مجال نفوذها الطبيعي، لذلك احتلت دول المجلس موقعا محوريا في تفكير إيران الإستراتيجي وسياسته الخارجية سواء قبل الثورة الإيرانية أو بعدها.[1]

وبعد الثورة الإيرانية كان اهتمام إيران بأمن الخليج جزء من نظريتها الأمنية الإقليمية المرتكزة على أسس عقائدية وسياسية وفكرية وأمنية، وفي إطار سعيها

[1]محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعةالجزائر1:كلية الحقوق،2016،ص 122

لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة وطبيعة رؤيتها لمصادر التهديد. وتمثل رؤية إيران للنظام الامني الخليجي جزء من رؤيتها لدورها الإقليمي ومصالحها وما نفذته من سياسات يعد ترجمة لتلك الرؤية، كما أن ملف الامن مثل أحد أهم نقاط الخلاف بين إيران من جهة وبين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي من جهة أخرى، حول منظورين للأمن الخليجي أحدهما يعتبر الوجود الأجنبي ضامنا لأمن الإقليم والآخر ممثلا في إيران يعتبر نفسه الأقدر على حماية وحفظ الأمن في الإقليم.[1]

وتعتبر السعودية أكثر دول الخليج التي تعيش صراعا وتنافسا مع إيران في المنطقة حيث أدى التنافس بينهما إلى تعقيد الأمور وتفاقمها، حيث تدخلت السعودية في اليمن بهدف معلن دوليا وهو احتواء النفوذ الإيراني المتزايد. وقد اثبتت الحرب في اليمن قدرة السعودية واستعدادها لمواصلة حملة عسكرية استمرت لسنوات، لكنها أظهرت أيضا عدم قدرتها على استخدام تلك القدرة لتحقيق أهدافها السياسية، حيث تخشى المملكة العربية السعودية خوفا حقيقيا من التطويق الإيراني ومن الحوثيين كتهديد وحودي ويعود هذا نتيجة السياسة الإيرانية في المنطقة العربية هجومية توسعية حيث بدأت تتغلغل في كثير من الدول العربية واستخدام هذا النفوذ كأوراق مساومة لمصالحها، ومن أبرزها دعمها للحركة الحوثية في اليمن سواء ماديا أو عسكريا أو بالتدريب على أيدي عناصر تابعة لها، ما يشكل تهديد مباشر لأمن السعودية وامن دول الخليج. 3(*محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي، "التوجهات السياسية لدول الخليج العربي ولدولة إيران اتجاه دولة اليمن، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، م3، ع1(يناير 2023)ص ص71-110.*

•**تنامي النشاطات الإرهابية في اليمن وتأثيره على دول الخليج:** يعكس الفراغ الأمني في اليمن مخاوف دول الخليج من فقد السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن وتحولهم لمخاطر العمليات الإرهابية والقرصنة البحرية.

حيث شكلت اليمن تاريخيا وجهة رئيسية لكل المذاهب والأديان والحركات الدينية وهذا لما تتمتع بيه من خصائص سواء على المستوى الجغرافي المتمثلة في صعوبة التضاريس او من ناحية التركيبة الاجتماعية التي تتسم بالقبلية ما جعلها اكثر الدول تضررا بالإرهاب خاصة وان هذه الجماعات الارهابية تنشأ بشكل خاص في المناطق التي تتزايد بها النزاعات الداخلية 2(*صباح كزيز، مرجع سابق، ص 184).*

[1]الأخضري إيمان "العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية لراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية (2019/2018)،ص 314،313.

حيث ترجع البدايات الاولى لمحاوله بناء تنظيم اليمن الى المشروع الجهادي لزعيم تنظيم القاعدة اسامه بن لادن والمتمثل في احداث حركة جهادية في جنوب اليمن حيث بدا بإرسال الدعم المادي اللازم لمؤيديه في اليمن منذ عام 1989 لحشد الانصار لهذه الحملة الجهادية واستمر في محاولاته حتى قيام الوحدة اليمنية وبسبب رفض الكثيرين انخراط في المشروع فشل هذا الاخير وبرغم ذلك واصل تقديم الدعم الى المجاهدين اليمنيين مولات نشاطات بن لادن استخدام الاراضي والسواحل والموانئ اليمنية لتهريب الأسلحة الى الدول والمناطق المجاورة ومن العوامل التي جعلت من اليمن ارض خصبه لنمو هذه الجماعات:

-العامل الجغرافي المرتبط بالطبيعة الجبلية التي تجعل من اليمن قلعه طبيعية منيعة ليس لأهل الجزيرة العربية وحسب بل لكافة الشرق الاوسط.

-القتال عند اليمنيين وتركيبتهم القبلية.

- انتشار السلاح والذخيرة بكافة انواعها.

-امتلاك اليمن حدود مفتوحة وسواحل بحرية طويلة.

-الطبيعة الحرة والصحوة الإسلامية عند اهل اليمن.

- استغلال عامل الفقر كعامل استراتيجي مهم في تحريك الناس للجهاد.[1]

من التنظيمات الإرهابية المتواجدة في اليمن نجد تنظيم القاعدة وهي منظمة وحركة متعددة الجنسيات تأسست في الفترة ما بين(1988-1990) وتدعو الى الجهاد الدولي و ترتكز بكثافة في اليمن خاصة في المناطق القبلية والمناطق الجنوبية ويطلق عليها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. الى جانب تنظيم الدولة الإسلامية التي لا يخرج تنظيمها عن منظومة فكر الجهاد العالمي والذي اعلن عنه في نوفمبر 2014 عن توسيع رقعة الدولة الإسلامية في عده بلدان بما فيها اليمن علما أن كثير من هؤلاء المقاتلين منشقين عن تنظيم شبه الجزيرة العربية[2].

وهذا التهديد لا يقتصر فقط على اليمن حيث تجلت تداعياته في التأثير على امن دول مجلس التعاون لدول الخليج واستقرارها وخاصة اذا تم الأخذ بعين الاعتبار ان تنظيم القاعدة وقيادته مستقرة في اليمن إلا أن دلاله تسميته تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يشير الى ان منطقه الخليج العربي تدخل في دائرة استهدافه وخطورته لا تقتصر على اليمن فقط كما ان القاعدة تتبنى أيديولوجية متطرفة تهدف الى اقامة

[1]عبد الملك حسن علي الخولاني، البعد الأمني في السياسة الخارجية اليمنية أنموذج المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستيرغير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010)صص113،114.
[2]صباح كزيز، مرجع سابق،ص 185-186

إمارة إسلامية كبيرة تضم منطقه شبه الجزيرة العربية كما انها تولي اهتمامات خاصة لدول مجلس التعاون الخليجي لاعتبارات عده ابرزها الثروات والموارد الهائلة التي تزخر بها هذه الدول التي قد تساعدها في تنفيذ مخططاتها العالمية اضافه الى الموقع الجغرافي فإن الأوضاع الراهنة في اليمن وما تتيحه من فرص لتنامي نفوذ القاعدة تمثل تهديدا محتملا لأمن دول مجلس التعاون.[1]

•**الأزمة اليمنية وتهديد أمن الممرات البحرية:** يبرز أثر الأزمة اليمنية على أمن الإمدادات الطاقوية في مضيق باب المندب إنطلاقا من غياب الأمن والإستقرار السياسي حيث أدى تنامي ظاهرةالإرهاب والنزاعات الانفصالية الجنوبية وانعكاسات التنافس الاقليمي على الواقع الداخلي في اليمن جعلته مثقل بالتحديات حيث ظهرت تمدد مكون اجتماعي وسياسي (حركه انصار الله) على حساب الجغرافية السياسية اليمنية ووصوله الى الساحل اليمني وتهديده للملاحة البحرية في البحر الاحمر ومضيق باب المندب المرتبط اساسا بمعادلة أمن إمدادات الطاقةالعالمية[2]

وقد يترتب عن هذه الآثار عودة ظاهرة القرصنة البحرية في ظل غياب الدولة اليمنية وسيطرة الحوثيين على مناطق عدة في البلاد خاصة ميناء الحديدة الذي يعد أكبر موانئ اليمن على الساحل الغربي فمن المخاوف التي تفرزها تحديات الطاقة نجد مسألة الإمدادات عبر المذائق البحرية فضمان إمدادات الطاقة بشكل مستقر تعتبر إحدى القضايا الاستراتيجية الخطيرة التي لا مفر من مواجهتها فقد كانت محاولات السيطرة على مصادر الطاقة الدافع الاساسي لكثير من الصراعات والحروب التي كانت أيضا عاملا للتقارب والتعاون فيما بين الدول وفي هذا الاطار فإن مضيق باب المندب يعتبر في الوقت الحالي من ضمن أكثر الممرات البحرية تعرضا لعدة تهديدات أمنيه مختلفة سواء تعلق الأمر بعمليات القرصنة البحرية او تلك المتعلقة بالنزاعات والحروب الدائرة بالمنطقة فالحرب في اليمن من أبرز مصادر هذه التهديدات منذ مارس 2015 أين استولى الحوثيون والقوى المؤيدة لهم على المضيق الامر الذي مثل تهديدا لمصالح عده دول خاصة الخليجية منها حيث استدعى الامر تدخل السعودية والإمارات وحلفائهم الذين تمكنوا اكتوبر 2015 من السيطرة على الجانب اليمني للمضيق ثم الاتجاه نحو عدن بعد حمل من القصف الجوي السعودي المصري استهدفت بدرجه كبرى تأمين الممر ومحيط البحر الاحمر.

[1]يوسف جمعة الحداد، الأزمة اليمنية... الأبعاد والتداعيات الاستراتيجية المحتملة، مجلة درع الوطن،ع519(أفريل 2015).
[2]صباح كزيز، مرجع سابق،ص 192

وفي جانفي 2017 أطلقت حملة الرمح الذهبي بقيادة السعودية وحلفائها كان الهدف منها تحرير عده موانئ(موخة، الميدي، الحديدة) وقد مثل تحرير هذه الموانئ التحدي الأهم بالنسبة لقوات التحالف وكذا للقوة الدولية صاحبة المصالح الاقتصادية بالممر [1].دون إغفال الحديث عن الهجمات التي يتعرض لها البحر الاحمر فمنذ أكتوبر 2023 شهد البحر الاحمر تصاعدا غير مسبوق من التوترات العسكرية ردا على الحرب الإسرائيلية المستمرة في غزة، شنت قوات الحوثيين في اليمن سلسلة من الهجمات بطائرات مسيرة وصواريخ باتجاه اسرائيل واستهدفت السفن التجارية والعسكرية في المنطقة وبالمقابل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل عملية حارس الإزدهار وهو تحالف عسكري دولي يهدف الى حماية البحر الأحمر من الهجمات الحوثية.

وباعتبار البحر الأحمر ممرا مائيا استراتيجيا مهما تتصارع عليه القوى الإقليمية الامر الذي يجعل اي صراع فيه يمثل حاله تهديد مستمر للأمن والسلم الدوليين.[2]

•النزعات الإنفصالية وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي (الحراك الجنوبي): أضحت التهديدات الداخلية للدول العربية أكثر خطورة على الرغم من استمرار التهديدات الإقليمية خاصة مع ظهور الجماعات دون الدول التي أصبح لديها أسلحة ربما تعادل أو تفوق ما لدى الدولة وذلك بدعم من أطراف إقليمية إذ تشهد الساحة الداخلية اليمنية العديد من الصراعات والاحتراب الأهلي الداخلي فيما يتعلق بالصراع بين الفصائل اليمنية المسلحة في ظل الدعوات الجنوبية بالرغبة في الإستقلال ما يمثل تهديد لمستقبل ووحدة الأراضي اليمنية.[3]

وكما ذكرنا سابقا شكل الحراك الجنوبي في اليمن عام2007 حركة للمطالبة بالمزيد من الفرص السياسية والاقتصادية في مختلف محافظات اليمن الجنوبية إلا أن عدم قدرة الدولة على توفير الخدمات الاساسية والتهميش المستمر أدى الى تعزيز الدعوات الانفصالية وبروز الحراك الجنوبي.[4] وعند الحديث عن تأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي يبرز كعامل تهديد من خلال سعي ايران ومحاولتها كسب موالاة قادة الحراك الجنوبي حيث تظهر فصائل أخرى في الحراك الجنوبي وهي الحراك المسلح التي تتلقى دعما من إيران لتمويل المشروع الانفصالي في

---

[1]عبد القادر الهلي،مرجع سابق،ص 118،119

[2]محمد علي ثامر بتول دوغان انعكاس هجمات البحر الأحمر والتداعيات المحلية والإقليمية والدولية تحليلات الشرق الأوسط 30جانفي2024،تم الإطلاع 2024/05/02،وبخصوص تداعيات هذه الهجمات لاتقف عند حدود الدول التي تتضرر بصورة مباشرة بل تمتد كذلك الى اقتصادات دول الاقليم . https://carnegieendowment.org/sada/2024/01/red-sea-hostilities-local

[3]مصطفى صلاح، تهديدات متلاحقة... الأزمة اليمنية ومستقبل الأمن الإقليمي العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات 2019/01/23،تم الإطلاع 2024/04/29 http://www.acrseg.org/41095/4

[4]إياد أحمد وأسامة الروحاني، ضرورة بناء شرعية الدولة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (سبتمبر2018)،ص15.

جنوب اليمن كما أفادت بعض التقارير أن إيران طرحت على الحراكيين في المحافظات الجنوبية ضرورة تفعيل المظاهرات وتحميل دول الخليج وخاصة السعودية مسألة إهمال القضية الجنوبية كما أن الحراك الجنوبي بشقيه السلمي والمسلح يفتقر للدعم نتيجة غياب الدعم من قبل الحكومات الاقليمية او الدولية لانفصال الجنوب وسبب غياب هذا الدعم الدولي يتعلق بتهديد هذا الحراك لاستقرار اليمن وخطر انقسامه داخليا وفقا لمعطيات الحراك الحالي المنقسم بدوره الأمر الذي سيؤدي الى حرب أهلية أخرى ستؤثر على أمن منطقة الخليج بالكامل. [1]

-دور الإمارات في الحراك الجنوبي: يرتكز النفوذ الإماراتي في اليمن بشكل كبير على تيارات وكيانات يمنية، بحيث تعمل كوكيل محلي لها، وتقوم بتنفيذ ممارسات بالنيابة عنها، ويأتي في مقدمة تلك الكيانات، التيار الانفصالي فيما يسمى بـ"المجلس الانتقالي الجنوبي":

- **ثلاثية الاستراتيجية الإماراتية في ملف الجنوب:**

الأولى: تحويل القضية الجنوبية من مطلب شعبي إلى مقايضات دولية:

تولت الإمارات الإشراف على مدينة عدن وبعض المناطق الجنوبية بعد مشاركتها في تحريرها من المسلحين الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح. ومنذ دخولها تلك المحافظات، حرصت على تنفيذ إشرافها وفق أجندة خاصة بها، تتعارض في كثير من الأحيان مع الهدف العام المعلن لعاصفة الحزم، المتمثل في إنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة الدولة الشرعية.

ولتحقيق أهدافها الخاصة، تعاملت أبو ظبي مع قوى المقاومة التي قاتلت الحوثيين في تلك المحافظات بانتقائية وتحفظ، وفرزتها بحسب قربها أو بعدها من خطها السياسي ومشروعها الخاص. تماهت مع بعض فصائل الحراك الانفصالي وسعت لتمكينها من تلك المحافظات. كما مارست ضغوطاً على الرئيس "هادي" لإقالة محافظ عدن "نايف البكري" بحجة انتمائه إلى حزب الإصلاح، بالرغم من أنه أعلن تخليه عن انتمائه الحزبي قبيل تحرير عدن.

وبعد اغتيال محافظ عدن السابق "جعفر محمد سعد" الذي تعين بدلاً من نايف البكري، نجحت الإمارات في فرض "عيدروس الزبيدي" محافظاً لعدن، وتعيين شلال شائع مديراً للأمن فيها، في خطوة كان هدفها تمكين الانفصاليين من إحكام قبضتهم على المرافق الإدارية والأمنية والأجهزة العسكرية الناشئة في المدينة، وتسهيل فتح معسكرات لاستقطاب وتدريب عناصرهم من أنصار الحراك القادمين

[1] صباح كزيز، مرجع سابق،ص153.)

من محافظة الضالع، والسلفيين من أتباع التيار المدخلي بعيداً عن أنظار الشرعية والجيش الوطني.

وفي خطوة إضافية، تم ربط تلك المعسكرات بالقيادات العسكرية الإماراتية المتواجدة في عدن، والتي تشرف على عمليات الاستقطاب والتدريب ودفع المرتبات، ونشر وتوزيع تلك القوات في المناطق المختلفة. هذا مكن الإمارات من التحكم بشكل شبه كامل بالمنافذ الأمنية والمرافق الحيوية في مدينة عدن، بما فيها مداخل ومخارج المدينة، ومطار عدن الدولي والميناء ومصافي تكرير النفط وغيرها. باتت تتحكم في دخول الأفراد إلى عدن وخروجهم منها، بما فيهم الرئيس نفسه وأعضاء الحكومة، من خلال تحكمها في أمن المطار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وفي الاتجاه ذاته، ضغطت الإمارات على الرئيس هادي لتعيين محافظين من تيار الحراك الانفصالي لعدد من المحافظات الجنوبية الأخرى. أنشأت معسكرات للحزام الأمني والنخب في تلك المحافظات، وتمكنت من التحكم في الجوانب الأمنية والإدارية فيها من خلال ربط المحافظين والقيادات الأمنية والإدارية بالقيادات العسكرية الإماراتية وليس بالسلطة الشرعية.

الثانية: تشكيل المجلس الانتقالي لضمان حركة الشارع:

تدرك أبوظبي أنه ليس بوسعها التواصل العام والمباشر مع الشارع الجنوبي نظراً لمحدودية خبرتها في هذا النوع من النفوذ، باعتبارها دولة مشيخيات ليس للرأي العام فيها حضور، كما هو حال البلدان ذات النظام الجمهوري الديموقراطي. لهذا عجَّلت في فرز المقاومة الجنوبية بين خصم وتابع، ووقع الاختيار على دعم عيدروس الزبيدي من التيار الانفصالي ذي الميول الاشتراكية، وهاني بن بريك من التيار السلفي (الجامي). دعمت الإمارات بشكل علني تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أعلن عنه في 11 مايو/آيار 2017 عقب إقالة الرئيس عبدربه منصور هادي لأبرز رجال أبوظبي، وهما محافظ عدن عيدروس الزبيدي، ووزير الدولة هاني بن بريك الذي نص قرار إقالته على إحالته للتحقيق. أصبح المجلس يمثل دولة داخل الدولة، ويعمل كسلطة موازية وبديلة للحكومة المعترف بها دولياً، ويمتلك نفوذاً كبيراً بفعل الدعم العلني من قبل الإمارات العربية المتحدة، التي تشرف على أعمال المجلس، وغالباً ما تحتضن أبوظبي أنشطته وفعالياته. تغطي وسائل الإعلام الإماراتية تلك الفعاليات، وخاصة عندما تكون علاقتها متوترة مع السلطة الشرعية، وهي في الغالب متوترة. فعلى وقع الأزمة العلنية بين الإمارات

والحكومة اليمنية حول جزيرة سقطرى (2018)، احتضنت أبوظبي لقاءات جمعت أعضاء المجلس بالشخصيات الجنوبية، في مسعى للدفع بجهود الانفصال.

الثالثة: تقويض الشرعية:

تبنت أبوظبي سياسة انتقامية تجاه الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومته، وسعت جاهدة لتقويض السلطة الشرعية وتهميشها وإضعاف تواجدها، حتى إخراجها من عدن والمحافظات الجنوبية. وجهت أتباعها في الحراك الانفصالي لعدم الاعتراف بشرعية الرئيس هادي ورفض قراراته، حتى وإن تعلقت بتغيير بعض المسؤولين من الصف الثاني. فقد أصدر هادي قراراً بتغيير ضابط أمن مطار عدن "صالح العميري"، الذي رفض القرار بتوجيه من الإمارات، مما أدى إلى أزمة لم تُحل إلا بتدخل سعودي.

وصلت الأمور إلى حد منع أمن المطار هبوط طائرة الرئيس هادي في مطار عدن، بعد عودته من السعودية في فبراير 2017، مما اضطره إلى تغيير مسار الطائرة إلى جزيرة سقطرى، ولم يُسمح لها بالهبوط إلا بعد تدخل الرياض. ومع فشل زيارة هادي إلى الإمارات في حلحلة الخلافات (2017)، اضطرت السعودية إلى إبقائه في الرياض، خوفاً من وقوع صدام عسكري ينسف جهودها في مواجهة الحوثيين.[1]

•**تداعيات الازمة اليمنية على الاقتصاد السعودي:** نتج عن التدخل العسكري لدول الخليج العربي لإدارة الأزمة اليمنية حيث تتحمل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الجزء الأكبر منها، باعتبارهما الدولتين المتورطتين بصورة مباشرة في الحرب، حيث يشكل استمرار الحرب في اليمن استمرارا للخسائر المادية والإقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه الدول وعلى الرغم من تكتم دول التحالف السعودي على خسائرها الاقتصادية خلال الأعوام الماضية في عدوانها على اليمن فإن هناك عددا من التقديرات التي تنشرها مراكز الأبحاث المتخصصة تشير الى حجم هذه الخسائر فمن حيث مستوى الإنفاق المالي على الحرب قدرت مجلة "التايمز البريطانية" تكلفة الحرب على دول التحالف بنحو700 مليون دولار يوميا أي 72 مليار دولار سنويا، بينما تقدر مصادر أخرى التكلفة بمبالغ أكبر بكثير ودون الخوض في التفاصيل الدقيقة للخسائر الاقتصادية التي تحملتها السعودية في حربها على اليمن يمكن التطرق الى مجموعة من المؤشرات

[1] ناصر الطويل وآخرون، ، **لعبة الإمارات في اليمن**، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، ص-ص 54-62.

الاقتصادية التي تعطي صورة أولية لحجم الخسائر المالية خلال الفترة 2015 و2018.[1]

-من 160 مليار ريال عام 2015 الى 190 مليار في عام 2017 والى حوالي 210 مليار ريال في موازنة العام 2018 وبمعدل نمو سنه ثانوي متوسط يصل الى 9.5%.

- تزايد عجز الموازنة العامة خلال السنوات الثلاث الماضية على الرغم من زيادة الإيرادات العامة بصورة كبيرة جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة العوائد المالية لتصدير النفط السعودي فضلا عن زيادة الإيرادات الناتجة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين والمقيمين في المملكة وخفض الدعم الموجه للمشتقات النفطية والخدمات الأساسية.

-لمواجهة الإنفاق العسكري الكبير ولتغطية عجز الموازنة العامة لجأت السعودية إلى السحب من أصولها الخارجية بحيث تراجعت قيمة الأصول من 732.3 مليار دولار عام 2014 إلى 616.3 مليار دولار عام 2015 ثم إلى 535.7مليار دولار و 464.5 مليار دولار في العامين 2016 و2017 على التوالي بمعدل تراجع سنوي بمتوسط حوالي 12.1٪، كما لجأت السعودية إلى الدين العام لتغطية نفقاتها العسكرية وتمويل عجز الموازنة العامة.[2]

•**تداعيات الأزمة اليمنية على الإقتصاد الإماراتي:** بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن مشاركتها في الحرب على اليمن كانت أصغر حجمًا مقارنة بالمشاركة السعودية، سواء من حيث عدد الطائرات المقاتلة أو القوات البرية، واعتمادها بشكل شبه كلي على القوات اليمنية الموالية لها تحت اسم الأحزمة الأمنية أو النخب المناطقية التي أنشأتها في المحافظات الجنوبية من اليمن والمقدرة بحوالي 35 ألف مجند؛ فقد حدَّ هذا الأمر من خسائرها البشرية والمالية في الحرب مقارنة بالخسائر السعودية. حيث تشير بعض المصادر إلى أن الخسائر البشرية للإمارات في حرب اليمن منذ عام 2015 بلغت حوالي 111 فردًا، وتقدر بعض التقديرات أن الإمارات تنفق حوالي 1.3 مليار دولار شهريًّا على تدخلها في اليمن، بما يساوي 16 مليار دولار سنويًّا وحوالي 55 مليار دولار خلال سنوات الحرب. من ناحية أخرى، ترى بعض المصادر والدراسات أن خسائر الإمارات أكبر بكثير مما ورد أعلاه، مستندة

[1]زهراء رمال، 7أعوام من العدوان على اليمن... كيف تضرر الإقتصاد السعودي؟ 25مارس2022، تم الإطلاع 2024/05/04 حيث تزايدت نفقات الدفاع العسكري بصورة سنوية.

[2]منصور علي البشيري، التكلفة الإقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع 28أوت 2018مركز الجزيرة للدراسات، ص ص6،7.)

في ذلك إلى عدد من المؤشرات في السياسات الاقتصادية التي اتخذتها في السنوات الماضية، مثل رفع معدل الضرائب والرسوم على الخدمات في الإمارات، وإزالة الدعم عن بعض السلع والخدمات كالوقود، ولجوء الإمارات إلى الصندوق السيادي لتغطية نفقاتها في اليمن وسد عجز الموازنة، مما أدى إلى تراجع أصول الصندوق بحوالي 30 مليار دولار نهاية عام 2015، وخفض حيازتها من سندات الخزانة الأميركية من 200 مليار دولار إلى 66 مليار دولار منتصف عام 2017. بالإضافة إلى الخسائر البشرية والاقتصادية، تتحمل الإمارات خسائر أخرى تتمثل في اهتزاز صورتها لدى غالبية اليمنيين، خاصة في المناطق المحررة من الحوثيين؛ حيث أدت التصرفات الفردية الإماراتية الرامية إلى إضعاف الحكومة الشرعية اليمنية المعترف بها دوليًّا، من خلال بناء تشكيلات عسكرية غير خاضعة لمؤسسات الشرعية وعرقلتها في عدن والمحافظات الجنوبية وتعز بنشر الفوضى الأمنية، إلى جانب بناء قواعد عسكرية في بعض الجزر اليمنية بدون تنسيق مع الحكومة اليمنية أو حتى علمها، كل ذلك قد حوَّل نظرة اليمنيين تجاه الإمارات من دولة مشاركة في حرب إعادة الشرعية اليمنية إلى دولة احتلال لها مطامع اقتصادية وسياسية في اليمن، بغض النظر عن موقف الحكومة اليمنية وسكوتها تجاه التصرفات الإماراتية في غالب الأحيان.[1]

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة اليمنية على إيران.

الفرع الأول: العلاقات اليمنية-الإيرانية.

تاريخيا إرتبط الفرس بالذهنية اليمنية من منظور تنافس وحروب بعد الهجمات الفارسية لتقويض حضارة سبأ في جنوبيّ الجزيرة العربية، أما لاحقا فإن علاقات البلدين يمكن تحقيبها من بعد ثورة السادس والعشرون من سبتمبر 1962 عندما اعترفت طهران بنظام الحكم الجمهوري اليمني عام 1967 وافتتحت السفارة الإيرانية في صنعاء عام 1972،وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران بادرت الحكومة اليمنية لإقامة علاقات حسنة مع القادة الجدد، إلا أنه لاحقا وبسبب الحرب العراقية الإيرانية لم تستطع اليمن الخروج من الموقف القومي للدول العربية وبعد التغيرات التي طرأت على المنطقة بعد حرب الخليج الثانية وما آلت إليه العلاقات اليمنية الخليجية من توتر ساهم في توطيد العلاقة بين البلدين خاصة وأن إيران كانت أول دولة تعترف بحكومة الوحدة اليمنية عام 1990 ثم جاءت زيارة علي عبد الله صالح لإيران سنه 2000، وتوقيعه على عدد من الإتفاقيات التي شكلت منعطفا مهما في مسيرة العلاقة بين البلدين وقد بلغت مجمل الإتفاقيات الموقعة منذ

[1] منصور علي البشيري، المرجع نفسه، ص7.

الوحدة اليمنية أكثر من 54 إتفاقية ومذكرة تفاهم، كما تماثل موقفا البلدين بشان احتلال العراق ومن المسألة النووية الإيرانية بعد تصريحات الرئيس اليمني أكد فيها حق إيران في امتلاك طاقة نووية لتوليد الطاقة.[1]إلا أن بوادر الأزمة بدأت في الظهور بعد التمرد الذي قاده أحد شيوخ المذهب الزيدي وهو بدر الدين الحوثي في محافظة صعدة في عام 2004 ومن ثم تجدده في مارس 2005 ما نتج عنه إعدام أحد أئمة المساجد الشيعية وهو يحيى حسين الديلمي وسجن آخر ثمان سنوات وهو محمد مفتاح لدعمهما حركة الحوثي واتهامهما بالتجسس لصالح إيران وبدأ الحديث يتعاظم عن التدخل الإيراني في اليمن وارتبط ذلك بالحوثيين وهو ما كان سببا للنظر إلى نفوذ الحوثيين في الشمال على أنه نفوذ إيراني كما أنه كان واحدا من الأسباب التي سبّقت لتشن السعودية والحكومة اليمنية ست حملات عسكرية ضد الحوثيين في الفترة من 2004 الى 2010[2]. وبالفعل مرت استراتيجية النفوذ الإيراني في اليمن بثلاث مراحل مفصلية تمثلت أولها في (مرحله التموضع الناعم)، التي استمرت من عام 2001حتى اندلاع الثورة ضد علي عبد الله صالح عام 2011 ويتمثل العامل المحلي لهذه المرحلة في ضعف الدولة اليمنية نتيجة حالة الإنسداد السياسي والصراع حول مشروع توريث الحكم في اليمن، أما إقليميا فشكل الإحتلال الأمريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين إنفراجة أساسية وفتح المجال للمشروع الإيراني في المنطقة والمرحلة الثانية للنفوذ الايراني تمتد ما بين 2010 و 2014 ما بين الثورة والانقلاب أين كثفت إيران دعمها لجماعة الحوثي أما في مرحلته الثالثة سابقت إيران الزمن واجتاح حلفائها الحوثيون العاصمة صنعاء في مارس 2014 وكانت مرحلة استقواء وسيطرة معلنة على اليمن.[3]

وكان هذا النفوذ نتيجة لتظافر عدد من العوامل والأسباب التي جعلت إيران تكثف وجودها السياسي، العسكري، والاستخباراتي في اليمن باعتبارها أهم نقاط الإرتكاز في الإستراتيجية الإيرانية. تمثلت هذه العوامل في:

• صراع النخب وتنامي قابلية الدولة للإختراق: حيث أنه بعد قيام الوحدة اليمنية 1990 وقعت اليمن في فخ الإستقطابات الإقليمية وتوتر علاقتها مع السعودية ودول الخليج إضافة إلى بروز أزمة الثقة بين طرفي الإتفاق، علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض وسرعان ما تحولت الى أزمة بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) أين انزلقت اليمن بسببها إلى حرب أهلية وما صاحبها

[1]محمد عبد الله محمد، قراءة في مسيرة العلاقات اليمنية الإيرانية، مركز الخليج للأبحاث،2006/12/01،تمالإطلاع2024/05/05 https://araa.sa/index.php?view=article&id=2788:2014-08-0121-03-48&Itemid=172&option=com_content

[2]فاطمة الصمادي، اليمن على سلم الاولويات الاستراتيجية الإيرانية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/04/28،ص 4

[3]عاتق جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، ص 6،7.)

تدهور المستمر في الأوضاع الإقتصادية وارتفاع مؤشرات الفساد وضعف مؤسسات الدولة، وباستقراء حالات التدخل الإيراني في دول الجوار فقد وفرت الظروف والتحولات التي مرت بها اليمن واحدة من الإعتبارات الأساسية لهذا التدخل والتي تتمثل في محاولة إيران الإستفادة من الإنقسام وعدم الإستقرار وضعف السلطة المركزية لاختراق الدول.

• الإنكفاء السعودي: إلى جانب العوامل الداخلية كانت هناك عوامل إقليمية ساعدت على التمدد الإيراني في اليمن ومن أبرزها الدور السعودي في اليمن،إذ تعتبر السعودية منذ فترة طويلة منطقة نفوذ رئيسية في اليمن خاصة بعد عام 1970 فمنذ أواخر الستينات كانت المملكة العربية السعودية الداعم الرئيسي للنظام السياسي في اليمن الشمالي وكان لها النفوذ الأكبر في البلاد وعلى عكس الدعم الإيراني للحوثيين الذين كانوا يفتعلون الأسباب لخوض معارك تمكنهم من السيطرة على مناطق جديدة لم تقدم السعودية الدعم الكافي للقوى التي كانت ترغب في التصدي للحوثيين بل ويمكن القول أن الدور السعودي تحول في احيان كثيرة الى عبء على القريبين منها. فأنصار المشروع الإيراني يبررون تدخلهم في اليمن بوجود التدخل السعودي وفي حين أن التدخل الإيراني يعمل على استثمار كل فرصة سانحة نجد أن الدور السعودي لم يكن كذلك.

• العوامل والتطورات الخارجية: كانت مجموعة من التحولات التي شهدتها المنطقة خادمة للتوجهات الإيرانية وساهمت في زيادة نفوذها منها الإحتلال الأمريكي للعراق، الثورة السورية والتدخل الروسي، إضافة إلى توقيعها مع القوى الدولية الكبرى اتفاق بشأن برنامجها النووي كما ساهم التساهل الأمريكي في عهد أوباما إزاء التدخلات الإيرانية في العراق وسوريا فضلا عن التركيز على هدف القضاء على تنظيم القاعدة في اليمن كأولوية استراتيجية في إتاحة الفرصة لإيران لتكثيف أنشطتها التدخلية في اليمن.[1]

وانطلاقا من هذه العوامل تسعى إيران من خلال دورها وأنشطتها التدخلية في اليمن على إنجاز عدد من الأهداف المرتبطة بتعزيز مكانتها الاقليمية والمتمثلة في:

أولا: توسيع مجال نفوذها: تهدف أيران من خلال نشاطها على الساحة السياسية اليمنية إلى إحراز مزيد من النفوذ في اليمن باعتباره يحظى بموقع استراتيجي متميز ووزن جيوسياسي مؤثر في المنطقة إذ بإمكانها أن تزيد تأثيرها ونفوذها في المنطقة من خلال تحالفها مع الحوثيين وترسيخ تموضعهم في قمة السلطة وكذلك عبر إيجاد موقع قدم لها بالقرب من ممر استراتيجي دولي بالغ الأهمية مما يتيح لها

[1] عاتق جار الله، المرجع نفسه، ص ص8-13.

فرصة التحكم في حركة المرور التي تصل خليجي عدن والمحيط الهندي بالبحر الاحمر.

ثانيا: الإضرار بدول الجوار الإقليمي: ويعتبر أحد أهم الأهداف من التدخل الإيراني في اليمن انطلاقا من قناعتها بأن تنامي نفوذها على الساحة اليمنية يعني بالضرورة الخصم من نفوذ دول الخليج العربية ولا سيما نفوذ السعودية لذلك تهدف الى تمكين الحوثيين في السلطة بغرض إضعاف ارتباط اليمن بسياقه الجغرافي القومي وعرقلة المشاريع المستقبلية بين اليمن وجواره الإقليمي وفي حالة عدم تمكنها من تحقيق هذا الهدف يصبح البديل المناسب لمصالحها هو دفع اليمن نحو مزيد من الاضطراب والتشرذم والفوضى فضلا عن إلحاق الضرر بأمن واستقرار الجوار الاقليمي.

ثالثا: تدعيم موقف ايران في مواجهة الضغوط الأمريكية: ثمة اعتقاد راسخ لدى إيران بأنه من خلال تبنيها سياسات خارجية ذات طابع نشط أو هجومي بتوسيع تدخلاتها ونفوذها في عديد من دول الجوار الإقليمي في اليمن بموقعه الإستراتيجي المهم يمكنها دفع الولايات المتحدة الأميركي إلى الإعتراف بمصالحها الحيوية والقبول بها كفاعل إقليمي محوري.

رابعا: تدعيم شرعية النظام الإيراني عبر تحقيق نجاح على المستوى الخارجي: تمثل الرغبة في تحقيق نجاحات على المستوى الخارجي من أجل تدعيم الوضع الداخلي للنظام الإيراني أحد أهم أهداف دور إيران وأنشطتها التدخلية في اليمن إذ أن ثمة صلة واضحة بين هذه الأنشطة التدخلية والأوضاع الإيرانية الداخلية المتأزمة إقتصاديا وسياسيا على نحو أدى الى تراجع ملموس في شرعية النظام الإيراني وشعبيته وأحدث أزمة ثقة بينه وبين قطاعات مجتمعية واسعة الأمر الذي يدفع بهذا النظام نحو اللجوء إلى سياسة تصدير أو ترحيل المشكلات والأزمات الداخلية إلى الخارج.[1]

أدوات التغلغل الإيراني في اليمن:

-الدعم الحقوقي الإغاثي: وكذلك العمل على إبراز قضية اليمن وجماعة الحوثي حقوقيا عبر التواصل مع المنظمات الحقوقية لإظهار الشعب اليمني ينتهك حقوقيا من قبل السعودية ودول التحالف وتقديم استشارات قانونية لمؤسسات حقوق الإنسان العاملة في اليمن.

[1] محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص ص 36-40.)

-الدعم الإعلامي... الدعاية الإعلامية: أما على صعيد الدعم الإعلامي والدعائي من قبل إيران لجماعة الحوثي فقد أوضحت الدراسة أن الدعم جاء عبر دعم ما يسمى الحقوق الحوثية في وسائل الإعلام في مختلف الشبكات باللغات الحية في العالم وإظهار مظلومية الحوثي والتركيز على الوضع الإنساني وأيضا القيام بحملات شعبية متنوعة على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم الحوثي وإظهار الأزمة كقمع للشعب اليمني من قبل السعودية والولايات المتحدة الامريكية.

-التغلغل الثقافي.. مركز الإستقطاب: الدعم السياسي والإغاثي والإعلامي تبعه أيضا دعم وتغلغل ثقافي إيراني في اليمن عبر الدور العلمي والثقافي لعصائم طهران في استقطاب الشعب اليمني عبر زيادة المنح الدراسية لطلاب اليمن وتنظيم مسيرات وتجمعات دعما للمشروع الحوثي وكذلك التعبير عما يسمى اضطهاد الشعب اليمني من قبل خطباء صلاة الجمعة في إيران وإصدار الفتاوى والمراجع الكبرى في إجازة تخصيص الأموال الشرعية للحوثيين وهو ما يمكن تسميته بالحشد الديني ضد السعودية.

-التغلغل الإقتصادي: وعلى صعيد الدعم الاقتصادي فقد أوضحت الدراسات أن إيران عملت على ربط الاقتصاد اليمني لجماعة الحوثي بالإقتصاد الإيراني عبر العلاقات التجارية بين رجال الأعمال الإيرانيين واليمنيين وخاصة المقربون من عبد الملك الحوثي.[1]

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة اليمنية على إيران.

لعبت الأزمة اليمنية دورا محوريا في رفع منسوب التوتر والمواجهة بين إيران والسعودية حيث دخل هذا الصراع منعطفا خطيرا منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء عام 2014 حيث اتخذ الصراع طابعا عسكريا مباشرا بعد أن كان يدار من خلال وكلاء، وذلك باعتبار اليمن جزءا أصيلا ومباشرا من الأمن القومي السعودي وهذا ما جعله يتموضع استراتيجيا في صلب العقيدة السياسية للمملكة، التي شعرت بقلق وتهديد وهي تشاهد جماعة أنصار الله تسيطر على العاصمة بدعم عسكري، مالي وأمني من أيران.[2]

حيث يثار الكثير من الجدل بين الباحثين حول طبيعة الصراع السعودي الإيراني حيث يرى البعض أنه صراع طائفي على اعتبار السعودية تمثل أهل السنة وإيران

---

[1]علي رجب، دراسة لجامعة الإمام حسين..... هذه ادوات إيران لدعم الحوثي والتغلغل في اليمن، بوابة الحركات الإسلامية، 2021/01/03،تم الإطلاع 2024/05/05،http://www.islamist-movements.com/5626

[2]عبد القادر فايز، صراعات النفوذ بين إيران والسعودية؛ تداعيات المواجهة وإمكانيات المصالحة، مركزالجزيرة،5/4/2023،ص1،2.)

يمثل الشيعة وآخرون يعتبرونه صراعا سياسيا من أجل زيادة النفوذ والسيطرة والظهور كقوة إقليمية، وفي الحقيقة أن طبيعة الصراع بينهما اختلفت من مرحلة تاريخية إلى أخرى وفقا للأحداث الداخلية لكلا الدولتين.

ولقد كانت آخر تداعيات هذا الصراع ما قامت به السعودية من قطع للعلاقات الدبلوماسية مع إيران بعد حادثة إحراق السفارة السعودية في طهران بسبب إعدام السعودية لرجل الدين السعودي الشيعي «نمر النمر"، وهذا الحدث زاد من وتيرة الصراع بين البلدين وتسبب في تأثيرات كبيرة في المنطقة[1].

كما نتج عن تدخل إيران في اليمن ودعمها للحوثيين إدانة العديد من الدول لها ما جعلها تواجه عقوبات اقتصادية دولية بسببها وتشمل هذه العقوبات قيودا على التجارة والاستثمار والنقل البحري والنفط، ما تسبب في تقليص فرص التجارة الخارجية لإيران وتضييق هامش الحركة الاقتصادية والتنموية.

وبصفه عامة تؤثر هذه العقوبات على اقتصادها ولكن كان الهدف من هذه العقوبات لإيران هو برنامجها النووي وكانت الوسيلة المستخدمة هي منع وصول أي تكنولوجيا حديثة إليها وأيضا من خلال تجميد الأموال الإيرانية في الخارج ومقاطعة اقتصادية تتمثل في مقاطعة المجتمع الدولي الإيراني تجاريا وخاصة مقاطعه النفط الإيراني الذي هو عصب الاقتصاد وأخيرا حصار اقتصادي من خلال منع الشركات الدولية من الاستثمار في إيران ومعاقبة الشركات المخالفة لهذا الحظر.[2]

المبحث الثالث: التداعيات الدولية للأزمة اليمنية.

بما أننا في نظام دولي معقد بشكل مستمر ومتزايد أصبح من الإستحالة الحديث عن تداعيات ظاهرة معينة فقط على نطاقها الداخلي والإقليمي دون الدولي، وبهذا كان للأزمة اليمنية التي اكتسبت منذ بدايتها طابعا إقليميا ودوليا تداعيات على كل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهذا ما سنراه في المطلبين التاليين

المطلب الأول : تداعيات الأزمة اليمنية على الولايات المتحدة الأمريكية .

اتسمت العلاقات اليمنية الأمريكية بمراحل متفاوتة من التجاذب والتنافر لأكثر من نصف القرن نتيجة التطورات الدولية والإقليمية والمحلية ونظرة الولايات المتحدة

[1] أحمد عردوم،" الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع2، (مارس2017)، https://www.democraticac.de?p=45025

[2] شعبان عبده أبوالعز المحلاوي، "العقوبات الإقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية"، مجلة البحوث القانونية والإقتصاد،ع 63،(أوت 2017)،ص ص749-798.)

الأمريكية الى الأحداث في المنطقة ودرجة تفاعلها مع المصالح الحيوية لها ولحفائها.[1]

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة المتوكلية اليمنية عام 1946ولكن لم يكن لديها بعثة دبلوماسية ولا سفير في اليمن خلال الى 13 عام التي تلت هذا الإعتراف ،وخلال الحرب الباردة كانت اليمن في حالة ركود ومقسمة وغير مهمة،حولت أنذاك الولايات المتحدة الأمريكية البعثة الدبلوماسية التي فتحتها في تعز عام 1959إلى سفارة عام 1963 وانتقلت الى صنعاء عام 1966 الا أنه بعد حرب يونيو 1967 بين إسرائيل وعدد من الدول العربية .قطعت الجمهورية اليمنية الناشئة علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ولم يتم استعادة العلاقات حتى 1972حيث عينت أول سفير مقيم لها في اليمن .

كانت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليمن الشمالي في حالة صعود ولكن علاقتها باليمن الجنوبي كانت أسوأ، وبحلول عام 1990 وبفضل انهيار الاتحاد السوفياتي والاعتقاد بوجود حقول نفط على طول الحدود الشمالية الجنوبية ،توحد اليمن وسرعان ما تحول المقعد العربي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي كان من المفترض أن يكون هدية ترحيبية للبلد الموحد حديثا إلى لعنة بسبب الغزو العراقي للكويت،[2]أين مثل نقطة في العلاقات اليمنية الأمريكية وذلك نتيجة لمساندة اليمن للعراق ظنا منها أن قوة العراق الصاعدة ستساهم في أحداث توازن في القوى بالمنطقة العربية بدلا من احتكار السعودية لهذا الوضع ،وقد تعارضت هذه الحسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم صوتت اليمن ضد قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بإدانة الغزو، ومن هنا حدثت انتكاسة فعلية للعلاقات اليمنية الأمريكية على أثر الموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت .

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية بدأت اليمن في إعادة ترتيب أوراقها وحساباتها مرة أخرى وقررت ضرورة إعادة تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الخسائر الإقتصادية والسياسية التي تعرضت لها وبعد ازدياد المشكلات الداخلية وبروز رغبة الجنوب في الانفصال ،وبعد احتدام الأزمة اليمنية فيما يتعلق بانفصال اليمن وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها ،أين سعت السياسة الخارجية اليمنية إلى تعزيز علاقاتها من خلال حضورها المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انعقد في العاصمة القطرية 1997 .ومن ثم توطدت العلاقات

[1]إبراهيم البري، العلاقات اليمنية الأمريكية، المكتبة الدبلوماسية 2012/6/3 تم الإطلاع : 2024/5/8، https://lib-diplomatic.blogspot.com/2012/06/blog-post_03.html?hl=en&m=1

[2]غريغوري جونسون، كيف ساهمت السياسة الأمريكية المستندة الى رؤية سعودية في سوء فهم أمريكا لليمن وتعثرها هناك؟ مركز صنعاء لدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2019 ص 5 ، 6.)

الأمريكية اليمنية ولكن في إطار مصالح. فالأجندة اليمنية في هذا الشأن تتضمن بناء علاقات سياسية واقتصادية وتجارية بينما الأجندة الأمريكية تستهدف المسائل الأمنية فحسب.

وبعد اشتعال الثورة اليمنية 2011أخذت العلاقات الثنائية منعطفا آخر حيث اتسم الموقف الأمريكي بالتناقض والازدواجية ،ففي بداية الثورة عارضتها الولايات المتحدة الأمريكية بحجة أنها تهدد الإستقرار وتعكر أمن المنطقة ولكن بعد مضي فترة من اشتغال الثورة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنحاز إلى صفوف الثوار ،حيث بداية أشاد أوباما بالمبادرات التي قدمها الرئيس اليمني في فبراير 2011 واعتبرها مبادرة تضمنت عدد من الخطوات الإصلاحية الهامة ،لكن حدث تحول في موقف الولايات المتحدة الأمريكية حينما أعلن صالح أن الاحتجاجات اليمنية ماهي إلا أجندات وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية وتديرها من غرفة بتل أبيب

وبناء عليه عقب (مجزرة جمعة الكرامة) طالب أوباما بمحاسبة المسؤولين المتورطين في هذه الهجمات وأعربوا عن تأييدهم لتغيير سياسي في اليمن.

وعلى اثر زيادة أعمال القمع والعنف وارتفاع عدد الضحايا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة الضغط على علي عبد الله صالح وحثه على ضرورة البدء في عملية الإنتقال السلمي للسلطة وفق جدول زمني وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية في بيان رسمي لوزارة الخارجية بمبادرة مجلس التعاون الخليجي الرامية الى حل الأزمة السياسية في اليمن.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تترك زمام المبادرة لمجلس التعاون الخليجي، وإنما سعت لرفع مجلس التعاون الخليجي إلى واجهة الحدث السياسي لإنهاء الثورة اليمنية بما يتوافق مع مصالحها.[1]

وفيما يخص العلاقات بين أمريكا والحوثيين بدأت فور سقوط عاصمة صنعاء بشكل رسمي ثم تطورت بعد تدخل التحالف العربي في اليمن، وكانت اللقاءات تعقد بين الحوثيين والأمريكيين سرا في سلطنة عمان. وقد تم الإعلان عن هذه العلاقة بين الطرفين بالقول أنها تحالف للقضاء على الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في اليمن .هذا رغم العداء المعلن من الحوثيين اتجاه أمريكا والعداء الظاهر بين أمريكا وإيران .حيث وضعت صحيفة المونيتور الأمريكية في تقرير لها في 2014 التحالف الحوثي الأمريكي بين الطرفين بأنه تحالف مصالح ،

[1] نهال أحمد سيد أحمد ابراهيم . تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي دراسة حالة "اليمن -سوريا ". المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de?p=34751

وأن المهمة الصعبة أمام الولايات المتحدة الأمريكية هي في إقناع السعودية بالسماح لنفوذ حوثي واسع في اليمن على حساب الأطراف لأخرى، وكانت من أبرز مظاهر التعاون الأمريكي مع جماعة الحوثي ،من خلال اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الحوثيين كوكيل لمحاربة الإرهاب بدلا من الحكومة وأيضا إدراج كبار قادة المقاومة المناهضة للحوثيين ضمن قوائم الإرهاب او دعم الإرهاب أمثال الأمين العام لحزب الرشاد السلفي اليمني عبد الوهاب الحميقاني .

إلى جانب الردود المحدودة على هجمات بحرية استهدفت السفن الأمريكية في البحر الأحمر، وكان ذلك في 2016 عندها شن الحوثيون سلسلة هجمات بحرية بصواريخ على سفن أمريكية وعربية ودولية في البحر الأحمر ،لكن الرد الأمريكي في عهد أوباما لم يشمل سوى رد ضعيف على بعض الهجمات .

وفي يناير 2017 وصل ترامب الى الحكم وركزت إدارته على إيران نفسها وذلك تحديدا في ماي 2018 حين انسحب من الاتفاق النووي ،واستمرت السياسة الأمريكية في عهد ترامب على غرار نهج أوباما وتوجها بموقف واضح لا لبس فيه بوقف الحملة العسكرية التي قادها التحالف العربي لانتزاع ميناء الحديدة من الحوثيين ،وتم ذلك باتفاق ستوكهولم في يناير 2019 ما أدى الى تغير الوضع العسكري الميداني في اليمن كليا لصالح الحوثيين ، وقبيل يوم واحد من مغادرة ترامب البيت الأبيض ،صنفت خارجيته جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية باعتقاده سيشكلون تهديدا للأمن القومي الأمريكي ومصالحها في المنطقة ،رغم اعتراضات مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية ،لكن بايدن الذي تولى المنصب في يناير من سنة نفسها أعلن فورا عن مراجعة هذا التصنيف وتم إلغاؤه وصرح بايدن في أول خطاب له بإنهاء الدعم الأمريكي على العمليات الهجومية للتحالف في اليمن ،ووقف تزويدها بأي أسلحة هجومية أو قد تستخدم في حرب اليمن ،بالإضافة الى رفع قائمة الحوثيين من تصنيف المنظمات الإرهابية ،ودعم جهود الأمم المتحدة لحل الصراع سلميا في اليمن.[1]وبالمجمل يشهد اليمن إعادة بناء طويلة وشاقة ومكلفة على الدولة اليمنية والشعب اليمني ومستقبله ،وفق الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والتي بدأت منذ عهد بوش الابن ،وظهرت بوضوح أكبر في عهد أوباما وواصلت نفس الطريق في عهد ترامب ومن ثم عهد بايدن ،وساعدها أكثر في ذلك حكومة

[1]سلمان شمسان، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الحوثي في اليمن، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية .2022. ص93 – 107.)

هادي الضعيفة المستغرقة في صراعات بينية ولم تكن عند مستوى حكومة حرب وتحرير.

حيث انطلقت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه اليمن واتجاه جماعة الحوثي تحديدا من منظور التركيز على الحرب على الإرهاب كمدخل لإعادة صياغته، كما مثل اليمن موقعا مهما للضغط على السعودية، التي تحولت من حليف الى عبء لم يفقد أهميته في السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

بالرغم من الصراع الدائم في اليمن فإن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لم يلحقها تأثير مباشر. من خلال تواجدها العسكري في البر، أو من خلال بوارجها الحربية في بحار المنطقة ومحيطاتها المجاورة، لذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الصراع الجاري في المنطقة يساهم في إضعاف الجماعات المناوئة لها،ويأمن شرها ويقلل من تهديدها على الداخل الأمريكي.[2]

إلا أن الموقع الجغرافي والاستراتيجي لليمن كان مهم وحيوي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن اليمن تطل على أهم المضايق الملاحية التجارية الدولية وهو مضيق باب المندب، إضافة الى ان اليمن دولة نفطية وقريبة من نفط الخليج لذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من أن الصراع اليمني واستمراره سيؤثرعلى إمدادات النفط في السوق العالمية، هذا إضافة الى الاهتمام الدائم بالشرق الأوسط حيث كان هناك تحالف تاريخي بين أمريكا ودول الخليج العربي بقيادة السعودية.[3]

وشهدت هذه الأخيرة تصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء تداعيات الأزمة اليمنية على العلاقات بينهما، حيث على صعيد العلاقة الأمريكية السعودية تجاه الأزمة اليمنية نجد أن مصالحهما في اليمن تقاطعت في العديد من الجوانب نتيجة اختلاف إدارة الأزمة ,حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على الحد من النفوذ الإيراني في اليمن والسيطرة على طرق التجارة الدولية وتأمين وصول النفط الخليجي [4].

إضافة الى محدد رئيسي للعلاقة بين البلدين نجد اختلاف الموقف الأمريكي اتجاه ملف الصراع في اليمن في ظل إدارة الرئيس "جوبايدن" عن سلفه ترامب حيث

---

[1]سلمان شمسان .المرجع نفسه ص117.

[2]حمود ناصر القدمي،حسابات المعادلة الأمريكية المتناقضة في اليمن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 2016/10/16. تم الاطلاع 2024/5/9،https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/1943

[3]إسراء إيهاب حافظ العزيزي وآخرون التدخلات الخارجية في الازمة اليمنية في الفترة من. (2011_2022).المركز الديموقراطي العربي .2022/10/9. تم الاطلاع 2024/5/9،https://democraticac.de?p=83765

[4]ماسية محمد محمود مرزوق" الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية السعودية خلال الفترة من (2011-2016),ا لمجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، م10، ع1 (2019). ص159 ,186

رفع بايدن إسم الحوثيين من قائمة الإرهاب،وضيق على صفقات السلاح التي كانت ترغب السعودية في شرائها وعين مبعوثا أمريكيا خاصا في اليمن، حيث قبل بايدن كانت الولايات المتحدة الأمريكية داعما سياسيا ولوجستيا للسعودية في اليمن، لكن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة أدى الى تراجع العلاقة بين واشنطن والرياض[1]

إضافة إلى أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يعد أهم المخاطر التي تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتمدت واشنطن في استراتيجيتها لمحاربة هذا التنظيم في اليمن على القوات النظامية والجيش اليمني للقيام بعمليات برية إلى جانب بعض عمليات القصف الجوي التي تقوم بها القوات الأمريكية لاستهداف قادة القاعدة، حيث سعت أمريكا في اليمن لصد تداعيات القاعدة ومنها منع التوسع في المنطقة حماية لمصالحها الاستراتيجية وأمنها القومية وللحفاظ على الاستقرار الإقليمي [2]

فمنذ عام 2000 فعلت واشنطن استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب في اليمن بعد شن عناصر من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب هجوما على المدمرة البحرية الأمريكية (يو إس إس كول) في خليج عدن وهو ما نجم عنه مقتل 17 من عناصر الجيش الأمريكي وإصابة 39آخرين ،وأثار هذا الهجوم الارهابي إدانات متعددة على المستويين الاقليمي والدولي ،وهو ما دفع واشنطن في نوفمبر 2002 لشن أول غارة بطائرة بدون طيار نجم عنه مقتل "أبو علي الحارثي " أحد ابرز قادة القاعدة والمخطط لعملية تفجير المدمرة الأمريكية ،ومن وقتها والإدارات الأمريكية المتعاقبة تضع استهداف القاعدة في جزيرة العرب ضمن أولوياتها الرئيسية ،وباشتغال بعض القوى الإقليمية والدولية بمحاربة الحوثيين حتى توسعت القاعدة في 2015 وضمت مساحات شاسعة شرقي اليمن ،وسيطرت على مدينة المكلا الساحلية عاصمة محافظة حضر موت[3]

وزيادة على هذا ما حصل في الآونة الأخيرة من هجمات من قبل الحوثيين في البحر الأحمر والاستلاء على سفن أمريكية ردا على الحرب في غزة منذ نوفمبر 2023، حيث شكل هذا التصعيد محل اهتمام وقلق لأغلب الجهات الفاعلة في المنطقة والعالم، من دول ومنظمات وشركات نقل.[4]

---

[1]مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات "بعد قرار اوبك بلس العلاقات السعودية الأمريكية الى أين ص 6 ,7

[2]ناهد شعلان، نموذج جديد :استراتيجية أمريكا لهزيمة الجاهدين في اليمن 2015/09/30 .تم الاطلاع 05/12 /https://futureuae.com/en-/Mainpage/Item،2024

[3]نورا بنداري . هل تنجح الهجمات الأمريكية في دحر تنظيم القاعدة باليمن، الحائط العربي : 2022/19/7. تم الإطلاع https://arabwall.com،2024/05/13

[4]هجمات البحرالأحمربين أهداف الحوثيين ومصالح أمريكا .2024/04/27 تم الإطلاع https://www.alayyam.info/news/9SLROUAP-6AINU5-A0،2024/05/10

وتسببت هذه الهجمات بتعطيل حركة الملاحة التجارية الخاصة بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بشكل شبه كلي تقريبا، ممأدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة للشركات الأمريكية إضافة إلى خسائر نتجت عن سعي واشنطن لعسكرة البحر الأحمر، بذريعة حماية الملاحة الدولية وتمثلت أبرز هذه الخسائر في :

• تكلفة العمليات العسكرية: حيث تنفق الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ كبيرة على العمليات العسكرية في البحر الأحمر بحجة مكافحة هجمات قوات صنعاء، بما فيذلك تكلفة نشر السفن الحربية والطائرات وطواقمها، رغم هذا لم تنجح في الحد من هذه الهجمات.

• الخسائر السياسية إضعاف النفوذ الأمريكي: حيث أدت إلى إضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة، وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية تبدو عاجزة عن حماية مصالحها، ومن شأن هذا أن يؤدي إلى إتاحة المجال لروسيا والصين لزيادة نفوذهم.

•تآكل الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار التحرك العسكري الأمريكي جاء لحماية السفن المتجهة الى إسرائيل في حين تتعرض غزة إلى جرائم غير مسبوقة[1]

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليمنية على روسيا.

تميزت العلاقات بين اليمن وروسيا منذ قيامها وحتى يومنا هذا بالتفاعل على أساس المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال الوطني ، كما أن المستوى الذي تم تحقيقه في العلاقات بين البلدين فتح آفاق لتعزيز التعاون في العديد من المجلات ،فقد تم توقيع أول اتفاقية للصداقة والتجارة بين موسكو وصنعاء في عام 1928, والتي نصت على إقامة العلاقات الرسمية الطبيعية ووضع بداية للعلاقات الاقتصادية بين البلدين وتأسست العلاقات الديبلوماسية بين البلدين في عام 1955وتم فتح سفارة في مدينة تعز.[2]

والحديث عن طبيعة العلاقات بين روسيا واليمن قبل الوحدة أي الحديث عن علاقات روسيا مع شمال اليمن وجنوبه.

مع شمال اليمن يمكننا عرض العلاقات بين البلدين في مراحل:

-المرحلة الأولى: (1928-1955) حيث أقيمت علاقات بين الاتحاد السوفياتي والمملكة المتوكلية اليمنية (شمال اليمن) واتسمت هذه المرحلة بحالة العداء اتجاه بريطانيا وتم توقيع أول معاهدة صداقة وتجارة سوفيتية يمنية.

[1]خسائر أمريكا في البحر الأحمر، موقع عرب جورنال: 2024/02/11. تم الإطلاع 2024/5/11، https://arab-j.net/20655

[2]أحمد سالم الوحيشي، تسعون عاما من العلاقات اليمنية الروسية، ص6 .

-المرحلة الثانية: (1956-1964): بدأت هذه المرحلة بتطوير العلاقات بين الطرفين، وخلال هذه الفترة أصبحت العلاقات العسكرية السياسية ذات أهمية قصوى، إذ رفض الاتحاد السوفياتي في البداية مساعدة القوات الجمهورية في محاربة الملكيين .

-المرحلة الثالثة: (1964-1970) تم في هذه الفترة توقيع معاهدة صداقة وتعاون جديدة بين الإتحاد السوفياتي والجمهورية العربية اليمنية، ففي عام 1964 قام الرئيس اليمني بزيارة الاتحاد السوفياتي لأول مرة بعد قيام ثورة سبتمبر 1962.

-المرحلة الرابعة: (1970-1978) شهدت هذه المرحلة تدهور العلاقات خصوصا مع تقارب الجمهورية العربية اليمنية مع المملكة العربية السعودية والدول الغربية .

-المرحلة الخامسة: 1978-1990) شهدت هذه المرحلة تحسن في العلاقات بين الإتحاد السوفياتي والجمهورية العربية اليمنية مع وصول العقيد علي عبدالله صالح إلى السلطة في شمال اليمن، وتم سنة 1961 توقيع اتفاقية عسكرية شملت تسلم اليمن أسلحة سوفياتية بقيمة مليار روبل.

أما علاقات الاتحاد السوفياتي مع جنوب اليمن فيمكن توصيفها في ثلاث مراحل تمثلت في:

-المرحلة الأولى: (1967-1978) أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية اليمن الديمقراطية والاتحاد السوفياتي، وقدم الاتحاد السوفياتي في هذه المرحلة الكثير من المساعدات الاقتصادية لجمهورية اليمن.

-المرحلة الثانية: (1978-1986) تطورت العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين الدولتين.

-المرحلة الثالثة:(1986-1990) مع بداية تفكك الإتحاد السوفياتي وتباطأ العلاقات بين جنوب اليمن واتحاد الجمهوريات الاشتراكية لأسباب سياسية واقتصادية.[1]

وبعد 1990 وتأسس الجمهورية اليمنية، اعترفت بالاتحاد الروسي وريثا لاتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية في جميع المعاهدات والاتفاقيات المبرمة معه في السابق، حيث تم في فبراير 1991 توقيع الإتفاقية الأولى بينهما وهي اتفاقية تجارية تنص على تشكيل لجنة حكومية مشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي

[1] يوسف مرعي . الدور الروسي في الأزمة اليمنية المحفزات والعوائق .مركز أبعاد للدراسات والأبحاث (نوفمبر 2023)،ص11-14.

والتقني، كما بدأ تفعيل العلاقات اليمنية الروسية في مجال التعاون العسكري التقني في أواخر التسعينات.

وفي فبراير 2000 استأنفت اليمن المفاوضات بشأن صيانة وتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية وفي مارس 2000 قام وزير الدفاع اليمني بزيارة رسمية إلى موسكو ،ووقع الجانبان برتوكول عمل يحدد قائمة الأسلحة والمعدات التي تعتزم الجمهورية شرائها ، وبناء على كل ما سبق يتضح لنا بأن العلاقات الروسية اليمنية كانت راسخة ووثيقة ولها تاريخ طويل من التعاون والشراكة. [1]ومع الاحتجاجات الشعبية اليمنية واندلاع الأزمة السياسية في اليمن اتخذت موسكو موقفا بعيدا عن جميع أطراف النزاع وظلت محايدة ، كما أقامت الدبلوماسية الروسية علاقات وثيقة مع لاعبين رئيسين آخرين في البلاد ، في مقام الأول مع الرئيس صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام ،وكذلك مع الحوثيين وعلى رغم من هروب حكومة الرئيس هادي إلى المملكة العربية السعودية وبداية المرحلة الساخنة من الصراع وظلت روسيا اللاعب الدولي الرئيسي الوحيد الذي احتفظ ، بسفارته في صنعاء قبل أن تنتقل إلى الرياض بعد مقتل الرئيس صالح على يد الحوثيين وأقامت سفارة الروسية في الرياض علاقات مع هادي وحكومته . كما أجرت روسيا مشاورات مع مختلف الأحزاب السياسية في اليمن مثل الحزب الإشتراكي والمؤتمر الشعبي العام .وأجرت مشاورات مع المجلس الانتقالي الجنوبي ومع الائتلاف الوطني الجنوبي وبالنظر إلى طبيعة العلاقات الروسية بأطراف الصراع في اليمن في التوترات الأخيرة ،سنجد تغيرا وحيدا وهو الذي طرأ بعد مقتل الرئيس السابق صالح ،وهو وصف وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" أن ما قام به الحوثيين عمل متطرف ويساهم في ضربة إمكانية الاستقرار في اليمن ،فالدور الروسي يتمثل في أن موسكو خفضت إلى حد ما التوترات مع المملكة العربية السعودية بشأن القضية اليمنية مع الحفاظ على نهج متعدد النواقل ،وواصلت العمل مع جميع الأطراف في الأزمة على مختلف المستويات والدعوة إلى تكنيف الحوار السياسي ،لكن يبدو أن موسكو لم تقدم اي إجراءات عملية على أرض الواقع ، وهذا يبين محدودية الموارد وأولوية للمجالات الأخرى في السياسية الخارجية.[2]

وعند الحديث عن تداعيات الأزمة اليمنية على روسيا لا يمكننا الحديث عنها كتداعيات مباشرة بقدر ما يمكننا الإشارة إلى مخاوف روسيا من فقدان موقعها وتراجع مصالحها في المنطقة إذ تعتبر الاستقرار في الخليج العربي بالغ الأهمية لمصالحها الاستراتيجية. كما تلعب اليمن دورا في خطة روسيا للأمن الجماعي

[1]أحمد سالم الوحيشي، مرجع سابق ص 6- 7 .
[2]يوسف مرعي، مرجع سابق، ص 15_16

وينظر إلى اليمن كمنطقة نزاع في الإقليم بين إيران والسعودية لذلك فإن روسيا تعتقد أن وجودها في المنطقة يجعل لها دورا في حل المشكلات العالمية المؤثرة على مصالحها وأيضا التأثير على خطوط الملاحة الدولية المهمة.

ومن الممكن أن تمارس تأثيرا في اليمن لدفع الأطراف إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات في أطار مساعيها للحصول على قاعدة عسكرية دائمة في سواحل البحر الأحمر وذلك بالتزامن مع الجهود التي تبذلها موسكو لتوليد الطاقة في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، ستكون قادرة على توسيع سيطرتها إلى حد كبير في البحر الأحمر وكذلك زيادة القدرات التشغيلية الروسية في المحيط الهندي.[1]

وبالنظر إلى المصير الغامض لإقامة القاعدة الروسية في بورتسودان، إذ لم يفصح الجانب السوداني عن قرار نهائي في هذا الشأن وهذا ما يدفع موسكو للتفكير في اليمن كبديل لقاعدتها البحرية. ومن الأسباب الأخرى التي تدفع روسيا نحو السعي للعب دور في الأزمة اليمنية، ويرجع ذلك ببساطة إلى ظهور عوامل جديدة أدت إلى زيادة إهتمام الكريملن بالشأن اليمني، في مقدمتها الأزمة السورية التي وصلت إلى طريق مسدود إذ أصبح من الصعب جني المكاسب الدولية من المشاركة في هذا الصراع ما يعني حاجة روسيا في ظل التطورات الإقليمية الراهنة إلى الاستمرار في التأكيد على أهمية دورها في الشرق الأوسط وإظهار استعدادها ليس فقط للعب دور الوسيط وإنما أيضا المشاركة في صياغة أسس تسوية لإحدى أكثر الأزمات حدة في المنطقة. [2]

في الختام، تكشف الأزمة اليمنية عن واقع مُرّ، حيث تُعكس تداعياتها الداخلية على مُستويات مُختلفة من المجتمع اليمني، بينما تُلقي بظلالها على المنطقة بأكملها من خلال تداعياتها الإقليمية، وخاصة على الدول المجاورة. فضلاً عن ذلك، تبرز الأزمة كمثال على غياب فعالية الحلول الدولية،

والتي لم تفلح في وضع حد لهذه المعاناة التي تُهدد مستقبل اليمن وأمن المنطقة بأكملها.

[1] مركز ابعاد للدراسات والبحوث، عودة روسيا إلى اليمن (مارس2020)،ص 5،6.
[2] هل تسعى روسيا إلى لعب دور في الملف اليمني؟،مركزالقرارللدراسات الإعلامية، 2021/07/13،تم الإطلاع https://alqarar.sa/4502،2024/05/11

الفصل الثالث: آفاق إدارة الأزمة: بين التسوية والتصعيد واستمرار الوضع القائم.

تمهيد:

ليس من السهل الحديث عن مستقبل الأطراف الفاعلة في الأزمة اليمنية في ظل الظروف التي تعيشها اليمن، فالمعطيات على الأرض تتغير بشكل سريع مما يجعل من الصعب التنبؤ بمسار الأحداث، ومما يزيد الأمر صعوبة هو التعقيد الدائم للمشهد وتعارض أجندات الأطراف الداخلية والخارجية التي تؤثر فيه.

فبعد مرور أكثر من عشر سنوات على بدء أحداث الأزمة اليمنية مع انطلاقة ثورة الشباب 2011وتصاعد الأزمة بالتدخل الإقليمي والعسكري فيها، أخذت الأزمة في اليمن مسارات معقدة لم يكن من المتوقع أن تسلكها، إذ كانت أغلب التوقعات تتجه إلى ان التحالف العربي سيتمكن من الحسم خلال فترة قصيرة وفي ظل هذه المجريات والأحداث التي تزيد من تعقيد الأزمة اليمنية يطرح مستقبل اليمن العديد من الإشكاليات.

فما يمكن القيام به لتلمس سيناريو استمرار الأزمة، التسوية أو الحسم لأحد أطراف الأزمة لن يتعدى الاجتهادات النظرية التي قد تتغير نتائجها بسبب حدث غير وارد في الحسبان، لذا سنلجأ في هذا الفصل إلى منهج السيناريوهات الذي يمنحنا القدرة على خلق تصورات ذهنية لمستقبل ظاهرة ما.

المبحث الأول: سيناريو تسوية الأزمة اليمنية

بداية يقوم هذا السيناريو على تشكيل سلطة لفترة انتقالية تضم جميع أطراف النزاع وتشمل هذه السلطة رئيسا توافقيا أو نائب رئيس توافقي تنقل له صلاحيات رئيس الجمهورية كاملة، مع إعلان وقف شامل لإطلاق النار وتشكيل قوات مراقبة محلية من قوى لم تشارك في الحرب ومقبولة من جميع أطراف النزاع، يتم تطعيمها بمراقبين من دول أجنبية أو الأمم المتحدة للإشراف على تطبيق بنود التسوية، كما يتم الإتفاق على تسليم جميع الأسلحة الثقيلة من قبل جميع الأطراف إلى قوات المراقبة المحايدة ويتم تشكيل جيش وطني وقوات أمن جديدة تحت إشراف دولي لتحل محل قوات الأطراف المتحاربة، وبعد تشكيل هذه الحكومة سيتم رفع الحصار عن اليمن وإلغاء العقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والجهات المرتبطة بأطراف الصراع وينتهي التدخل العسكري الخارجي بما في ذلك التحالف العربي.[1]

يعتمد هذا السيناريو على مدى قدرة الفواعل المحلية والإقليمية (إيرانوالسعودية) على التوصل لإتفاق سياسي يؤدي إلى وقف إطلاق النار ومتابعة عملية بناء السلام واستئناف مسار الإنتقال الديمقراطي وعلى الرغم من أن التوصل الى هذا الحل السياسي ليس أمرا سهلا إلا أن الأوضاع في اليمن أصبحت بحاجة ملحة لحل سياسي أكثر من أي وقت مضى، نتيجة للظروف السيئة التي مرت بها حيث تعتبر أسوء أزمة إنسانية في العالم وبالتالي من الضروري أن تقدم الأطراف تنازلات للوصول إلى حل سياسي في اليمن.[2]

ولعرض أهم المساعي التي طرحت بهدف حل الأزمة اليمنية، بداية لابد من الحديث عن المرجعيات الثلاث التي تتمسك بها الحكومة الشرعية لحل الأزمة في اليمن والمتمثلة في: المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن 2246.إلا أن باقي الأطراف بما فيهم الحوثيين يصرون على

---

[1] عبد الناصر المودع، اليمن بعد خمس سنوات من الحرب: سيناريوهات الاستقرار والفوضى، 2020/04/28،ص3.

[2] فاطمة الزهراء بوسكران، مرجع سابق، ص328-349.

رفض هذه المرجعيات بدعوى أنها باتت من الماضي، وهو ما يشكل عقبة كبيرة أمام التحركات الدبلوماسية الدولية والأممية الرامية إلى تسوية النزاع في اليمن

•المبادرة الخليجية:

أثارت المبادرة الخليجية التي أطلقها مجلس التعاون لدول الخليج العربي من خلال مجلسه الوزاري بتاريخ أفريل 2011 جدلا واسعا، حتى بعد أن دخلت أطراف دولية والأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن الدولي كشركاء فيها، وبعد أن دخلت حيز التطبيق، ظل الجدل قائما.

يعود هذا الجدل الى جملة من الأسباب، أهمها:

– إن المبادرة جاءت بناء على طلب صالح الذي كان يصور ما يحدث في اليمن على أنه أزمة بينه وبين آل الأحمر واللواء علي محسن شركائه السابقين وكان يعتقد أن السعودية صاحبة العلاقة مع الجميع تستطيع إقامة الصلح بينه وبين هذه الأطراف.

– إن تجارب اليمنيين مع التسوية القادمة من السعودية كانت تجارب سيئة، فقد أدت ما عرفت بالمصالحة الوطنية عام 1970 إلى احتواء النظام الجمهوري. إن دول الخليج ليست مؤهلة لرعاية ثورة ديمقراطية، وموقفها منالثوراتمعروف

– إن المبادرة تعاملت مع ما يحدث في اليمن كأزمة، وسعت إلى تعويم نظام صالح.[1]

إلا أن هذه المبادرة كانت واحدة من أبرز فرص الحل التي حاولت احتواء الأزمة إقليميا وعربيا وعدم الرغبة في تدويلها ولقد تضمنت جملة من المبادئ منها:

[1] أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديموقراطي في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012م)ص 481.

-دعوة الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة ومن ضمنهم القيادات الشبابية التي أفرزتها الاحتجاجات التي تطالب بإقالة الرئيس علي عبد الله صالح إلىالاجتماع في المملكة العربية السعودية تحت رعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

-الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره وأن يلبي الاتفاق رغبة الشعب اليمني في التغيير والإصلاح.

-نقل السلطة بطريقة آمنه تجنب اليمن الوقوع في أتون الفوضى أو الحرب الأهلية.

وقامت آليه المبادرة على ضرورة أن يقوم الرئيس اليمني بنقل صلاحياته لنائبه كمرحلة انتقالية إلى حين الإعلان عن انتخابات جديدة وأن تقوم قوى المعارضة بتشكيل حكومة توافق وطني برئاسة المعارضة لها الحق في تشكيل اللجان والإعلان عن موعد إنتخابات جديدة وصياغة دستور جديد للبلاد.[1]

ومن أبرز المعوقات والمؤامرات التي واجهتها المبادرة الخليجية خلال الفترة الإنتقالية:

-وضع العراقيل أمام إعادة الطابع الوطني في جهاز الدولة المدني والعسكري من خلال إثارة الفوضى والعواصف الإعلامية ضد كل قرار يستهدف تحقيق هذا الهدف.

-دعم الرئيس السابق الفوضى في البلاد وتقويض الأمن خلال الفترة الإنتقالية وتقديمه إعلاميا بأنه دليل فشل المبادرة الخليجية.

-التحريض السياسي والإعلامي على السلطة الانتقالية بحجة فشلها في إدارة الدولة ومواجهة التحديات الأمنية والإقتصادية.[2]

---

[1] علاء عبد الرزاق، مرجع سابق، تم الإطلاع 2024/05/23، https://araa.sa/index.php?option=com_content&view

[2] راجع بادي، المسار السياسي في اليمن.. من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم، سياسات عربية، ع14،ماي 2015،ص ص169-174.

•مؤتمر الحوار الوطني:

بعد مخرجات المبادرة الخليجية بدأت الإستعدادات لعقد مؤتمر الحوار الوطني وذلك عبر تشكيل لجنة الإتصال في ماي 2012، والتي كان من مهامها التواصل مع مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية في اليمن بغرض التهيئة لهذا المؤتمر.

وفي 18 مارس 2013 تم افتتاح فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في دار الرئاسة بصنعاء برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي وبحضور الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد اللطيف الزياني ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الأستاذ جمال بن عمر وسفراء الدول العشر الراعية لعملية الإنتقال السلمي في اليمن. ومن مخرجات هذا الحوار:

الخروج بوثيقة شارك ممثلون عن جميع القوى السياسية والجماعات والفئات الاجتماعية اليمنية في إعدادها والتوافق على قضاياها وهي وثيقة تمثل ميثاقا وطنيا يحدد الأسس والخطوط الرئيسية لإعادة بناء الدولة من خلال:

الموافقة على إجراءات تشريعية ومؤسسية من شأنها تطوير النظام الديمقراطي وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، تعزيز مبادئ الحكم الرشيد بما في ذلك تعزيز الشفافية والمساواة أمام القانون، تحسين مستوى تقديم الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية.[1]

إلى جانب هذه المخرجات صدرت تقارير تخص قضايا منها القضية الجنوبية وقضية صعدة وأسس بناء الجيش والأمن ودورهما في التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة.[2]

وانتهى المؤتمر بإقرار وثيقة تضمنت إعادة هيكلة البرلمان والمجلس الثوري ليكونا مناصفة بين الشماليين والجنوبيين بالإضافة إلى حل قضية صعدة. واتفق

[1] عادل مجاهد الشرجبي، وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، سياسات عربية، ع7،(مارس 2014)، ص5-13.

[2] وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء،(2013-2014) ص19.

أعضاء الحوار كذلك على أن تكون اليمن دولة إتحادية تضم ستة أقاليم وهي حضرموت، عدن جنوبا، وأقاليم الجند، وتهامة، وأزال وسبأ شمالا وعلى أن يكون لكل من صنعاء وعدن وضعا خاصا ولا يخضعان لسلطو أي إقليم.

لكن تم رفض خطة التقسيم الفيدرالي من جانب معظم الجنوبيين وكذلك من جانب الحوثيين إذ رأوا أن هذا التقسيم يراد به محاصرتهم لعدم وجود منفذ بحري لهم.[1]

•قرار مجلس الأمن 2216:

صدر في 4 أفريل 2015،حيث تبنى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هذا القرار في جلسته رقم 2216 ونص القرار على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج، طالت الزعيم عبد الملك الحوثي وأحمد علي عبد الله صالح نجل الرئيس السابق، ويدعو الحوثيين إلى الخروج من المدن التي استولوا عليها بما فيها العاصمة صنعاء، صوتت 13 دولة لصالح القرار ولم تعارض أي دولة بينما امتنعت روسيا فقط عن التصويت.[2]وكان موقف الحوثيين الرفض القاطع حيال هذا القرار. وتؤكد ديباجة القرار على ضرورة العودة لتنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وصياغة دستور جديد وتنظيم الإنتخابات في اليمن مشيرة إلى الجزع من التصعيد العسكري الذي يقوم به الحوثيون في محافظات تعز، مأرب والبيضاء واستيلائهم على الأسلحة بما في ذلك منظومات القذائف من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية ويدين بأقوى العبارات الإجراءات الأحادية للحوثيين ويطالبهم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة بسحب قواتهم والإفراج عن المعتقلين والتوقف عن تقويض عملية الإنتقال السياسي في اليمن.[3]

---

[1] مرجعيات للحل باليمن، وكالة الاناضول، 2023/06/16، تم الإطلاع 2024/05/26، https://www.aa.com.tr/ar

[2] مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2216،صنعاء، 2015/04/14، ص1

[3] ملخص القرار رقم 2216لمجلس الأمن حول اليمن، صحيفة الشرق الأوسط، 2015/04/15،تم الإطلاع 2024/05/21، https://aawsat.com/home/article

ويعود السبب الرئيسي لفشل هذه المرجعيات أو ما جعل من الصعب الإعتماد عليها لحل الأزمة في اليمن حاليا هو تغير ديناميكية الصراع حيث أصبحت هذه المرجعيات غير قادرون على مواكبة التحولات والتأقلم معها، إضافة إلى أسباب أخرى عجلت في فشل هذه المرجعيات كعدم تنفيذها ورفض مخرجاتها نتيجة عدم إلتزام الأطراف بالقرارات وغياب آليات فعالة لتنفيذها.

وبعد هذه المحطات التي تعد الرئيسية والأهم بشأن الأزمة اليمنية، ذلك أن ما لحقها من قرارات استهدفت بالأساس تمديد العمل بها أو تنظيم عمل اللجان التي تعمل على تنفيذ القرار خاصة قرار 2216.وتمثلت أهم المفاوضات والمبادرات التي تبعت هذه المرجعيات في:

•مفاوضات جنيف 01:

عقدت في جنيف بسويسرا في 14جوان 2015 بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عقد مؤتمر للحوار بين كافة أطراف الأزمة اليمنية وقد أخفق اللقاء بسبب تعنت الطرفان حيث تمسكت الحكومة خلال المؤتمر بضرورة إنسحاب الحوثيين من صنعاء في الوقت الذي أصر فيه الحوثيون على وقف الحرب كشرط لمشاركتهم في المؤتمر إضافة إلى تمسك الحكومة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216 بينما رفض الحوثيون القرار جملة وتفصيلا.

•مفاوضات جنيف 02:

عقدت الجولة الثانية في ديسمبر 2015 وكانت أكثر تنظيما، لكنها لم تصل لأي حلول أو إجراءات تعمل على بناء الثقة بين الطرفين.[1]

•التفاهمات السعودي الحوثية(مارس-أفريل 2016):

[1] جمال محسن محمد محسن، "تسوية الصراع في اليمن.... التحديات والآفاق"، في الأزمة اليمنية، تطورات الصراع وآفاق التسوية، ع14،(مارس 2024)، ص 39.

أسفرت هذه المفاوضات عن قبول الوساطة الكويتية وتحديد ما يتم مناقشته أثناء المفاوضات التي تعقد بالكويت وتوجت بإعلان السعودية إيقاف إطلاق النار من جانب واحد في أفريل 2016 على أن يبقى لها الحق في الرد في حالة اختراق وقف إطلاق النار من قبل الحوثيين بالإضافة إلى التأكيد على الإلتزام بقواعد الاشتباك. ويكمن السبب وراء انخراط السعودية في هذه المفاوضات إلى:

-فشل عاصمة الحزم وغاراتها المكثفة وتصاعد الخسائر في صفوف القوات السعودية.

- تصاعد الإنتقادات للغارات السعودية في اليمن والحصار الموازي لها في أوساط الدول الغربية.

-تصاعد حالة في الداخل السعودي من جراء إطالة أمد الحرب وتحولها إلى حرب استنزاف عسكري، مالي وبشري.

-ظهور تنظيميّ القاعدة والدولة الإسلامية كقوتين رئيسيتين في الساحة اليمنية.[1]

•مشاورات السلام اليمنية بالكويت 2016:

والهادفة إلى التوصل لإتفاق شامل ينهي الأزمة بعد نزاع دام سنوات عديدة حيث ستناقش الأطراف اليمنية خطة عملية تمهيدا للموافقة عليها تتضمن عددا من النقاط التي تشكل قاعدة صلبة تنطلق منها المشاورات وهي الإتفاق على إجراءات إنتقالية وانسحاب المجموعات المسلحة وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة واستئناف حوار سياسي شامل، لكنها فشلت في التوصل لإتفاق بين الأطراف بالرغم من استمرارها لأكثر من ثلاثة أشهر.[2]

• اتفاق ستوكهولم 2018:

[1] عبد الباري عطوان، ست أسباب وراء انخراط السعودية في مفاوضات مباشرة مع الحوثيين، سبتمبر 2016،تم الإطلاع 2024/05/21، https://www.raialyoum.com.

[2] المشاورات اليمنية تنطلق بالكويت اليوم برعاية الأمم المتحدة، وكالة الأنباء الكويتية، 2016/04/21، تم الإطلاع 2024/05/22، https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2498977

بعد توقف المفاوضات ومقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح عقدت أول مفاوضات ندية بين الحكومة والحوثيين نتيجة لاشتداد المعارك بالقرب من ميناء الحديدة والموانئ المحيطة بها،حيث تعد هذه الأخيرة المنفذ الأول للمواد الغذائية لسكان المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ونص الإتفاق على وقف إطلاق النار وانسحاب الأطراف من الحديدة على أن تشرف قوى أمنية محلية على النظام في المدينة لتبقى ممرا آمنا للمساعدات الإنسانية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق تم في وقت كان فيه الطرفان بحاجة ماسة له فبالنسبة للسعودية حدثت ضغوط من المجتمع الدولي لإيقاف الحرب إذ دعا البرلمان الأوروبي إلى حظر بيع السلاح لدول التحالف، وكذلك تقدمت بريطانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن لوقف الحرب وقبلها دعا كل من وزيريّ الدفاع والخارجية الأمريكيين إلى ضرورة وقف إطلاق النار، إما بالنسبة للحوثيين فقد كانوا يدركون أن انسحابهم من الحديدة يعني نهاية الحرب، فالشريط الساحلي يعد مصدر قوتهم والعنصر الأساسي لقدرتهم على الصمود أمام التحالف.[1]

•مؤتمر الرياض (2022):

مؤتمر الرياض في اليمن هو اجتماع دولي يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في اليمن. تم عقد المؤتمر في العاصمة السعودية الرياض في عام 2015، وشارك فيه ممثلون عن الأطراف المتحاربة في النزاع اليمني، بالإضافة إلى مشاركة دولية وإقليمية ومنظمات دولية. وانتهى هذا المؤتمر بمخرجات حملت 11 بندا منها:

تعزيز مؤسسات الدولة لتمكينها من أداء جميع واجباتها الدستورية وتشكيل مجلس رئاسي وهيئة استشارية موسعة، الترحيب بقرار الرئيس عبد ربه منصور هادي بشأن تشكيل مجلس القيادة الرئاسي لإدارة الدولة السياسية عسكريا وأمنيا، أولوية

[1] جمال محسن محمد محسن، مرجع سابق، ص 40.

الحل السياسي، استكمال تنفيذ اتفاق الرياض، الحفاظ على الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، معالجة الآثار الاجتماعية للحرب.

كما أكد المشاركون في المشاورات ترحيبهم بقرار الرئيس عبد ربه منصور هادي بتفويض صلاحياته ونقلها إلى مجلس القيادة الرئاسي واختير رشاد العليمي كرئيس للمجلس والذي لم يصطدم بالحوثيين خلال حكم صالح بصورة مباشرة كما أنه من مدينة تعز الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.[1]

•وبعد هذه المساعي التي مثلت مسارا لتدويل القضية اليمنية، وبعد قطيعة في جهود التسوية سببها تعطل المباحثات الثنائية والجماعية لتسوية الأزمة اليمنية، أعادت الجهود الاقليمية والأممية توجيه الأزمة اليمنية لبحث تسويتها على مستوى هذه الدوائر) (الإقليمية والدولية):

-الوساطة العمانية:

إن الإدراك لدى صانعي السياسة الخارجية لسلطنة عمان هو لخطورة وتداعيات الأزمة اليمنية واستمراريتها على مصالحها، ما دفع بالضرورة للاتجاه وحث الخطى نحو التحرك في سبيل تفعيل كل القنوات التي تؤدي للدفع قدما بمسار الحوار بما يؤدي للتوصل الى التسوية الشاملة.[2] حيث تسعى الدبلوماسية العمانية منذ سنوات إلى إيجاد تسوية سلميو ونهائية للصراع الدائر في اليمن منذ سنوات وتمثل ذلك عبر عدة جولات من المفاوضات بين الأطراف المتحاربة حيث عُرف عن السلطنة دبلوماسيتها السلمية والمحايدة اتجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية مما جعلها قبلة المتصارعين لإيجاد حلول، فهي لم تشارك في الحرب الدائرة في اليمن بل سعت جاهدة لإنهاء النزاع. إلى جانب الجهود الدبلوماسية،

[1] مخرجات مشاورات الرياض اليمنية: 11بندا وترحيب بالمجلس الرئاسي، صحيفة الشرق الأوسط، 2022/04/08، تم الإطلاع 2024/05/27، https://aawsat.com/home/article/357935

[2] خميس بن علي بن خميس السنيدي، السياسة الخارجية لسلطنة عمان اتجاه الأزمة اليمنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب (نوفمبر 2020)، ص 66.

قدمت مسقط مساعدات إنسانية وبرامج علاجية للسكان المتضررين من الحرب، وأرسلت طائرات إغاثية.

وأكدت السلطنة بالعديد من المحافل الدولية التزامها تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية وجهود الإغاثة للتخفيف من المأساة الإنسانية، مشيرة إلى أن هذا الدعم لن يتوقف على مختلف الأصعدة، وفقا لتصريحات مندوب عمان الأممي محمد بن عوض الحسان، خلال اجتماع بشأن الأزمة الإنسانية باليمن.

وحظيت مسقط بإشادات دولية وأممية بسبب سياستها الحيادية والسلمية، كان آخرها إشارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى الدور القيادي للسلطنة في التوصل لهدنة بالحرب اليمنية، كما أثنت الأمم المتحدة في وقت سابق على دور الوساطة العمانية في تحقيق سلام اليمن، وأكدت أن الحكومة العمانية تعمل بشكل جاد على إيجاد حلول سلمية للصراع في اليمن.[1]

وعززت عمان كذلك من جهودها عقب الاتفاق السعودي الإيراني الموقع في بكين في العاشر من مارس 2023 بإرسالها وفدا دبلوماسيا لصنعاء في التاسع من أفريل 2023، حيث قادت مباحثات وساطة بين الأطراف المتصارعة في اليمن تهدف إلى إحلال السلام والتوصل الى إتفاق دائم لوقف إطلاق النار إضافة أنه في أوت 2023 وصل وفد من سلطنة عمان إلى صنعاء الخاضعة للحوثيين يرافقه رئيس وفدهم المفاوض محمد عبد السلام لاستئناف الوساطة بين الجماعة المدعومة من إيران من جهة، والمملكة العربية السعودية من خلفها الشرعية اليمنية من جهة أخرى حيث جاءت الزيارة بعد أشهر مما بدا وكأنه نقطة مسدودة وصلت إليها هذه الوساطة و كذلك بعد أيام من التحركات الدبلوماسية الحديثة للمبعوثين الأممي والأمريكي في منطقة الخليج، وقالت منصات إعلامية تابعة للحوثيين أن هذا الوفد

[1] مازن المحفوظي، هل تنجح الوساطة العمانية في حل الأزمة اليمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 2023/04/11،تم الإطلاع 2024/05/24، https://www.aljazeera.net/politics/2023/4

العماني وصل حاملا آخر مستجدات الوساطة التي يجريها العدوان على اليمن وإمكانية تمديد الهدنة الإنسانية.[1]

-الجهود السعودية:

في السادس من أفريل 2023 إلتقى وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان برئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي للتباحث حول جهود إحلال السلام ضمن عملية سياسية شاملة برعاية أمنيه تنهي المعاناة الإنسانية وتعيد الأمن والإستقرار في اليمن.[2]

-الجهود الأممية: حيث قدّم المبعوث الأممي إلى اليمن "هانس غروندبرغ" في 15مارس 2024 صورة قاتمة لجهود حل الأزمة في البلد لافتا إلى أن عملية الوساطة باتت أكثر تعقيدا، وأن اليمنيين يشاركونه الشعور بنفاذ الصبر في سبل تحقيق تطلعاتهم، وأكد على أن الجهود من أجل وضع صيغة نهائية لخريطة الطريق الأممية وتنفيذها تظل مستمرة دون انقطاع، دون تقديم تفاصيل بشأن تلك الجهود وكذلك في 11مارس 2023 استضافت جنيف برعاية الأمم المتحدة ممثلة في المبعوث الأممي إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر، مفاوضات بين الحكومة اليمنية والحوثيين لعقد صفقة تبادل الأسرى.[3]

- ومن النتائج المترتبة على هذه المساعي لتسوية الأزمة اليمنية:

أ/ تجديد الهدنة لستة أشهر إضافية: تمهيدا لبدء محادثات حول الدخول في فترة انتقالية لمدة عامين، أسفرت الجهود عن تداول الأوساط الإعلامية تقارير حول توقيع أطراف الصراع هدنة جديدة لمدة ست أشهر، وتنص الهدنة على إعادة تصدير النفط، وصرف رواتب الموظفين وفتح مطار صنعاء الدولي لوجهات دولية.

---

[1] abdullah Al-Shadli, what is the status of the omani mediation, south 24,29/08/2023,Seen 21/05/2024. https://south24.net/news/newse.php?nid=3505،

[2] عبد الجبار أبو راس، وزير الدفاع السعودي يلتقي وفد صنعاء في المملكة العربية السعودية، 2023/09/20، تم الإطلاع 2024/05/24، https://aawsat.com

[3] محمد سمعي، غروندبرغ: جهود الوساطة لحل الأزمة اليمنية باتت أكثر تعقيدا، 2024/03/15، تم الإطلاع 2022/05/22، https://www.aa.com.tr/ar/

ب/ الإستقبال الحوثي لوفد سعودي بصنعاء: حيث أجرى وفد برئاسة السفير محمد آل جابر محادثات مع الحوثيين في صنعاء، في زيارة نادرة للعاصمة الخاضعة لهم، وأظهرت صورة نشرتها وسائل إعلام تابعة للحوثيين السفير السعودي وهو يصافح رئيس المجلس السياسي في صنعاء مهدي المشاط وأخرى وهما يتوسطان الوفد السعودي ووفدا عمانيا يقود الوساطة بين الجانبين.

وأثبتت المملكة مجددا مساعيها المستمرة للسلام، منذ أن قدمت مع الدول الخليجية، مرورا بمبادرة المملكة عام 2021 وصولا إلى تقديم الدعم المالي الكبير والمتتالي لليمن وآخره إيداع المملكة في فبراير 2023مبلغ مالي قدره مليار دولار في البنك المركزي اليمني.

ج/تنفيذ صفقة تبادل الأسرى: تم تنفيذ صفقة تبادل الأسرى المتفق عليها بين أطراف الصراع، وتم تبادل الأسرى وعددهم نحو 887 أسير من الطرفين، بطيران تابع للجنة الصليب الأحمر على مدى ثلاثة أيام متتالية 14، 15 و 16أفريل 2023 ومن بين الأسرى المطلق سراحهم، وزير الدفاع اليمني الأسبق اللواء محمود الصبحي واللواء ناصر منصور هادي، والصحافيون الأربعة التابعون للشرعية، والمختطفون منذ 2015 والمحكوم عليهم بالإعدام من جانب الحوثيين منذ عام 2020،بتهم التجسس لصالح السعودية[1]

تشهد هذه الجهود العربية والدولية في تسوية الأزمة اليمنية تركيزا كبيرا على الجوانب السياسية والإنسانية، وتكتسب أهمية كبيرة في هذا الوقت خاصة مع الإتفاق السعودي الإيراني ما قد يوفر بيئة تهدئة مواتية لحل القضايا المتبقية مثل قضية الرواتب وإعادة فتح الطرقات بين المحافظات المحتلة و الحكومة ويجب أن تكون هذه الجهود متكاملة لإحلال سلام دائم في اليمن، والجلوس على طاولة المفاوضات لتسوية هذه القضايا وخلق بيئة مناسبة لسلام مستدام في البلاد وتعد

[1] تقدير موقف، مآلات المساعي السياسية لحل الأزمة في اليمن، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 19أفريل 2023،ص 4،5.

نتائج المساعي المذكورة خطوة هامة على طريق بناء الثقة بين أطراف الصراع إذ يعكس التزامهم بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى رغبة حقيقية في تعزيز الثقة المتبادلة مصحوبة برغبة في طي صفحة الماضي المرير. كما تشمل هذه المساعي تأجيل القضايا الحساسة إلى مرحلة لاحقة مثل احتكار الدولة للسلاح وسحب السلاح من يد الحوثيين، ومع ذلك لا تكون هذه المساعي فعالة في بناء دولة مستقرة على المدى البعيد دون معالجة الأسباب الحقيقية للصراع وليس الظاهرية وفي مقدمتها معالجة قضية المجلس الإنتقالي الجنوبي الذي لا يخفي توجهه نحو أي تسوية لا تأخذ بعين الإعتبار مطالبه.[1]

-الإتفاق السعودي الإيراني:

أعلنت إيران والمملكة العربية السعودية، اتفاقهم على استئناف العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات بين البلدين خلال ستين يوما بواسطة صينية، بعد دخول سنوات القطيعة عامها الثامن، إثر اقتحام محتجين إيرانيين سفارة الرياض في طهران في يناير 2016،ردا على إعدام السعودية المواطن السعودي "نمر النمر" أحد رجال الدين الشيعة وأبرز الموالين لإيران في المملكة.[2]

وأكد الإتفاق على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بالإضافة إلى ترتيب لقاء بين وزيري خارجية البلدين لترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقة بينهما، كما اتفق الجانبين على تفعيل اتفاقية التعاون الاممي بينهما، الموقعة في يوليو 2001 والإتفاقية العامة للتعاون في مجالات الإقتصاد والتجارة والإستثمار الموقعة في يوليو 1998.وقد لاقى الإتفاق ترحيبا عربيا وإقليميا واسعا،

[1] المرجع نفسه، ص 6.

[2] علي عبد الجواد، انعكاسات الإتفاق السعودي-الإيراني على فرص التسوية في اليمن، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، 2023/03/11،تم الإطلاع 2024/05/22، https://rcssegypt.com/13400

واعتبره الكثير من المحللين خطوة متقدمة في الإتجاه الصحيح، كونها ستحل الكثير من ملفات الصراع القائمة في المنطقة.[1]

ومن أبرز الدوافع التي قادت كل من إيران والسعودية باتجاه هذا التقارب نجد:

•الدافع السعودي:

• الحرب في اليمن: حيث ترغب السعودية في الخروج من مستنقع الحرب في اليمن لما تمثله الحرب من استنزاف خطير لإقتصاد المملكة وقوتها العسكرية بالإضافة إلى استخدام ملف الحرب في اليمن كورقة ضغط من قبل قوى دولية كبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأكبر للسعودية.

• تقليص التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة: حيث زاد تأزم العلاقة بين الرياض و واشنطن بصورة كبيرة بعد توجه الإدارة الأمريكية نحو تقليص تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي تقرأه الرياض أنه تنكر من قبل الولايات المتحدة الأميركية عن التزاماتها الأمنية اتجاه المملكة ومنطقة الخليج عموما.

• حاجه المملكة الملحة للأمن: تسعى السعودية لضمان توفر الأمن والإستقرار في المملكة بعيدا عن التهديدات العسكرية لتتفرغ لخطط التنمية الإقتصادية.

• نهج جديد في سياسة المملكة: بدا مؤخرا أن السعودية تتجه نحو انتهاج إستراتيجية متوازنة في علاقاتها الخارجية قائمة على التعاون السلمي والصداقة، محاولة تحقيق التوازن المطلوب تجاه مختلف القضايا الدولية والإقليمية.[2]

•الدافع الإيراني:

[1] أهم ما تضمنه اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران، سبوتنيك عربية، 2023/03/11، تم الإطلاع 2024/05/26، https://sarabic.ae/20230311

[2] عمرو سعد، "الإتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على فرص التسوية السياسية في اليمن"، مجلات مدارات إيرانية، م6، ع19،(مارس 2023)، ص 21،22.

• إستبدال الحلف المعادي بحلف مضاد: تعمل الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل بالتعاون مع الحلفاء الإقليميين وعلى رأسهم السعودية،على بناء حلف عسكري مضاد لردع إيران لذلك تسعى هذه الأخيرة لتفكيك هذا الحلف وتفتيته من خلال زعزعة الإستقرار في المنطقة وزيادة التوترات، وتهدف إيران أولا إلى تقويض الشراكات الإقليمية وإشعال الصراعات، ثم تسعى إلى تشكيل حلف جديد يضم شركاء جدد بما في ذلك السعودية بالإضافة إلى الصين التي تدعم هذا التحالف في خطوة تمثل صفعة مزدوجة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

• التصعيد في البرنامج النووي واحتمال تلقي ضربة عسكرية غربية: تحدثت وسائل الإعلام الغربية عن نية واشنطن وتل أبيب في توجيه ضربة عسكرية لإيران قبل امتلاكها للقنبلة النووية. وفي محاولة لتخفيف الضغط الغربي سعت طهران لإدخال الصين بصورة أكبر في مسرح العمليات بالمنطقة عبر عملية سلام مع الحليف الأول للغرب تضمن إتمام برنامجها النووي والقضاء على إمكانية التهديد الغربي المزعوم.

• الإضطرابات الداخلية: تحاول إيران تهدئة الأوضاع في المحيط الإقليمي وإعادة صياغة دورها بشكل يضمن استقرارها الداخلي، وقد تكون هذه الخطوة ناتجة عن الضغوط الداخلية التي تواجهها الحكومة الإيرانية نتيجة للاحتجاجات والضغوط الشعبية والتي تجبرها على التركيز على الأمور الداخلية بدلا من محاولة لتحقيق توازن مع القوى الإقليمية الأخرى وتفادي المزيد من التصعيد والعزلة الدولية.

• الوضع الاقتصادي الناتج عن العقوبات الغربية: تواجه إيران عقوبات إقتصادية كبيرة فرضتها الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية بسبب برنامجها النووي إضافة إلى إتهامها بدعم جماعات إرهابية، علاوة على ذلك تم فرض حزمة عقوبات جديدة عليها بسبب دعمها روسيا وإمدادها بالطائرات المسيرة المستخدمة في الحرب في أوكرانيا.[1]

[1] عمرو سعد، المرجع نفسه، ص 23.

-الإنعكاس على التسوية في اليمن:

لم تظهر انعكاسات التقارب السعودي الإيراني على الأزمة اليمنية بعد، وهناك هدنة في اليمن كما ذكرنا سابقا، فالسعودية أوقفت التصعيد المسلح على مناطق السيطرة الحوثية وفي المقابل أوقفت هذه الأخيرة التصعيد المتبادل مع السعودية.[1]فوفقا لدوافع الاتفاق وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة وإيران التي تم عرضها، فإن ثمة انعكاسات ستشمل ملفات خارج حدود البلدين من شانها تسوية عدة قضايا، أبرزها قضايا اليمن، سوريا، لبنان وهي الملفات التي ستتأثر بشكل مباشر بهذا التقارب. ويرشح المراقبون اليمن التي ظلت على مدار السنوات الماضية المسرح الأبرز للصراع لأن تكون المسرح الأبرز للإتفاق وعلى الرغم من عدم ذكرها صراحة في الإتفاق الذي تم بين الأطراف خاصة وأن هذا الملف هو سبب تعقيد الأزمة بين البلدين، ويرى المراقبون أن الصين نجحت في التوصل إلى اتفاق ينهي هذه الأزمة، ويتضمن انتهاء الحرب الأهلية وتقسيم السلطة وفقا لحل توافقي داخلي و سعودي-إيراني، وقد ظهرت ملامح هذا الإتفاق على المسرح اليمني من خلال مبادرات الحوار بين مختلف الأطراف المتنازعة في شمال وجنوب ووسط اليمن، وهي المرة الأولى التي يعلو فيها صوت الحوار على أصوات البنادق والمدافع [2]

ولا بد أن يمثل هذا الإتفاق خطوة مهمة نحو تحقيق السلام في اليمن، حيث أن تقديم تنازلات من طرفي النزاع يعتبر أمرا ضروريا لإنهاء الحرب وتحقيق الإستقرار، ويبدو أن الردود الإيجابية من جميع الأطراف المعنية تشير إلى أن هذا الإتفاق قد فتح الباب أمام فرص جديدة للحوار والتفاهم، وسيكون من المثير للإهتمام رؤية كيف ستتطور المحادثات الرسمية بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية وكيف

[1] أحمد عليبه، ما بعد التقارب السعودي الإيراني ماذا عن مستقبل تسوية الأزمة اليمنية؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (يونيو 2023)، ص 3.

[2] علي عبد الجواد، مرجع سابق، تم الإطلاع 2024/05/29.

ستؤثر هذه التطورات على المشهد السياسي في المنطقة، وعلى الجميع دعم هذه الجهود من أجل بناء مستقبل أفضل لليمن وشعبه.[1]

المبحث الثاني: سيناريو الحسم لأحد طرفي الأزمة اليمنية:

الحكومة الشرعية اليمنية هي الحكومة المعترف بها دوليًا وتتلقى دعمًا من التحالف العربي، تسعى إلى استعادة الشرعية والاستقرار في اليمن من خلال التوصل إلى تسوية سلمية للصراع وتحقيق التنمية والإعمار.

أما الحركة الحوثية، فهي جماعة مسلحة تسيطر على أجزاء كبيرة من اليمن وتتلقى دعمًا من إيران، وتسعىإلى تحقيق مطالبها وزيادة نفوذها في اليمن.

وفي ما يلي سنقدم سيناريوهات لنجاح كل منهما والتركيز على العوامل التي تساعد في نجاح كل سيناريو.

المطلب الأول: سيناريو نجاح الحركة الحوثية:

يستند هذا السيناريو إلى فرضية تحقيق الحوثيين للسيطرة على معظم المناطق الإستراتيجية في اليمن والحصول على اعتراف دولي بشرعيتهم كسلطة حاكمة، وقد تحدث هذه الوضعية في حال وصول السعودية إلى قناعة تامة بأن استمرار الحرب غير جدير بالتكلفة الباهظة سياسيا وإقتصاديا، وبالتالي يتم التوصل إلى إتفاق مع الحوثيين يقضي بوقف الحرب واعترافهم كسلطة حاكمة لليمن. إلا أن هذا الإتفاق سيتضمن عده نقاط مهمة مثل امتناع الحوثيين عن مهاجمة الأراضي السعودية وتطبيع العلاقات مع المملكة وفض تحالفهم مع إيران.

أما الوسيلة الثانية لتحقيق هذا السيناريو هي أن يتمكن الحوثيون من السيطرة على مناطق إستراتيجية جديدة في اليمن مثل محافظة مأرب والجوف والساحل الغربي وبقية محافظات تعز، ما قد يدفع السعودية إلى التوقف عن استمرار الحرب

[1] عمرو سعد، مرجع سابق، ص24.

والإعتراف بالحوثيين كسلطة حاكمة، كما قد يتم التوصل إلى ترتيبات تضمن أمن الحدود بين مناطق سيطرة الحوثيين والسعودية وتبدو هذه الوسيلة الأقرب للحدوث نظرا للقوة المتزايدة للحوثيين عسكريا وسياسيا فقد تمكنوا من الصمود خلال السنوات الأولى للحرب وتحولوا إلى الهجوم في السنوات الأخيرة وبدعم من إيران تمكنوا من استهداف المدن والمنشآت الحيوية في السعودية.

وبالرغم من عدم طرح هذا السيناريو بشكل علني إلا أن بعض الدبلوماسيين الغربيين ومراكز البحث يتوقعون حدوثه، كما يرى بعض أفراد السلطة الحاكمة السعودية أنه يمكن أن يكون مخرجا من الحرب التي تكلف دولتهم بصورة باهظة خاصة على اقتصادها.

ومن المحتمل أن تؤيد الإمارات هذا السيناريو لأنها قد ترى فيه الحل الأقل سوء لها في اليمن فانتصار الحوثيين قد يؤدي عمليا إلى ضعف حزب الإصلاح الذي تعتبره الإمارات عدوها الأول في المنطقة. وفقا لهذا السيناريو خاصة إذا ما اقتصر انتصار الحوثيين على المحافظة الشمالية فإنه سيعتبر بالنسبة للإمارات وحليفها المجلس الانتقالي الجنوبي حالة مثالية، وهناك من يرى من صانعي القرار في الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأميركية أن حكم الحوثيين لليمن أو جزء منها قد يكون أفضل خيار وأنهم سيكونون قادرين على محاربة التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش حيث يرى الغرب أن الحوثيين يمكنهم فصل علاقاتهم مع إيران إذا تم الاعتراف بهم من قبل السعودية والعالم وتوقفت الحرب ضدهم.[1]

وبما ان هذا السيناريو يرى أن الحركة الحوثية ستتمكن من حكم اليمن، أو حكم معظم مناطقه بشكل أو بآخر، فالعوامل المساعدة لنجاح هذا السيناريو تتمثل في:

- تحقيق الحوثيين للسيطرة على أجزاء مهمة من اليمن، بما في ذلك اليمن وبعض المحافظات الرئيسية، يعكس بالفعل القدرات السياسية والعسكرية العالية التي تمتلكها الحركة، وان تحقيق هذه السيطرة لا يمكن تجاهله ويظهر قوة وتنظيم الحركة، وإذا

[1] عبد الناصر المودع، اليمن بعد خمس سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص ص5-7.

كانت الحركة قادرة على الاستمرار في التقدم في نفس الاتجاه، فإمكانية سيطرتها على اليمن بأكمله أو على الأقل على أجزاء رئيسية منه في المستقبل القريب واردة.

•إضافة إلى تمكنهم خلال فترة وجيزة ابتلاع معظم أجهزة الدولة باختلافها، وتحديدا أجهزة السيطرة العسكرية والأمنية، وبهذه الهيمنة تكون الحركة قادرة على التمدد والحكم مستقبلا.

• ضعف وتفكك القوى السياسية المنافسة والمعادية للحركة الحوثية، فقد حدث تراجع كبير في قوة الأحزاب والقوى السياسية الكبرى مثل حزب الإصلاح، فهذا الأخير يعد الخصم السياسي والأيديولوجي للحركة الحوثية فإن دوره العام تراجع بشكل كبير بعد أن تعرض لنكسات عسكرية وسياسية كبيرة على يد الحوثيين عبر ضرب أكبر مصادر قوته (عمقه القبلي والعسكري).

• تهالك الدولة وضعف مؤسساتها، فقد تراجع أداؤها بشكل حاد منذ الثورة على الرئيس السابق على عبد الله صالح، وزاد الضعف والإنقسام مع الأداء السيئ لعبد ربه منصور هادي وتحديدا في مرحلة تمدد الحوثيين من صعدة إلى صنعاء.

• الدعم الخارجي الإيراني الذي ساهم في تقوية الحوثيين ما قد يساهم مستقبلا في تمدد الحركة واستيلائها على السلطة[1]

وإذا ما تحدثنا عن القبول العالمي الذي حظت به الحركة الحوثية بعد تحركاتها الأخيرة ومساندتها للقضية الفلسطينية، إذ أصبح العالم بأكمله وليس الشعب العربي واليمني فقط يتحدث عن الدعم الحوثي لغزة باسم اليمن، وبالمقابل كان رئيس الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا رشاد العليمي، الذي أعرب عن دعمه للفلسطينيين، ولكن حكومته لم تتجاوز الكلام إلى الفعل، بل أدانت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر ووصفت العمل "بعمل إرهابي".

[1] عبد الناصر المودع مستقبل الحركة الحوثية، سياسات عربية، ع14،ماي 2015،ص 109.

ساعدت هذه الخطوة الحوثيين في تقديم أنفسهم كلاعب خارج منطقتهم الجغرافية والخروج من عزلتهم التي يعانون منها إقليميا ودوليا، إضافة إلى محاولتهم التأكيد للجمهور المحلي والدولي على حد سواء أن قوتهم آخذة في النمو، ونجحوا في تحسين حظوظهم المتدهورة وتقديم أنفسهم كوجه مختلف للعالم العربي.[1]

المطلب الثاني: سيناريو نجاح الحكومة الشرعية:

إذا ما تحدثنا عن نجاح الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا مباشرة بعد استعادتها لعدن فيمكننا إقتراح سيناريو كالآتي:

عادت مدينة عدن إلى السيطرة الشرعية اليمنية بعد معارك طاحنة إستمرت لعدة أشهر شهدت المنطقة سيطرو الحوثيين وقوات عسكرية تابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح على بعض مناطقها ومع تصاعد الصراع نجحت المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية بدعم من قوات التحالف إستعادة المدينة بالكامل.

بعد نجاح رجال المقاومة في استعادة عدن يتوقع أن يتم تعزيز الجيش الشرعي وتجهيزه في حدود دولة مجاورة لتحرير المناطق المحتلة، كما ستقدم طائرات دول التحالف العربي ضربات جوية لدعم هذه العملية ومن المتوقع أن تصبح قاعدة العند محطة إنطلاق للطائرات مما يسهل عمليات التحرير ويوفر الجهود والإمكانيات ومن المتوقع أن تتوالى سقوط المدن بعد ذلك مما يؤدي إلى توسع المناطق المحررة بشكل تدريجي وسيكون له تأثير كبير على جماعة الحوثي وحلفائها.

كما تساهم الأخطاء القاتلة التي ارتكبتها جماعة الحوثي في تعزيز حدوث السيناريو المتوقع حيث قامت عملية إقصاء ممنهجة لباقي المكونات السياسية و سيطرتها على السلطة دون وجود كوادر ذات خبرة وتجربة دولة كما استخدمت القوة المفرطة في مواجهة معارضيه من خلال تفجير منازلهم وحجزهم في أماكن مستهدفة من قبل طائرات دول التحالف.

[1] هدير أبو زيد، انخراط متصاعد: دوافع وتداعيات تدخل الحوثيين في حرب غزة، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية 2024/12/30، تم الإطلاع 2024/05/24، https://rcssegypt.com/13400

ووفقا لهذا السيناريو، يمكن تحرير معظم أراضي اليمن لتخضع للحكومة الشرعية استثناء إقليم أزال المكون من محافظات ذمار وصنعاء وعمران وصعدة التي تمثل الأغلبية الزيدية ومن المتوقع أنلا يتم تحرير هذا الإقليم بالقوة.

كما أن ما يعزز هذا السيناريو هو العزم الذي ظهرت به السعودية بدعم من دول التحالف وسعيها الحثيث لمنع سقوط الدولة في يد الحوثيين ولكيلا يتولوا السلطة منفردين.[1]

لكن يبدو أن هناك العديد من التحديات والإشكاليات التي تواجه سيناريو انتصار الحكومة الشرعية ودول التحالف العربي في اليمن:

أولا هناك انقسام داخلي بين مكونات الحكومة الشرعية، حزب المؤتمر الشعبي العام والمجلس الانتقالي ذو الميول الانفصالية من جهة وبين الشرعية وحزب الإصلاح من جهة أخرى إضافة إلى توتر بين الشرعية وأقرباء الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وهذا الانقسام يعد تحديا كبيرا أمام تحقيق انتصار للحكومة الشرعية.

وفي ظل الاتهامات الموجهة لحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يعتبر الممثل الأبرز لتيار الإسلام السياسي في اليمن بإقامته علاقات تحالف خارجية مناوئة لدول التحالف وخاصة مع قطر وتركيا إذ تعتبره السعودية والإمارات على ارتباط بالدولتين وممثلا لمصالحهما وهما الدولتين الخصمين لهما على مستوى الإقليم، ولهذا اتخذت الإمارات موقفا داعما لقوى بديلة عن الجيش الوطني والقوات الموالية للحكومة الشرعية وقامت بتشكيل ودعم تنظيمات مسلحة مرتبطة بالمجلس الإنتقالي الجنوبي.

ويبرز تحدي آخر أمام سيناريو انتصار الشرعية يتمثل في وجود تنظيمات عسكرية تنازع الجيش الوطني والقوات الموالية للشرعية مما يضعف موقفها

[1] سيناريوهات ما بعد تحرير عدن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 2015/07/20، تم الإطلاع 2024/05/24، https://www.futureuae.com/ar/Mainpage/Item

ويؤخر حسم المعارك ضد الحوثيين ويقلل من قدرتها على الضغط عليهم لإجبارهم على تقديم التنازلات والانسحاب من المدن المحتلة.

ولتحقيق النجاح هذا السيناريو يفترض على جميع الأطراف الداعمة للشرعية التوافق والاصطفاف خلف الرئيس والقبول به كممثل للشرعية وأن لا يسعوا لجعل الرئاسة في اليمن توارثية.

وينبغي كذلك على المجلس الانتقالي الجنوبي التراجع عن المطالب الانفصالية ويجب توحيد وضم القوات الموالية للمجلس وأولوية حراس الجمهورية في إطار واحد تحت مظلة الجيش الوطني اليمني والقوات المساندة له.

وفي حال نجاح مساعي تشكيل الحكومة الوطنية وتفعيل اتفاق الرياض فإن دول التحالف وبالتحديد السعودية والإمارات ستكون ضامنة لتحقيق مصالحها عبر هذه الحكومة وستتحقق الإمارات نفوذها وتأمين مصالحها في الجنوب التي تشمل إدارة الموانئ وموارد الطاقة، كما يتطلب تعزيز هذا السيناريو التوافق على حل فيدرالي لا مركزي، انطلاقا من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومقررات إتفاق الرياض وانطلاقا من إدراك حقيقة أن اليمن لا يمكن أن يحكم إلا بالشراكة و اللامركزية، بسبب الواقع القبلي والمذهبي المنقسم وعدم إمكانية تحقيق نموذج مركزي للحكم كما كان في عهد الرئيس علي عبد الله صالح.[1]

وبالإشارة إلى الحل الفدرالي فقد كان ضمن مخرجات الحوار التي خلصت إلى إقرار تغيير نظام الحكم في اليمن من النظام المركزي الشمولي إلى النظام الفيدرالي الاتحادي، والإجماع على إعادة تشكيل البلد في ستة أقاليم متساوية النفوذ، واتفاق الجميع على سيادية الموارد والعلاقات الخارجية والمالية والقضاء، تحت سلطة

[1] سلطان علي حسن غريب مرجع سابق، ص 110-115.

عامة تشرف على سير عمل سلطات الأقاليم، وتمثلها في المحافل الدولية، مُنهية بذلك فصلا مأسويا من المركزية المتسلطة.[1]

وقسمت الأقاليم إلى:

- إقليم حضرموت، ويضم ولايات: حضرموت، المهرة، شبوة، سقطرى.

- إقليم عدن، ويضم ولايات: عدن، لحج، أبين، الضالع.

- إقليم سبأ، ويضم ولايات: مأرب، الجوف، البيضاء.

- إقليم الجند، ويضم ولايات: تعز، إب.

- إقليم آزال، ويضم ولايات: صنعاء، عمران، صعدة، ذمار.

- إقليم تهامة، ويضم واليات: الحديدة، ريمة، حجة، المحويت.

وأن تكون مدينة صنعاء عاصمة اتحادية غير خاضعة لسلطة أي إقليم، ويتم وضع ترتيبات خاصة بها في الدستور لضمان حياديتها واستقلاليتها، وتكون عدن مدينة إدارية واقتصادية، وذات وضع خاص في إطار إقليم عدن، وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة.[2]

إلا أن هذه الخريطة الفيدرالية لم تفتقر إلى الدعم السياسي فحسب بل جرت إدانتها بشدة من قبل كل من الحوثيين والحراك الجنوبي وجاءت المعارضة الحوثية بسبب حرمانهم بموجب هذا الحل من الوصول إلى البحر الأحمر. وتصدرت إشكالية تعيين الحدود واجهة النزاع، فحجبت ما دونها من قضايا خلافية في أروقة مؤتمر الحوار وتركّز الجدل على عدد الأقاليم وحدودها (أي الولايات التي يتكون منها كل إقليم)، إلى جانب إصرار الحراك الجنوبي أن يكون الجنوب إقليما واحدا ضمن

[1] فيصل علي، اليمن.... الفيدرالية طريق الخلاص، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/12/12، تم الإطلاع 2024/05/29، https://www.aljazeera.net/opinions/2016/1

[2] مشير عبد القوي العثماني، الفيدرالية في اليمن.. المأزق ومقترحات الحل، ورقة سياسات، المنظمة العربية للقانون الدستوري، ص 3.

حدود ما كانت تعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.[1]ومنه يتضح أن الحل الفيدرالي في اليمن قد يكون ممكنا ولكن لن يكون الحل الوحيد أو الأمثل، إذ لابد من مشاركة جميع أطراف النزاع في عملية صياغة النظام الفيدرالي والموافقة عليه كما يجب دراسة وتقييم الوضع السياسي والاقتصاديوالاجتماعي لكل إقليم قبل اتخاذ قرار تبني هذا الحكم، ولكيلا يكون بوابة لأوضاع أسوء.

المبحث الثالث: سيناريو استمرار الأزمة اليمنية.

ينطلق افتراض سيناريو استمرارية الأزمة من اعتبار أن التوصل إلى حل يرضي جميع أطراف الصراع في اليمن هو طموح كبير للغاية، وذلك بسبب تمسك كل طرف بمكاسبه التي تمكن من تحقيقها وعدم الاستعداد لتقديم التنازلات مع استمرار السعي لجني المزيد.

ولا يعني استمرار حالة الصراع بالضرورة الاستمرار في اشتعال الجبهات على أعلى وتيرة وإنما قد يكون مترافقا مع انخفاض عام في حدة القتال وهدوء نسبي وعدم تمكن أي طرف من تحقيق اختراقات هامة، ويقترن هذا السيناريو باستمرارية التدخلات والصراعات الخارجية على الساحة اليمنية، واستمرارية التصعيد والصراع على مستوى الإقليم وبقاء اليمن ساحة من ساحات المواجهة.

ومن أهم ما يدفع باتجاه سيناريو استمرارية الأزمة هو عدم توفر الجدية الدولية من أجل الحسم في اليمن وبحيث يكون الحسم فقط في المناطق الهامة للمصالح الدولية والمتمثلة تحديدا في المناطق الساحلية كما حصل في اتفاق محافظة الحديدة باعتبارها منطقة حساسة وهامة بالنسبة لحركة الملاحة والتجارة ونقل إمدادات النفط الدولية.

وهذا الإتجاه يعكس القلق من أن الوصول إلى مفاوضات قد لا يكون سهلا وأنه قد لا يؤدي الى حل نهائي للأزمة ومن الممكن أن يكون فشل المفاوضات النتيجة

[1] وضاح العولقي و وماجد المذحجي، الحكم المحلي في اليمن في ظل النزاع والاضطراب، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية،(يوليو 2018)، ص 18،19.

المرجحة، وأن الأطراف قد تصل إلى تسوية مؤقتة غير مستدامة بسبب غياب الثقة في الحكومة والمؤسسات السياسية وهذا قد يجعل الوضع في اليمن يشبه الأزمات المستعصية والمستدامة، ويركز هذا الإتجاه أيضا على افتراض أن حالة عدم الاستقرار في اليمن قد تؤدي إلى فوضى عارمة في البلاد وقد تتحول إلى حرب طائفية مع انهيار الدولة والمؤسسات وزيادة العمليات الإرهابية و انتشار سلاح والجماعات المسلحة في جميع أنحاء اليمن وأن الوضع الصعب والمعقد في اليمن سيجعل الأطراف المعنية تتخذ مواقفا غامضة ومربكة.[1]

ومن العوامل التي تساعد على تحقيق هذا السيناريو:

- رفض الحوثيين احترام السلطة ومؤسساتها واستمرارهم على فرض سيطرتهم على الدولة بالقوة وعدم القبول بالعودة إلى المسار الديمقراطي والإحتكام لصناديق الإقتراع.

- عجز مؤسسات الدولة في استعادة سيطرتها على الدولة.

- تمسك إيران بطموحاتها الإقليمية في توسيع نفوذها في المنطقة ومواصلة دعمها للحوثيين.

- تردد السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ خطوات تحول دون تأقلم ما تعتبره خطرا على أمنها واستقرارها ومصالحها.

- عدم الجدية في فرض صيغة سياسية تنهي الأوضاع في اليمن نتيجة استمرار الضعف في الموقف الدولي.[2]

وإلى جانب هذه العوامل نذكر عوامل أخرى منها:

---

[1] سلطان علي حسن غريب، مرجع سابق، ص 121،122.

[2] صباح كزيز، مرجع سابق، ص 257.

• أن أطراف الحرب في جوهرها هي حركات شمولية (الحوثيون، حزب الإصلاح، السلفيون) وهي جماعات تعتمد على الأيديولوجية والدين وغالبا ما تكون خياراتها صفرية مما يجعلها غير قادرة على التوصل إلى تسويات تعتمد على الحلول الوسط كما أنه يوجد نقص في الثقة بينها مما يجعل من الصعب إدماجها في نظام تعددي أو محاصصة سياسية مستقرة.

• الجماعات المطالبة بإنفصال المحافظات الجنوبية بقيادة المجلس الإنتقالي الجنوبي يقوم مشروعه على إلغاء الوحدة اليمنية وعودة دولتي اليمن السابقتين، وبهذه المطالب لن تكون مهتمة أو قادرة للدخول في سلطة الجمهورية اليمنية.

• غياب مؤسسات عسكرية ذات طابع وطني يمكن لأطراف النزاع الإحتكام لها وتسليمها أسلحتها ومنحها صلاحية حفظ الأمن، أي لا وجود لجيش وطني حقيقي

يمكن أن تقبل أطراف النزاع تسليم السلاح له أو الإندماج فيه كما أنه من الصعب تشكيل جيش وقوات أمنية وطنية جديدة عبر دمج قوات الأطراف المتناحرة فأمر من هذا القبيل يتنافى والمنطق السياسي البسيط.

• بحكم أن الأطراف المتصارعة تسيطر على جزء من مناطق اليمن سياسيا وعسكريا فإن من الصعب على أي منها التخلي على مناطق نفوذها طواعية.

• تباين الأجندات للدول التي تتدخل في الشأن اليمني كالسعودية وإيران والإمارات وغيرها من الدول التي ستقف ضد أي تسوية لا تحقق أهدافها.[1]

يعد استمرار حالة الجمود في اليمن رهينا بوجود عوامل الإلهاء التي تبعد اهتمام الإقليم والمجتمع الدولي عن الملف اليمني، فالحرب في غزة والإشكالات المصاحبة لها كالهجمات الحوثية على الملاحة تسهم بشكل كبير في تثبيت حالة الجمود

[1] عبد الناصر المودع، اليمن بعد خمس سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص 3،4.

الراهنة، كما أن التصعيد في الحرب الروسية الأوكرانية سيعمل على تعزيز حالة الجمود هذه إذ سيصبح الملف اليمني منخفض الأهمية في قائمة الإهتمامات الدولية.

كما أن حالة الثبات واستمرارها نابعة من الأطراف الداخلية المعنية نفسها التي ترى فيه وضعا غير ضار بما يكفي لدفعها إلى تحريك عجلة التفاوض، إذ تلعب الهدنة دورا بالغا في تعزيز الجمود وتقلل من شعور أصحاب المصلحة بالحاجة إلى عودة المفاوضات وتوفر نوع من الإستقرار والإطمئنان ونقص الضغوط الناتجة عن الأعمال العسكرية والتدهور الإنساني، إضافة إلى ذلك فإن غياب الضغوط الكافية من أطراف الصراع سيساهم في تثبيت الوضع اليمني على نفس الحال.

فالحوثيون ورغم تذمرهم لم يمارسوا ضغوطا كبيرة لاستئناف المفاوضات حتى مع تصعيدهم الخطابي في الآونة الأخيرة وعلى الرغم من حرص السعودية على إغلاق ملف الصراع في اليمن إلا أن مساعي استئناف المفاوضات لا تزال بدون مخرجات واضحة وقد يعود هذا بسبب الضغوط الدولية أو رغبة السعودية في استخدام تعليق المفاوضات كوسيلة للضغط على الحوثيين أو بسبب تركيزها على المفاوضات الأمنية مع الولايات المتحدة الأميركية.

أمام الحكومة الشرعية وحلفائها فهم يفضلون الحل العسكري ويشعرون بالقلق من عملية السلام ونتائجها المحتملة.

كما أن هذه الحالة من الجمود في اليمن تكرس حالة اللاسلم واللاحرب، مما يطيل أمد معانا الشعب اليمني ويفاقم الأزمة الإنسانية، فغياب اي افق للسلام يهدد باستمرار الوضع، ويفاقم التشرذم السياسي والطائفي والقبلي مما يعرض النسيج الاجتماعي والسياسي اليمني للخطر، كما أن غياب اي حل سلمي يمكن أن يؤدي إلى إنتهاء الهدنة والعودة إلى العنف، فغياب السبل الدبلوماسية يشجع الجهات

الفاعلة على استخدام القوة لإيصال رسائلها وتحقيق أهدافها مما يفاقم الأزمة ويبعد إمكانية التوصل إلى حل سلمي.[1]

ويمكننا ايجاز المتغيرات التي ستساهم في استمرار الصراع وتعثر التسوية في الجدول التالي.

الشكل08 : **جدول يوضح متغيرات ترجيح سيناريو استمرار الأزمة**.

المؤشرات	
استمرار الصراع	- عدم التنفيذ اتفاقية الرياض و استمرار الخلاف مع المجلس الانتقالي. - سلطتان بحكم الأرض الأمر الواقع الحوثيون في الشمال والمجلس الانتقالي في الجنوب. -حالة من التوتر بين السعودية والإمارات في اليمن. -تصاعد التوترات بين إدارة الموارد وتقسيم السلطة. -زيادة النشاط أو التدخل من قبل تنظيم الدولة و القاعدة في العراق وشبه الجزيرة العربية وغيرها من الميليشيات. -انخفاض الإيرادات وقيمة الريال اليمني مما يؤثر على قدرة الحكومة اليمنية على تنظيم نشاط السوق. -استمرار تردي الخدمات في مختلف المناطق اليمنية وانقطاع الوقود.

[1]senarios of peace and war in yemen,situatio assessment, may 2024, https://abaadstudies.org/en/policy-analysis/topic/60111

تعثر الاتفاق	-استمرار الخلاف حول أسس هيكلة الدولة وتنظيم المنافسة السياسية والتمثيل العادل للشعب اليمني. -الشعور بالتهديد لمصالح مختلف الجهات الفاعلة في النزاع المحلية والإقليمية واستمرار حالة عدم الثقة بين الأطراف. -تغير في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وتراجع تسوية ملف اليمن ضمن أجندةالإدارةالأمريكية لصالح ملفات أكثرإلحاحا(الصين وروسيا مثلا). -عدم التوصل لاتفاق بين إيران والغرب بملفها النووي ينعكس على عدم تهدئة او تعثر في تسوية الملف من طرف الحوثيين.

المصدر: سيناريوهات الصراع في اليمن، ع4،أفريل 2021،ص4.

كما أن استمرار الأزمة وتعثر التسوية قد يولد احتمالا آخر يتمثل في انفصال اليمن الجنوبي.

•الانفصال:

يعد هذا الاحتمال امتدادا للسيناريو السابق فوفقا له فإن اليمن سيتم إعادة تقسيمه كما كان قبل الوحدة إلى دولتين في الشمال حكومة للحوثيين وفي الجنوب حكومة تحت الوصاية السعودية المنفردة أو بالشراكة مع الإمارات، وهذا السيناريو يطرحه الانفصاليون بشكل مباشر وغير مباشر، فوفقا لهم مشكلة اليمن الأصلية تتمثل في قيام الوحدة التي يرون أنها لم تقم على أسس صحيحة وأن من الأفضل لليمن والمنطقة إعادة تقسيم اليمن كما كانت قبل 1990.

وتجدر الإشارة إلى أن رغبة الجنوبيين في الإنفصال هي نتيجة سياسات الإقصاء والتهميش التي مارسها نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح في الجنوب في مرحلة ما بعد حرب صيف 1994،والتي خلفت آثارا سلبية على الأوضاع في الجنوب وعلى مشاعر الجنوبيين اتجاه الوحدة ودفعت باتجاه ظهور قوى سياسية

جديدة تقود حركة الاحتجاجات في الجنوب، وفي ظل حالة الانسداد السياسي التي كانت مسيطرة في تلك الفترة وعجز الأحزاب السياسية عن التقدم في إصلاح الأوضاع تشكلت قوى الحراك الجنوبي في منتصف عام 2007 وبدأت هذه القوى بتجمع المتقاعدين القصريين من المدنيين والعسكريين إلى جانب الشباب العاطل عن العمل ومع تفاقم الأوضاع تطورت مطالبهم من مجرد إصلاح الأوضاع إلى مطالبة صريحة بالانفصال وفك الارتباط مع الحكومة المركزية في صنعاء.[1]

وبينما تمضي السعودية نحو تفاهمات مع الحوثي للاتفاق على وقف الحرب ودخول الأطراف اليمنية في مفاوضات سلام شاملة خرج الانتقالي الجنوبي متملصا من أي اتفاقيات قادمة مؤكدا مضيه نحو مشروعه لفصل جنوب اليمن عن شماله ويظهر هذا الموقف أن الطريق نحو سلام شامل في اليمن ربما لا يزال طويلا ومعقدا.

وفي بيان للمجلس الانتقالي في 11 أفريل 2023 قال أنه لا يسعى للانفصال بل لاستعادة دولته كاملة السيادة معتبرا ذلك هدفا استراتيجيا لن يتراجع عنه تحت أي ظرف وخلال اجتماع عقدته هيئة رئاسة المجلس في عدن قالت أن حل الدولتين جنوبية وشمالية هو الطريق الوحيد للحل الشامل وتحقيق السلام والأمن والاستقرار الدائم في المنطقة.

وهذا النوع من التصريحات لم يكن للمرة الأولى لكن جاء بعد التحركات العمانية السعودية والتي تشير الى اقتراب إلان ربما يمهد لتسوية في اليمن، وإلى جانب هذه التصريحات تخوض قيادة المجلس حراكا مكتفا لكونها تتخوف من تهميش قضية الجنوب ضمن المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بدعم إقليمي ودولي لإنهاء الأزمة.[2]

---

[1] جنوب اليمن والثورة، سيناريوهات الوحدة والانفصال، 2012/02/26،ص 3.

[2] يوسف حمود، هل يعرقل الانتقالي الجنوبي وقف الحرب في اليمن ويمضي نحو الإنفصال!؟ الخليج اونلاين 2023/04/12،تم الإطلاع 2024/05/25، https://alkhaleejonline.net

إلا أن الدستور اليمني يجرم أي عمل يهدد وحدة الدولة مما يجعل الانفصال القانوني مستحيلا دون تعديل دستوري يستوجب استفتاء شعبيا وهو أمر شبه مستحيل في ظل أغلبية شمالية تعارض الانفصال.

وعلى الرغم من صعوبة الانفصال القانوني فإن الانفصال الفعلي غير ممكن أيضا فغياب الاعتراف الدولي كما هو الحال في جمهورية شمال قبرص وجمهوري أبخازيا يجعل من المستحيل قيام دولة مستقلة في جنوب اليمن اذ لا تتوفر الشروط الضرورية لنجاح الانفصال الفعلي مثل وجود:

• راع خارجي قادر على توفير الدعم السياسي والعسكري والمالي خاصة في ظل الوصاية الإقليمية والدولية على اليمن إضافة إلى أكثر من عشر قرارات صادرة عن مجلس الأمن تؤكد على وحدة وسيادة اليمن وهذه عوامل كلها تجعل من غير المرجح قيام دولة مستقلة في جنوب اليمن.

• الانفصال الفعلي يحتاج إلى سلطة محلية قوية وحسم سياسي متماسك وتأييد شعب واسع وموارد ذاتية، فالمجلس الانتقالي الجنوبي كيان غير منسجم تهيمن عليه قوى قبلية(محافظتي لحج والضالع) مما يهدد بظهور نزاعات داخلية مع قوى جنوبية أخرى إضافة إلى ذلك لا يملك الجنوب موارد كافية لإنشاء جهاز إداري وقوات عسكرية، فإنتاج النفط محدود ويقع معظمه في حضرموت التي لديها طموحات استقلالية خاصة بها.

• غياب انفصال ثقافي- اجتماعي حقيقي بين الجنوبيين والشماليين في اليمن فغياب الاختلافات في اللغة والدين أو البنية الاجتماعية يجعل من الصعب الحديث عن وجود هوية ثقافية متميزة للجنوب.

• جنوب اليمن بمساحته التي تقارب ثلثي مساحة الدولة ليست منطقة هامشية يمكن تجاهلها كما أن التدخل الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والجغرافي الكبير بين الشمال والجنوب بما في ذلك الحدود البرية التي تمتد لأكثر من 700 كلم يجعل من

الصعب فصل المنطقتين وهذه العوامل تسهل على الشمال اختراق الجنوب عسكريا وسياسيا خاصة في ظل النزعة الوحدوية التي تسود غالبية الشماليين وجزء معتبر من الجنوبيين.[1]

ومنه إذا تحدثنا عن سيناريوهات استمرار أو تسوية الأزمة اليمنية مع سيناريو نجاح أحد الأطراف، يمكن أن نستنتج أن الوضع في اليمن يعتمد بشكل كبير على التفاوض والحوار بين الأطراف المتنازعة. إذا تم التوصل إلى تسوية سلمية واتفاق بين الأطراف المتحاربة، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار في اليمن وتخفيف معاناة الشعب اليمني.

من ناحية أخرى، إذا حدث نجاح لإحدى الأطراف في الأزمة دون التوصل إلى تسوية شاملة وشراكة وطنية، فإن ذلك قد يؤدي إلى استمرار الصراع وزيادة التوتر في البلاد. وبالتالي، قد يزداد تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في اليمن.

بشكل عام، يجب أن يكون الهدف هو التوصل إلى حل سلمي وشامل للأزمة اليمنية من خلال التفاوض والحوار بين جميع الأطراف المتورطة في الصراع سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

[1] صعوبات الانفصال القانوني أو الفعلي في جنوب اليمن، صحيفة الشرق الأوسط، 2019/08/25،تم الإطلاع 2024/05/25، https://aawsat.com/home/article

خاتمة

خاتمة

ناقشت هذه الدراسة الأزمة اليمنية من حيث الأسباب والتداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ،وبدأت الدراسة بالتطرق إلى جذور الأزمة وأسبابها، والتي ترتبط بشكل كبير بتداعياتها، وتناولت الدراسة الأسباب الداخلية الرئيسية للأزمة، والتي يمكن إرجاعها إلى عاملين أساسيين هما العامل القبلي و المذهبي، كما تعتبر سلسلة الحروب التي شهدتها اليمن منذ الوحدة، ختاما بالحروب مع الحوثيين، وهي المشكلة التي لم تجد السلطة اليمنية حلا سياسيا أو عسكريا لها في حينه، مما تسبب في ظهور الحوثيين كطرف قوي ينافس الحزب الحاكم على السلطة، دون إغفال الأسباب التي أدت إلى تحول مسار الحراك الشعبي إلى أزمة كمشكل الهوية، الفقر، البطالة والفساد وغيرها من الأسباب.

كما عالجت الدراسة الأطراف المحلية للأزمة اليمنية ومطالبها ومساهمتها في تمديد أمد الأزمة و تعطيل تسويتها والوصول إلى حل سياسي لها، وما زاد من تعقيد الأزمة تدخل الأطراف الخارجية سواء إقليمية أو دولية سعيا لتحقيق مصالح في المنطقة.

كما أوضحت الدراسة تداعيات الأزمة اليمنية والتي كان الجزء الأكبر منها يؤثرعلى الداخل اليمني (تهديد الوحدة اليمنية، تمزق النسيج الاجتماعي، تدهورالإقتصاد..) إلا أن لها تداعيات خارجية طالت بشكل كبير دول الجوار وخاصة دول الخليج العربي. كما حاولت الدراسة تقديم سيناريوهات للأزمة (تسوية،حسم لأحد الأطراف،استمرارا لأزمة) وذلك لمعرفة أي المحددات(الداخلية،الإقليمية،الدولية) قد تلعب دورا في توجيه وإدارة الصراع نحو التصعيد أو تسوية الأزمة.

وفي ضوء الإجابة على إشكالية الدراسة و أسئلتها توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

•أدت الظروف الاقتصادية المتراجعة إلى اندلاع ثورة الشباب اليمنية عام 2011 والمتمثلة بشكل أساسي في تزايد نسب الفقر وانتشار البطالة، إضافة إلى طول فترة حكم علي عبد الله صالح (30 سنة) وتوجهه نحو سياسة التوريث وتوظيف جل أفراد أسرته في مناصب مهمة أمنية وعسكرية.

•ضعف عامل الانتماء والولاء الوطني وتغليب الانتماء القبلي والنزعات العشائرية والطائفية والجهوية على حساب المصلحة العليا للوطن حيث مثّل العامل القبلي و المذهبي ، إذ تأثرت الحكومة بشكل كبير بهذه الانتماءات التي في أحيان كثيرة تعمل عمل الدولة، ما أدى إلى تفاقم التوترات والصراعات التي ساهمت في تعقيد الأزمة اليمنية.

•تعدد الأطراف المتورطة في الأزمة اليمنية يلعب دورا في عرقلة التوصل لحل سياسي للأزمة، فالتدخلات الخارجية من قبل دول إقليمية ودولية بالإضافة إلى تورط جماعات مسلحة متنوعة تنافسها السلطة والموارد،حيث تتضمن الحكومة الشرعية – التي تواجه تحديات في تحقيق الإستقرار والتنمية - والحوثيين الذين يسعون لتوسيع نفوذهم والسيطرة على المؤسسات الحكومية، وكذا التحالف العربي الذي يدعم الشرعية ويقاتل الحوثيين،بالإضافة إلى المنافسة الإيرانية – السعودية لتعزيز مصالحهما في المنطقة. كما تستغل جماعات أخرى مثل "تنظيم القاعدة" و"تنظيم داعش" الفراغ الأمني لتنفيذ الهجمات وزعزعة الاستقرار. وقد شكل هذا التداخل بين التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية معادلة أزموية معقدة ومتعددة الأبعاد، بحيث من الصعب تسوية تناقضاتها.

•تسببت الأزمة اليمنية فيتعثر المسارالإنتقالي وزيادة المخاطر والتهديدات الأمنية على الصعيد الداخلي، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الجوانب الإقتصادية، الإنسانية والإجتماعية، فخلال عام 2015 مع بداية عمليات التحالف العربي أسفرت عن انهياراقتصادي وارتفاع معدلات الفقر،كما تكبدت اليمن تكاليف بشرية باهظة نتيجة للحرب وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المتورطة في

الأزمة،وساهمت الحرب كذلك في زيادة مؤشرات تفكك النسيج الإجتماعي،انتشارالأمية والأمراض وتدهورالبيئة.

•تعد الازمة اليمنية من أبرز الأزمات التي تواجه دول الخليج العربي في محيطها المباشر،حيث تهدد استقرارالمنطقة من خلال إثارة النعرات المذهبية في هذه الدول.

•يشكل الفراغ الأمني في اليمن مصدرقلق لإيران، فخوفها من فقدان السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب يُحفّزها على استغلال الأزمة الحالية وسيطرة الحوثيين لتعزيز نفوذها، وتقدم اليمن فرصة إستراتيجية لإيران، فهي تُتيح لها موطئ قدمهم على مضيق هرمز وصولاً إلى بحرالعرب.

•تُشيرالأزمة اليمنية إلى مستقبل غامض، فمختلف السيناريوهات والاحتمالات تبقى مفتوحة، ولايُمكن التنبؤ بانفراج دون تنازل اتجاده من قبل جميع الأطراف.

•تشكل تطورات وتداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة،أحد تفاعلات الأزمة اليمنية مع المحيط الإقليمي،فيظل اصطفاف جماعة "أنصارالله" في جبهة الرد والتصعيد على التدخل الأمريكي-الإسرائيلي في مياه باب المندب.

•تُشير الأزمة اليمنية إلى احتياجها لعملية متكاملة تجمع بين محددات محلية وإقليمية ودولية، لتحقيق حل مُرضٍ لجميع الأطراف:

-المحدد الداخلي: يتطلب تقديم تنازلات من قبل الأطراف المحلية، والجلوس على طاولة المفاوضات للوصول إلى تسوية شاملة تُحقق السلام والاستقرارفي اليمن.

-المحدد الإقليمي:تمثل مساعدة دول الجوار (السعودية،إيران،الإمارات) عنصرا أساسياً في حل الأزمة، خاصة بعد الاتفاق السعودي الإيراني الأخير، الذي يُفترض أن يشمل الأزمة اليمنية كقضية مشتركة.

-المحدد الدولي: يفتقد الجدية الدولية في حسم الأزمة، فالموقف الأمريكي لايزال غامضًا ولايُظهروضوحًا في معالمه.

قائمة المراجع:

أ/ الكتب باللغة العربية.

1) أحمد صالح جهاد عبد الرحمان،" أحزاب المعارضة اليمنية ودورها في التطور السياسي وال ديمقراطي1990-2011 "(لندن: مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، 2016).
2) البتول عبد الفتاح محمد، "خيوط الظلام عصر الإمامة الزيدية في ال يمن284-1382 "(صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات الإستراتيجية،2006).
3) البيضاني عبد الرحمان،" مأزق اليمن في صراع الخليج"(القاهرة: دار المعارف، 1991)،
4) تيد روبرت غير، "لماذا يتمرد البشر"، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004).
5) الجبارات محمود «الإسلام السياسي والتعددية السياسيةّ: الزبدية في اليمن أنموذجا ثنائية المذاهب والدولة"(جامعة البلقاء التطبيقية: كلية عمان الجامعية)
6) الجند توفيق، " تاريخ الأحزاب السياسية اليمنية من الكفاح المسلح الى القمع المسلح"(صنعاء: مركز صفاء للدراسات الاستراتيجية، 2022).
7) الحبشي محمد عمر، "اليمن الجنوبي "، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1968).
8) السويدي جمال سند، " حرب اليمن1994 الأسباب والنتائج" (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.4 1998).
9) الشرجبي عادل مجاهد وآخرون، "القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن" (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الانسان، ط.2016،2).
10) شرقاوي شيماء، "أزمة التوزيع وإعادة التوزيع بعد سبع سنوات من حراك طالب بالعدالة "في محمد العجان مؤلف مشارك، أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية (مصر: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2019).
11) صانع محمد إلهام، "الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن"-دراسة تحليلية-(صنعاء: مركز النظم والمعلومات،1994).
12) عاطف سهير علي «الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي"، في بحي المتوكل محرر، الانتقال السياسي في اليمن (صنعاء، دار كنعان للطباعة والنشر، 2016).

13) العجي أكرم صالح علي،" الفساد بين الانتشار وسبل المواجهة: حالة الجهاز الحكومي اليمني"(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية،2020).
14) المقرمي محمد عبد الرحمان،" التجمع اليمني للإصلاح، الرؤية والمسار دراسة في النشأة والتطور"(صنعاء: دار الكتب،1998)
15) المولى سعود،" اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة"(صنعاء: مدارك إبداع، 2011).
16) ناجي أحمد محم د، " الأحزاب والقوى السياسية في اليمن: الخطاب، الأحداث والشخصيات"(صنعاء: دار الكتب، 2021).

ب/ المقالات والمجلات:

1) باسويد سالم عبد الله محمد،" أثر الفساد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن "، مجلة الأندلس، م.7، ع.33(سبتمبر2020)
2) البشيري منصور علي، التكلفة الإقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع مركز الجزيرة للدراسات،28أوت 2018.
3) بلعسكر رفيقة، " دور المحدد العقدي في الصراع اليمني: المحدد الشيعي الإيراني نموذجا، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، م.7، ع.1(2022).
4) بلعيفة أمين، زوامية عبد النور، "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، ع.1(2019).
5) بن الشيخ أبو بكر حسين شيخ، "تأثير الحروب والصراعات على التعليم في اليمن حضرموت نموذجا، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، م15، ع2(ديسمبر 2018).
6) بوتشيك كريستوفر، " الحرب في صعدة من تمرد محلي الى تحدي وطني"، اليمن على شفا الهاوية، ع.110 (أفريل 2010).
7) بومعزة منى ، "التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن"، دفاتر السياسة والقانون، ع19(جوان2018).
8) جبلي علي،" القبيلة والمجتمع: قراءة في أدوار القبيلة السعودية المعاصرة وتأثيرها الداخلي"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، سلسلة أوراق سياسية، ع.4.

9) الحداد يوسف جمعة، الأزمة اليمنية... الأبعاد والتداعيات الاستراتيجية المحتملة، مجلة درع الوطن، ع519(أفريل 2015).
10) خميس خلود محمد، "العلاقات لسعودية-اليمنية بعد عام 2011الواقع والآفاق"، المجلة السياسية الدولية، ع52،(جويلية 2022).
11) دسوقي عيسى السيد عيسى، "التحليل الجيوبوليتيكي لموقع جزيرة سقطرى اليمنية (دراسة في تحليل دلائل القوة) "، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد (جانفي 2021).
12) راجع بادي، المسار السياسي في اليمن.. من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم، سياسات عربية، ع14،ماي 2015.
13) الربيعي فضل عبد الله، " إشكالية الهوية وتأثيرها في الصراعات (دراسة سوسيولوجية في المجتمع اليمني)"، مجلة دراسات اجتماعية، ع.36(جوان2016).
14) سعد عمرو، "الإتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على فرص التسوية السياسية في اليمن"، مجلات مدارات إيرانية، م6، ع19، (مارس 2023).
15) الشويرف ابراهيم علي،" السيطرة العثمانية لبلاد اليمن"، مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى، ع.6 (ديسمبر2020).
16) الصلوي ياسر حسن، "الحرب الاهلية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وتأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014"، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، ع26(نوفمبر2022).
17) العامري ابتسام محمد، "الحركات الانفصالية في اليمن: الحراك الجنوبي أنموذجا"، المجلة السياسية الدولية.
18) عبيدات أحمد وآخرون، الثورة والانتقال الديموقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (2012).
19) العبيدي سمير عبد الرسول، " الحرب الأهلية في اليمن 1994 دراسة تاريخية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع.60.
20) العثماني مشير عبد القوي، الفيدرالية في اليمن.. المأزق ومقترحات الحل، ورقة سياسات، المنظمة العربية للقانون الدستوري.
21) عز الدين أحمد، التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات، 2020/04/28.

22) العولقي وضاح و المذحجي ماجد، الحكم المحلي في اليمن في ظل النزاع والاضطراب، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، (يوليو 2018).
23) غزيل سلام داوود،" الأزمة اليمنية ومستقبل الملاحة الدولية في مضيق باب المندب "، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، م10، ع39(2021).
24) الفقيه أحمد، "أقلمة الصراع في اليمن: دراسة في الأطراف والأطماع"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م13، ع02(سبتمبر2022).
25) الفقيه أحمد عبد الباقي مقبل، "متلازمة الدور القبلي والمذهبي في النزاع اليمني"، مجلة المعيار، م.18، ع.1(جوان2022.
26) كزيز صباح، نجاة مدوخ، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة اليمنية "، مجلة الحقوق والحريات، ع 16.
27) محسن جمال محسن محمد، "تسوية الصراع في اليمن.... التحديات والآفاق"، في الأزمة اليمنية، تطورات الصراع وآفاق التسوية.
28) المحلاوي شعبان عبده أبو العز، "العقوبات الإقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية"، مجلة البحوث القانونية والإقتصاد، ع 63،(أوت 2017).
29) مرزوق ماسية محمد محمود " الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية السعودية خلال الفترة من (2011-2016)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، م10، ع1 (2019).
30) مرزوق نادر، العازمي مرضي «الإسماعيلية"، مجلة دار العلوم، م.36، ع.126 (سبتمبر2019).
31) مرعي يوسف. الدور الروسي في الأزمة اليمنية المحفزات والعوائق .مركز أبعاد للدراسات والأبحاث (نوفمبر 2023).
32) مسعد فؤاد، "تحولات المؤتمر الشعبي العام في 40 سنة "(وحدة الاستراتيجيات، مركز أبعاد للدارسات والبحوث، 2022).
33) المغلس هاني عبادي محمد، " الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات"، مجلة عمران، ع.4 (ربيع2013).
34) المودع عبد الناصر، مستقبل الحركة الحوثية، سياسات عربية، ع14، ماي 2015.

35) الهلي عبد القادر،" مضيق باب المندب بين الأهمية الاستراتيجية وتصاعد حدة التهديدات الامنية "، مجلة آفاق علمية، م11، ع03(جوان2018).
36) الوجيه محمد قائد حسن، "الأثر الاجتماعي لصراع الفرق المذهبية في اليمن "، مجلة أماراباك، م.7، ع.23(2016).

ج/الرسائل والمذكرات:

1) الأخضري إيمان "العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية (2019/2018).
2) البقمي راجح سلطان شارع، "بدر الدين الحوثي وآراؤه العقدية"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة أم القرى، السعودية: قسم العقيدة).
3) بن خال نبيلة،" المشاركة السياسية والبناء التنموي في المجال السياسي العربي"، رسالة ماستر (جامعة محمد بوضياف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).
4) بوطالب محمد نجيب،"سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي"، سلسلة أطروحات دكتوراه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2002،1).
5) جعشان صالح ناصر،" المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن "، رسالة ماجستير غير منشورة (الأكاديمية العربية في الدانمرك: كلية القانون والسياسة، 2012).
6) الحورش محمد عبد الله محمد ، " الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني "، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم،2012).
7) الخولاني عبد الملك حسن علي ، البعد الأمني في السياسة الخارجية اليمنية انموذج المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010).
8) دخوش سامية ، الثورة اليمنية 1962 وتأثيراتها الإقليمية، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة محمد بوضياف: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016).
9) السنيدي خميس بن علي بن خميس ، السياسة الخارجية لسلطنة عمان اتجاه الأزمة اليمنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب (نوفمبر 2020).

10) عاشور هيا عدنان ، الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية: الإدارة الامريكية لازمة الملف النووي الإيراني نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية،(2013).
11) غريب سلطان علي حسن ،" الأزمة ال يمنية2020-2010: دراسة تحليلية لأسبابها وطرق ادراتها ومساراتها المستقبلية"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب،2020).
12) كزيز صباح ، الأزمة وتأثيرها على أمن دول الخليج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية (2021-2022).
13) مقروف محمد ،المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر1:كلية الحقوق.
14) د/التقارير والدراسات:
15) أحمد سالم الوحيشي، تسعون عاما من العلاقات اليمنية الروسية.
16) انعدام الامن الغذائي في اليمن، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ع42(أفريل2019).
17) البكيري نبيل، العلاقات اليمنية-السعودية مسارات الماضي ورهانات المستقبل، رؤية تركية، (خريف 2015).
18) التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الامن، الأمم المتحدة، نيويورك،27/كانون الثاني/2020.
19) الجداوي يزيد، " أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشاب " (منتدى سلام اليمن: 12-1-2022).
20) جوناثان دي وآخرون، تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، صنعاء 2019.
21) راجع بادي، المسار السياسي في اليمن.. من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم، سياسات عربية، ع14،ماي 2015.
22) رد الحكومة اليمنية القاسي على احتجاجات الحراك الجنوبي"، هيومن رايتس ووتش، Human Rights Watc.
23) سوء التغذية تهدد راس المال البشري في اليمن، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ع69(فيفري2022)

24) عاتق جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية.
25) عادل مجاهد الشرجبي، وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، سياسات عربية، ع7،(مارس 2014).
26) فاطمة الصمادي، اليمن على سلم الاولويات الاستراتيجية الإيرانية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/04/28.
27) الفقيه عبد الرشيد، " قضية صعدة الجذور، الأبعاد، التداعيات والحلول"(ورقة عمل معدة لبرنامج دعم الحوار الوطني، منتدى التنمية السياسية ومنظمة برجهوف، 2013).
28) فورني أولمو وآخرون، اليمن: تقييم طارئ لحالة النفايات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (آب 2015).
29) محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.
30) محمد سحر، الأزمة البيئية في اليمن: التداعيات المنسية لصراع دائم، سلسلة السياسات البيئية (يونيو 2023).
31) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات "بعد قرار اوبك بلس العلاقات السعودية الأمريكية الى أين.
32) مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2216، صنعاء، 2015/04/14.
33) هيل جيني وآخرون، " الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع" تقرير تشاتام هاوس (سبتمبر 2013).
34) الوحدة اليمنية والحرب الأهلية 1994، موسوعة المقاتل، http://www.moqatil.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbYaman/sec02.doc_cvt.ht
35) اليمن، تقرير الدول العربية في مرصد الألغام الأرضية 2004.

ه/المواقع الإلكترونية:

1) إبراهيم البري، العلاقات اليمنية الأمريكية، المكتبة الدبلوماسية 2012/6/3 تم الإطلاع: 2024/5/8، https://lib-diplomatic.blogspot.com/2012/06/blog-post_03.html?hl=en&m=1

2) الانتقالي الجنوبي...تمرد على الشرعية بدعم إماراتي"، تاريخ الاطلاع(12-4-2024)
3) أهم ما تضمنه اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران، سبوتنيك عربية، 2023/03/11، تم الإطلاع 2024/05/26، https://sarabic.ae/20230311
4) تفاقم الأزمة الاقتصادية، الوحدة اليمنية والحرب الأهلية 1994، موسوعة المقاتل، https://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2
5) جماعة الحوثين-حركة يمنية جمعت بين الزيدية والنهج الإيراني والحكم العائلي-"، تاريخ الاطلاع(4-4-2024)
6) حمود ناصر القدمي، حسابات المعادلة الأمريكية المتناقضة في اليمن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 2016/10/16. تم الاطلاع 2024/5/9، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/194
7) سيناريوهات ما بعد تحرير عدن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 2015/07/20، تم الإطلاع 2024/05/24، https://www.futureuae.com/ar/Mainpage/Item
8) صعوبات الانفصال القانوني أو الفعلي في جنوب اليمن، صحيفة الشرق الأوسط، 2019/08/25، تم الإطلاع 2024/05/25، https://aawsat.com/home/article
9) عادل دشيله،الألغام خطر يهدد اليمنيين، تحليلا الشرق الأوسط (سبتمبر 2022)، تم الإطلاع 2024/04/22 https://almasdaronline.com/articles/25895
10) عبد الباري عطوان، ست أسباب وراء انخراط السعودية في مفاوضات مباشرة مع الحوثيين، سبتمبر 2016،تم الإطلاع 2024/05/21، https://www.raialyoum.com
11) عبد الجبار أبو راس، وزير الدفاع السعودي يلتقي وفد صنعاء في المملكة العربية السعودية، 2023/09/20، تم الإطلاع 2024/05/24، https://aawsat.com
12) علاء عبد الرزاق، مرجع سابق، تم الإطلاع 2024/05/23، https://araa.sa/index.php?option=com_content&view

13) علاء عبد الرزاق، مرجع سابق، تم الإطلاع 2024/05/23، https://araa.sa/index.php?option=com_content&view
14) علي عبد الجواد، انعكاسات الإتفاق السعودي-الإيراني على فرص التسوية في اليمن، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، 2023/03/11،تم الإطلاع 2024/05/22، https://rcssegypt.com/13400
15) فيصل علي، اليمن.... الفيدرالية طريق الخلاص، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/12/12، تم الإطلاع 2024/05/29، https://www.aljazeera.net/opinions /2016/1
16) قانون القبيلة في اليمن "كيف نصبح أكثر فعالية في زمن الحرب "، تاريخ الاطلاع(12-3-2024)
17) مازن المحفوظي، هل تنجح الوساطة العمانية في حل الأزمة اليمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 2023/04/11،تم الإطلاع 2024/05/24، https://www.aljazeera.net/politics/2023/4
18) محمد سمعي، غروندبرغ: جهود الوساطة لحل الأزمة اليمنية باتت أكثر تعقيدا، 2024/03/15، تم الإطلاع 2022/05/22، https://www.aa.com.tr/ar/
19) محمد عبد الله محمد، قراءة في مسيرة العلاقات اليمنية الإيرانية، مركز الخليج للابحاث،2006/12/01،تم الإطلاع2024/05/05 https://araa.sa/index.php?view=article
20) مخرجات مشاورات الرياض اليمنية: 11بندا وترحيب بالمجلس الرئاسي، صحيفة الشرق الأوسط، 2022/04/08، تم الإطلاع 2024/05/27، https://aawsat.com/home/article/357935
21) مرجعيات للحل باليمن، وكالة الاناضول، 2023/06/16، تم الإطلاع 2024/05/26، https://www.aa.com.tr/ar
22) المشاورات اليمنية تنطلق بالكويت اليوم برعاية الأمم المتحدة، وكالة الأنباء الكويتية، 2016/04/21، تم الإطلاع 2024/05/22، https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2498977
23) ملخص القرار رقم 2216لمجلس الأمن حول اليمن، صحيفة الشرق الأوسط، 2015/04/15،تم الإطلاع 2024/05/21،

24) ناهد شعلان ،نموذج جديد :استراتيجية أمريكا لهزيمة الجاهدين في اليمن 2015/09/30. تم الاطلاع 05/12 2024، https://futureuae.com/en-/Mainpage/Item

25) هجمات البحر الأحمر بين أهداف الحوثيين ومصالح أمريكا 2024/04/27. تم الإطلاع 2024/05/10، https://www.alayyam.info/news/9SLROUAP-6AINU5-A

26) هدير أبو زيد، انخراط متصاعد: دوافع وتداعيات تدخل الحوثيين في حرب غزة، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية 2024/12/30، تم الإطلاع 2024/05/24، https://rcssegypt.com/13400

27) يوسف حمود، هل يعرقل الانتقالي الجنوبي وقف الحرب في اليمن ويمضي نحو الإنفصال!؟ الخليج اونلاين، 2023/04/12،تم الإطلاع 2024/05/25، https://alkhaleejonline.net

و/المراجع باللغة الانجليزية:

•المواقع الإلكترونية:

1) Abdullah Al-Shadli, what is the status of the omani mediation, south 24,29/08/2023,Seen 21/05/2024.،https://south24.net/news/newse.php?nid=3505

2) Senarios of peace and war in yemen,situatio assessment, may 2024, https://abaadstudies.org/en/policy-analysis/topic/60111

الفهرس

قائمة الأشكال

1	خريطة توضح توزع قبائل اليمن	**18**
2	خريطة توضح توزع الشيعة في اليمن	**21**
3	جدول يوضح تراجع نسب التمثيل الجنوبي بدراجات كبيرة مقارنة بما نصت عليه اتفاقية الوحدة عام 1990	**22**
4	جدول يوضح نسبة الفقر في اليمن وبعض دول الحراك العربي	**27**
5	جدول يوضح ترتيب بعض الدول العربية في مؤشرات الفساد	**28-27**
6	وثيقة توضح شعار الحركة الحوثية	**37**
7	جدول يوضح النمو الاقتصادي لليمن من 1991 الى 2000	**49**
6	جدول يوضح متغيرات ترجيح سيناريو استمرار الأزمة	**115-114**

الفهرس

شكر وتقدير 1
الإهداء 2
الملخص: 3
مقدمة: 2

الفصل الأول: الجذور التاريخية للأزمة اليمنية وأسبابها 12
المبحث الأول: الجذور التاريخية للأزمة اليمنية 14
المطلب الأول: العامل القبلي 14
المطلب الثاني: العامل المذهبي 18
المبحث الثاني: أسباب التصعيد في الأزمة اليمنية 21
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمظاهر عدم الاستقرار قبل عام 2011 ... 21
المطلب الثاني: الحراك السياسي في اليمن عام 2011وبداية الأزمة 28
المبحث الثالث: الفواعل الرئيسية للأزمة اليمنية. 38
الفصل الثاني: تطورات الأزمة اليمنية وتداعياتها الاقليمية والدولية 48
المبحث الاول: تطورات الازمة اليمنية في البيئة الداخلية 50
المطلب الاول: سياسيا 50
المطلب الثاني: اقتصاديا 52
المطلب الثالث: اجتماعيا. 55
المطلب الرابع: بيئيا 60

المبحث الثاني: التداعيات الإقليمية للأزمة اليمنية..... 63
المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لليمن..... 63
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليمنية على السعودية في إطار مجلس التعاون الخليجي. 64
المطلب الثالث: تداعيات الازمة اليمنية على إيران..... 76
المبحث الثالث: التداعيات الدولية للأزمة اليمنية..... 81
المطلب الأول : تداعيات الأزمة اليمنية على الولايات المتحدة الأمريكية . . 81
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة اليمنية على روسيا..... 87
الفصل الثالث: آفاق إدارة الأزمة: بين التسوية والتصعيد واستمرار الوضع القائم91
المبحث الأول: سيناريو تسوية الأزمة اليمنية..... 93
المبحث الثاني: سيناريو الحسم لأحد طرفي الأزمة اليمنية:..... 109
المطلب الأول: سيناريو نجاح الحركة الحوثية:..... 109
المطلب الثاني: سيناريو نجاح الحكومة الشرعية:..... 112
المبحث الثالث: سيناريو استمرار الأزمة اليمنية..... 116
خاتمة..... 125
قائمة المراجع..... 129
الفهرس..... 140